سلطنة عمان

وزارة التراث القومي والثقافة

المُصَنَّف

تأليف

أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي

السمدي النزوي

(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء السادس

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

- سلطنة عمان -

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

فى صدقة العوامل من الإبل والبقر

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى وجوب الصدقة من العوامل من البقر والإبل ، فروينا عن على بن أبى طالب ومعاذ بن جبل أنهما قالا: لا صدقة فى البقر العوامل. وبه قال جابر بن عبد الله وسعيد بن جبير والنخعى ومجاهد والحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح وسفيان الثورى والليث بن سعد وسعيد بن عبد العزيز والحسن بن صالح والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأى .

وقالت طائفة : فى الإبل النواضح والبقر السوانى وبقر الحرث صدقة ، هذا القول لمالك بن أنس ومكحول وقتادة .

وقال حماد بن أبى سليمان : فى أثمانها إذا بيعت صدقة .

قال أبو بكر : ليس فى العوامل صدقة لقول النبى ﷺ : فى كل أربعين من الإبل السائمة ابنة لبون ، وفيه دليل على أن لا زكاة فى غير السائمة .

وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الجواميس بمنزلة البقر ، وكذلك

قال البصرى وإبراهيم النخعى ومالك بن أنس وسفيان الثورى والشافعى وإسحاق وأصحاب الرأى .

قال أبو سعيد رحمه الله : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : إنها تجب الصدقة فى جميع الإبل والبقر العوامل وغيرها . وهو أكثر معى من قولهم : إنما الصدقة فيها على حال ، إلا أنها قد قيل عن بعضهم : إنه إذا عمل عليها ، فبلغ فيما يصاب من عملها الزكاة من عملها . وأكثرهم لا يذهب إلى الزكاة بهذا القول ، ويُبعده عن مذاهبه عمن قال به .

ويعجبنى معنى القول الأول لثبوت الصدقة فى الإبل والبقر على الانفراد ، وفى الحرث على الانفراد .

وأما ما حكاه عن حماد فى صدقة العوامل ، فلا يخرج ذلك عندى فى معنى قول أصحابنا، إلا أن تباع بذهب أو فضة، فيحمل على أثمانها بالحول ، أو يكون له مال تجب فيه الزكاة ، فتحمل عليه . وأما على الوقت فى أثمانها لمعناها هى ، فلا يبين لى ذلك .

مسألة :

وعن البقر الزواجر فى جماعتها الزكاة . قال: فيه اختلاف . والأحوط إخراج الزكاة منه .

ويوجد فى الخبر عن النبى ﷺ أنه قال : ليس فى الجارّة صدقة .

وفى خبر آخر : أنه قال : ليس فى القَتُوبَة صدقة وهى الجمال المقتبة التى يحمل عليها .

وفى خبر آخر أنه قال: ليس فى الكسعة صدقة وهى سائر الدواب التى تساق فى الأحمال .

وفى قول أصحابنا : إنه ليس فى العوامل صدقة . فعلى هذا لا صدقةَ فى العوامل .

والقول الآخر : إن الصدقة نزلت فى الإبل والبقر مجملة وفسرها النبى ﷺ ، فأوجب الصدقة فى ذلك .. فمن ها هنا اختلفوا .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : اختلف أصحابنا فى العوامل من البقر والإبل وما اقتُنِىَ فى البيوت من الغنم . فقال بعضهم : الزكاة فى جميع ذلك إذا بلغ كل جنس منها نصا بالعموم ؛ لقول النبى ﷺ : فى أربعين شاةً شاة . وفى خمس من الإبل شاة .

ويوجب بعضهم الزكاة فى العوامل ؛ لقول النبى ﷺ : فى سائمة الغنم زكاة، وفى خمس من الإبل زكاة شاة . وهذا يوجب صحة الرواية أنه قال: ليس فى القتوبة صدقة ، ولا فى الإبل الجارّة صدقة . والقتوبة التى على ظهرها الأقتاب . والجارّة التى تُجَرّ بأزمّتها .

وعندى ـ والله أعلم ـ أن ذكرَ السائمة يُسْقط الزكاة فى غير السائمة ، لأن أحد الخبرين فيه بيان عن الآخر ، وأحد الخبرين حفظ الراوى فيه زيادة لم يحفظها الآخر . ولا يجب إسقاط الزيادة لأن بها معنى ليس فى الخبر الآخر ، وهكذا نعمل فى سائر الأخبار نحو هذا .

وروى عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ أنه قال : إذا لم يجد المحرم النعلين ، فله لبس الخفين ، وروى من طريق ابن عمر عن النبى ﷺ : فليقطعهما أسفل من الكعبين . وكان الخبران يرجعان إلى خبر واحد ؛ لأنه بيان ما يلبس المحرم عند عدم النعلين . ومن أوجب فى العوامل الزكاة فلا بد من ترك أحد الخبرين .

فإن قال قائل : فإن زمان النبى ﷺ كان يُعطى بعضُ الناس عن السوانى فخرج كلام النبى ﷺ على ما يعرفونه بينهم .

قيل له : لو كان هذا لازماً كان عليك مثله فيما قال النبى ﷺ : على كل حرٍّ وعبد من المسلمين ، إن هـذا الشرط دخوله وخروجه سواء . فخرج كلام النبى ﷺ على ما يتعارفونه ، لأن عبيد أهل المدينة كانوا يومئذ زمان النبى ﷺ مسلمين . فيجب أن يجب فى المنزلتين من العبيد زكاة .

ومن الكتاب :

واختلف أصحابنا فى العوامل وغير العوامل من الإبل والبقر والسائمة وغير السائمةِ من الغنم ، هل تجب الزكاة فى جميعه أو فى بعضه دون بعض ؟

فقال بعض : لا تجب الزكاة إلا فى السائمة وهى التى ترعى .

وقال بعضهم: إذا كان فى حملها الزكاة فلا زكاة فيها. وإن لم تجب فيما يُعْمَلُ الزكاة ففيها الزكاة إذا كان عددا تجب فى مثله الزكاة .

وقال آخرون : تجب الزكاة فى العوامل وغير العوامل ، فيما يكون فى حمله الزكاة ، إذا كانت سائمة لافرق عند هؤلاء فى ذلك. وتعلقوا بظاهر الخبر : وهو قول النبى ﷺ : فى خمس من الإبل شاة . وفى خمس من البقر شاة . وفى أربعين شاةً شاة . فهذا يحتمل أن يكون المراد ما وقع عليه الاسم ، أو حمل من التأويل فى التخصيص .

والنظر يوجب عندى أن الزكاة تجب فيما وقع عليه اسم الإجماع ، من وجوب الزكاة فى السائمة . وأما ما اقْتُنِيَ واستعمل فلا أرى الزكاة فيه واجبة . والله أعلم .

فيما روى عن النبى ﷺ : أنه لم يوجب فى الكسعة صدقة . والكسعة هى العوامل من الإبل والبقر والحمير. وإنما سميت كسعة لأنها تكسع أى تضرب والكسع أن يضرب الضرع باليد بعد أن يُنْضَحَ بالماء البارد ليصعد اللبن . وفى الحديث أيضا عنه ﷺ : إنه لا صدقة فى الإبل الجارّة ، والجارّةُ التى تُجَرُّ بأزمّتها . والله أعلم . وسميت جارة فى معنى مجرورة ، كما يقال : غامر إذا غمرها الماء . وهى مفعولة فى معنى فاعلة .

وروى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله : ليس فى الإبل العوامل

صدقة . ولا فى الإبل القطار، ولا فى القتوبة صدقة ، والقتوبة التى توضع الأقتاب على ظهورها كما يقال : ركوبة القوم وحمولتهم . وإنما أراد الصدقة فى السوائم وهى التى ترعى والله أعلم .

ومن الكتاب :

والصدقة من الإبل واجبة إذا بلغت نصابا ، سائمة كانت أو غير سائمة . والنصاب هو الذى به أول الفرض، لما روى عن على بن أبى طالب أن النبى ﷺ قال : وفى الغنم فى الأربعين شاةً شاة ، فإن لم تكن إلا تسعة وثلاثين فليس فيها شىء .

وروت عائشة رضى الله عنها : أن النبى ﷺ قال : فى أربعين شاةً شاة ، ولم يخص سائمة من غيرها ، فالمسقط الصدقة من غير السائمة محتاج إلى دليل ، وذكر السائمة فى الرواية لاينفى وجوبَ الصدقةِ فى غير السائمةِ . لأن الأخذ بالخبرين بما فيهما من الزيادة أولى من إسقاط أحدهما .

مسألة :

قلت : فالبقر التى تسقى الحرث هل فيها زكاة ؟

قال : تلك التى يقال لها : النواضح ، وقد قال من قال من المسلمين : إذا بلغ فيما يحرث الزكاةُ فلا صدقة فيهن .

قال أبو سعيد : الذى معى أنه عنى أن بعضا قال : إذا بلغ فيما يحرث الزكاة لا زكاة فيهن . وقال من قال من المسلمين : إن فيهن الصدقة وإن بلغ فيما يحرث الزكاة . وهذا القول عليه عامة الفقهاء .

قلت : والإبل التى تسقى الحرث قال : تلك يقال لها : السوانى . وفيهن الصدقة إذا كن خمساً أو أكثر . وإن بلغ فى زراعتهن الزكاة . وإنما سمعنا فى البقر النواضح .

ومن غيره :

قال أبو سعيد : عندى إذا ثبت فى الزواجر ثبت فى الإبل السوانى مثله ، إلا أن هذا القول لايصح معى ؛ لأن فيه بطلان الزكاة فى ثبوت السنّة ، لأن السنّة أثبتت زكاة البقر على صاحبه ، وزكاةُ الإبل على صاحبه وزكاة الحرث على صاحبه . ولا ينقل شىء من ذلك صاحبه . وكل ذلك ثابت فى موضعه وساقط فى سقوطه إذا سقط بنفسه . ولا يُسقِطه غيرُه .

ومن الكتاب :

قلت : فالإبل إذا كن مع رجل ضعيف أو غير ضعيف يكارى عليها وهن خمس أو أكثر : هل فيهن صدقة إذا حال عليهن الحول ؟ قال : نعم .

مسألة :

وسئل عن الإبل يُطْحَنُ عليها ويعمل عليها . قال : فى كل خمس شاة وما سقى عليه الزرع فلا صدقة فيه .

مسألة :

وسئل عن الناقة إذا أنتجت أيحسب ولدها؟ قال: ما عدا الوادى عَدَّه المصدِّق

* * *

الباب الثاني

في صدقة البقر

قلت فإن كان لرجل أربع بقرات استفادهن ، فقبل أن يحول عليهن الحول ، ذهبت منهن بقرة أترى عليه صدقة ؟

قال : لا ، حتى يحول على خمس بقرات له ، فإن كن في يده فحتى يحول الحول عليها منذ استفاد الخامسة منهن .

مسألة :

قلت : فإن كان خمس بقرات أو أكثر من ذلك ، وحال عليهن الحول فأخرج منهن الصدقة ، ثم تلفن إلا واحدة منهن ، فلما حال الحول أو قبل ذلك بشهر استفاد أربعا . هل تجب فيهن الزكاة ؟ قال : نعم .

قلت : فإن مضى الحول ولم يستفد شيئا ، وليس معه إلا واحدة ثم اشترى بعد ذلك أو وهب له أربع ؟ قال : فلا شيء عليه فيهن ، حتى يحول عليه الحول منذ استفادهن ، لأنه إذا مضى الحول ولم يزك فيه انفسخ عنه الوقت الأول .

قلت : فإن تلفت البقرات جميعا ثم استفاد خمسا في سنته ، قبل أن يحول حوله الذي عوّد يزكي فيه ؟

قال : فلا شيء عليه إذا كن قد تلفن جميعا .

قلت : والبقر والإبل والشاة مثل الدراهم فى هذا ؟

قال : نعم .

قلت : فإن كان رجل معه خمس بقرات تجب فيهن الصدقة ، فلما حال الحول لم يأته المصدّق ، حتى خلا له شهر أو شهران بعد حوله . فاستفاد بقرات خمسا . هل تحمل على الخمس الأوائل ؟

قال أبو سعيد : الذى معى أنه أراد : هل تحمل على الخمس الأوائل ، ويؤخذ منهن الصدقة جميعا ؟

قال : لا إنما هذا فى الورق والذهب ؛لأن على الناس أن يأتوا بزكاتهم الذهب والورق إلى المصدق. وعلى المصدق أن يأتىَ الناسَ يقبض منهم صدقة بقرهم وإبلهم وغنمهم ثم هنالك افترقا .

قال أبو سعيد : حسن عندى ما قال .

قلت : فإن انتظر المصدّقَ شهرا أو أقل أو أكثر على بقرة بعد حوله ،فتلفت كلها . هل عليه فيها صدقة ، وقد ماتت أو تلفت أو سرقت ؟

قال : لا زكاة عليه فيها ، إذا كان مُنتظرا لمجئ المصدِّق فى العدل .

قلت : فإن كن خمسا وجاء المصدق ، فماتت منهن واحدة أو اثنتان ، بعد أن حال عليهن الحول وهن خمس ، وجاء المصدّق ، وهن أربع أو ثلاث أو أقل .

قال : ما تلف فلا زكاة فيه ، وما بقى ففيه الصدقة ، كأنه أراد إن بقى أربع فعليه أربعة أخماس شاة . وإن بقى ثلاث فثلاثة أخماس شاة . فعلى ذلك القياس ، والله أعلم .

قال أبو سعيد : حسن .

قلت : فإن تلفت منهن واحدة قبل أن يحول الحول ؟

قال : إذا تلفت منهن واحدة ، فبقى ما لا تتم به الصدقة ، فلا صدقة عليه إذا تلفت قبل الحول . . .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : وأجمع الناس على وجوب الصدقة فى الجواميس وإلحاقها بالبقر فى حكم الصدقة . واسم البقر واقع عليها ، ومحمولة على البقر ، كالضأن والمعز محمول أحدهما على الآخر .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : وصدقة البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل فى الخمس شاة ، وفى العشر شاتان ، وفى الخمس عشرة ثلاث شياه ، وفى العشرين أربع .

فإذا بلغت البقر خمسا وعشرين ، ففيها بقرة جذعة ، وهى سن ابنة مخاض .

فإذا بلغت ستًّا وثلاثين ففيها ثنيّة ، سن ابنة لبون .

فإذا بلغت ستًّا وأربعين ، ففيها بقرة رباعية ، سن الحقة من الإبل .

فإذا بلغت إحدى وستين ، ففيها سدس ، سن الجذعة من الإبل .

فإذا بلغت ستًّا وسبعين ، ففيها ثنيتان من البقر . ثم يجرى على ما يجرى عليه صدقة الإبل .

فإذا بلغت ثلاثمائة، فليس فيها دون الأربعين شيء . والإبل والبقر العوامل والزواجر والطواحن فيهن الصدقة على مثل هذا .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

من كم تجب صدقة البقر ؟

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : روينا عن النبي ﷺ أنه قال : فى صدقة البقر فى كل ثلاثين بقرة : تبيع أو تبيعة ، ومن كل أربعين : مسنة . وهذا أكثر قول أهل العلم .

وممن قال بهذا القول : إبراهيم النخعى والحسن البصرى والشعبىّ ومالك ابن أنس والليث بن سعد وسفيان الثورى والشافعى وعبدالملك الماجشون وإسحاق وأبو محمد وأبو عبيد . وقال : لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم .

وفيه قول ثان : وهو أن فى خمس من البقر شاة ، وفى عشرٍ شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاثُ شياهٍ ، وفى عشرين أربع شياهٍ ، وفى خمس وعشرين بقرة إلى خمسٍ وسبعين .

فإذا جاوزت فبقرتان إلى عشرين ومائة .

فإذا جاوزت ففى كل أربعين بقرة . وهذا قول سعيد بن المسيِّب .

وروى عن أبى قلابة قال فى مثل ذلك ، وروى عنه أنه قال : فى كل خمس شاة حتى تبلغ ثلاثين . فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع .

وفيه قول ثالث : وهو فى ثلاثين بقرة جذع أو جذعة ، وفى أربعين مسنة فإذا بلغت خمسين فبحساب ذلك ، هذا قول حماد بن أبى سليمان .

وقال الحكم بن عتيبة كذلك ، إلا أنه قال : فى كل خمسين مسنة .

وقال النعمان : فما زاد على الأربعين فبحساب ذلك .

وفسر أبو ثور ذلك من قوله قال : خمس وأربعين مسنة وثمن ، وفى خمسين مسنة وربع وكذلك مازاد قل أكثر .

وكان إبراهيم النخعى يقول : فى ثلاثين بقرة: تبيع . وفى أربعين: مسنة. وفى خمسين مسنة وربع. وفى ستين تبيعتان. قال أبو بكر : بما روى عن النبى ﷺ نقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا بما يشبه معانى الانفاق : أن صدقة البقر مثل صدقة الإبل ؛ لأنها مثلها فى كتاب الله تبارك وتعالى .

ففى خمسٍ من البقر معهم شاة . وفى العشرين : شاتان . فى كل خمسٍ شاة إلى خمسٍ وعشرين ثم فيها صدقة .

ومادون الصدقة من الإبل والبقر هو معهم شنقة. ففى خمسٍ وعشرين ومازاد على ذلك إلى خمسة وثلاثين ، ففيها جذعة وهو سِنٌّ بنت مخاض عندهم من الإبل.

وفى الست وثلاثين : ثنية من البقر . ثم على ترتيب معنى صدقة الإبل يكون معنى ترتيب صدقة البقر .

والجذعة من البقر عندى أنها تقوم فى موضع سن بنت مخاض. والثنية تقوم مقام بنت لبون .

ومن غيره :

ومما يوجد فى بعض الآثار : وقـد سئل جابر بن زيد رحمه الله ، عن صدقة البقر قال : هى بمنزلة الإبل ، يؤخذ منها مايؤخذ من الإبل من الصدقة ، فإذا كثرت أخذ من كل خمسين بقرة .

مسألة :

والبقرة من خمس بقرات شاة ، من الثنية إلى السبوب ، الصغار من البقر إذا أكلت الشجروشربت الماء وَعَدَتْ مع الكبار ، إلاأن يكونَ عَدْوًا لاتأكل ولاتشرب ولاترعى . وهى فى الربق صغيرة .

مسألة :

ومن كتاب أبى جابر : وصدقة البقر يؤخذ منها مايؤخذ من الإبل. فى الخمس شاة . وفى العشر شاتان. وفى الخمس عشرة ثلاث شياه . وفى العشرين أربع شياه.

فإذا بلغت خمسا وعشرين ، ففيها بقرة جذعة وهى سن بنت مخاض .

فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ثنية ، سن بنت لبون .

فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها رباعية ، سن الحقة من الإبل .

فإذا بلغت واحدة وستين ، ففيها سدس ، سن الجذعة من الإبل .

فإذا بلغت ستا وسبعين ، ففيها ثنيتان من البقر . ثم يجرى على ماتجرى عليه صدقة الإبل .

فإذا تمت ثلاث مائة ، فليس فيما دون الأربعين شىء .

والإبل والبقر العوامل والزواجر والطواحن ففيها الصدقة على مثل هذا .

* * *

الباب الرابع

فى زكاة البقر إذا كانت مشتركة بين اثنين فصاعدا

سألت أبا معاوية عزّان بن الصّقر رحمه الله عن رجل له بقرات فى يده، وله بقرة سادسة مع رجل، وذلك الرجل له أربع بقرات، فحال عليهن الحول فى يد كل واحد منهما خمس بقرات.

قال: أما الذى له الست بقرات فعليه شاة. وأما الذى له أربع بقرات وفى يده للآخر بقرة خامسة. ففى قول أصحابنا إذا كان الحلب والمربط واحدا إن عليه أربعة أخماس شاة.

قلت: فهل على الآخر الذى أعطى شاةً عن خَمْسِ الخُمُسُ الباقى؟

قال: لا. لا يثبت ولا يجب فيهن إلا شاة واحدة، ولو كن متفرقات فى أيدى أناس شتّى إذا كن لرجل واحد.

قال أبو سعيد: هو هكذا، ومعى أن بعضا يقول: على صاحب الست شاة وخُمُسُ شاةٍ، لأنه بسبب بقرته وجبت تلك الشاة على صاحب البقر ومنه:

قلت: فإن كان لواحد منهما أربع بقرات خالصة، وبينهما بقرة واحدة فى يد أحدهما مع أربع، وحال عليهن الحول جميعا؟

قال : على الذى فى يده الخمس أربع له وواحدة بينه وبين شريكه تسعةُ أعشارِ شاةٍ . وعلى الآخر عُشرُ شاة .

قال أبو سعيد : وعلى الآخر عشر شاة ، فإذا كانت هذه البقر التى بينهما شركة ، ليست فى يد أحدهما ، فلا صدقة على أحدهما .

قلت : فإن كان رجل له أربع بقرات، ولرجل آخر بقرة مع شريكه وشريكه لا بقر له إلا نصف هذه البقرة أو أقل أو أكثر من البقر ، هل على الرجل صدقة فى بقره . وإنما هى أربع ونصف أو اثنتان أو ثلاث ؟

قال : لا صدقة عليه إلا أن تكون هذه البقرة مع بقر مجتمعة . فإن كانت مع بقر فعليه شاة ، وعلى شريكه مقدار حصته من الشاة .

قال أبو معاوية : إلا أن تكون هذه البقرة إنما هى قنية من عنده فى يد الآخر ، كأنه أقناه إياها سفة بالنصف أو بالثلث أو بالربع . وهى فى يد المقتنِي لها . وفى يد هذا أربع بقرات خالصة . فإنى أقول : إن عليه شاة إلا بقدر مايقع لشريكه فى البقرة ؛ فإن ذلك ليس عليه وعلى شريكه . واللهُ أعلم .

قال أبو سعيد : إن بعضا يحمل الشركة من المواشى فى أمر الزكاة ولو لم يكن فيه حكم الإجماع . وبعض يحمل الشركة على الخالص فى أمر المواشى فى الزكاة إلا فى الاجتماع ، على قول من يقول بالاجتماع ، أو يكون بين الشريكين أو الشركاء من المواشى مشتركا ، ما تجب فيه الزكاة بمشتركهم الذى يجمعهم والقنية عندى

مشتركة إذا ثبت فى الحكم ما يجب فى حكم القنية واستحقها المقتنى .

وعندى أنه ما لم يستحقها المقتنِي للأجل المعروف الذى يستحقها عليه المقتنِي، فهى من مال المقتنَى كلها ، ومحمولة عليه فى الزكاة ، فإذا وجبت الحصة المقتنِي كانت حينئذ شركة . وكان القول فيها كالقول فى الشركة .

ومنه قلت : كانت لرجل أربع بقرات فى يده ، ولرجل آخر أربع بقرات فى يده ، وبينهما بقرة ليست فى يد أحدهما ، هل على أحدهما زكاة ؟

قال : لا . لأنه لم يتم لكل واحد خمس بقرات .

قلت : فرجل له خمس بقرات أو أكثر من ذلك ، ولرجل آخر ثلاث بقرات كم فيها من الشفق ؟

قال : إذا لم تكن للذى فى يده البقر إلا خمس وللآخر ثلاث ، فعلى الذى فى يده البقر خمساً شاة فى بقره ، وليس على الآخر شىء ، لأنه بقره قد تم فيها الزكاة .

وقد قيل قول آخر : أن عليهما شاة ، على صاحب الخمس خمسة أثمان شاة ، وعلى صاحب الثلاث ثلاثة أثمان شاة . وأنا يعجبنى القول الأول . وكلاهما من قول المسلمين .

قال أبو سعيد : الذى معى إذا كان لرجل خمس بقرات فصاعدا ، ولرجل عنده شىء من البقر مما لا يتم عشرا بالإجماع كما قال من الاختلاف .

وإن كان له أقل من خمس ولصاحبه كذلك ، فهما يتحاصصان فى الشاة . وليس فى ذلك اختلاف على قول من يثبت الاجتماع .

قال غيره : الذى عندى أنه أراد فهما يتحاصصان فى الشاة . وليس فى ذلك اختلاف .

ومن الكتاب :

قال أبو معاوية : فإن كان للذى فى يده البقر سبع بقرات ، وللآخر ثلاث . فإن فى هذه البقر شاتين ، على صاحب السبع شاة .

قال غيره : وعندى أنه وخمسى شاة وعلى صاحب الثلاث ثلاثة أخماس شاة

قال أبو سعيد : على صاحب السبع شاةٌ وَخُمُسَا شاةٍ . وعلى صاحب الثلاث ثلاثة أخماس شاة .

ومنه قلت : وكذلك الغنم ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان لرجل فى يده أربعون شاة مجتمعة، وحال عليها الحول جميعا. كم فيها ؟

قال : على قول من يرى أنها مجتمعة . فيقول : إن فيها شاة واحدة ، وهى عليهما نصفان . وأما على قول أبى بكر الموصلىّ : إن المجتمع هو المشاع . وما كان غير مشاع فهو غير مجتمع ، فيرى على كل واحد شاة .

قلت : فما قولك فى ذلك ؟ فرأيته متحيراً فى ذلك. قال: الذى عليه أصحابنا أنها مجتمعةٌ والله أعلم بعدل ذلك .

قال أبو سعيد : هذه معى تخرج على معنى مجاز المسألة أنها ثمانون شاة فى يد رجل لرجلين ، لكل واحد منهما أربعون شاة وحال عليها الحول . فالذى يقول بالاجتماع يجعلُ عليهما شاةً لكلِّ واحد منهما نصفُ شاة .

والذى لا يقولُ بالاجتماع ، يجعل لكل واحد منهما شاة . وكذلك فيما زاد إلى أن يكون مايجب فيه شاتان .

مسألة :

من كتاب أبى جابر: وقال فى رجل له أربع بقرات فاقتنى واحدة لرجل له أربع بقرات ، فكانت الخامسة بينهما . فنقول : على كل واحد منهما شاة ، ويسقط عن كل واحد بقدر نصف بقرة . وعلى هذا يجرى مايكون من هذا الباب .

فأما إن باع الذى له خمس بقرات أو خمس من الإبل جزءاً منها ولو قل لآخر ، قبل وقت صدقته ، فلا صدقة عليه ، إلا أن يكون الأصل له . وذلك الذى زال إنما زال بسبب قنيته ، أو يكون المشترى بعد أن اشترى ذلك جميع ذلك فى ماشية هذا فتكون الصدقة من قبل الجميع . وعلى صاحب الصدقة بقدر حصته .

* * *

الباب الخامس

فى قبض الساعى من الإبل والبقر والغنم

قلت : فإن كان لرجل خمسُ بقراتٍ استفادهن ، فقبل أن يحول عليهن الحول ذهبت منهن بقرة ، أترى عليه صدقة ؟

قال : لا حتى يحول الحول على خمس بقراتٍ له . فإن كن فى يده فحتى يحول الحول ثم استفاد الخامسة منهن .

قلت : فإذا خرج الساعى فعليه أن يسأله عن ذلك . فإذا وجد خمس بقرات فى يد رجل أخذ من عنده إلا أن يحتج بهذا ، أو يخبر أنه استفاد الخامسة منذ شهر أو شهرين ، فلا صدقة عليه فيهن .

قال : وقد قيل عن سليمان بن عثمان: أن للساعى أن يعترض راعى قريةٍ فيأخذ مما فى يده من الماشية .

قلت أنا لأبى سعيد محمد بن سعيد : كيف أجازَ للساعى أن يأخذ من غنم القرية إذ هى مجتمعة فى المرعى ؟

قال أبو سعيد : فإذا ثبت هـذا فجاز عندى إذا وجد فى يده وأخذ وهو مما تجب فيه الزكاة ، ولا ينظر هو فى الأصل منذ استفاده ولا متى اجتماعه . وهذا على مذهب من يقول بهذا إنه إذا مضى الساعى على صاحب الماشية وفى يده

ما تجب فيه الزكاة عددا أخذ منه ، ولا ينظر فيما متى استفاده ، ولا يسأله عن ذلك .

وبعض يقول : إنه إذا كان مجتمعا وحال عليه الحول بملكٍ أو اجتماع ، فلا يأخذ إلا عن سؤالٍ وبحثٍ ومعرفةٍ لذلك .

مسألة :

وسألت : كيف تؤخذ زكاة الماشية فى وقت معلوم ، أو ذلك مباحٌ للمصدّق فى أى السنة شاء أن يأخذ أخذ ؟

فنقول ، والله أعلم : إن للمصدق يخرج فى شهر معلوم وقتُه ، من يوم جرت أحكام المسلمين فى البلد ، وإنما الأخذ لذلك الوقت والمصدق ، لا يقدر أن يحكم الأخذ إلا فى وقت واحد ، فله أن يسير ويخرج فى ذلك الشهر ، ثم يصدق حتى يأتى على جميع ما تصدق .

وإذا خرج المصدق فمر على من لا تجب عليه الزكاة ، فليس للمصدق أن يرجع إليه إلا وقت خروجه من قابل .

مسألة :

وعن رجل مرّ عليه المصدِّق ، ومعه أربعون عناقاً ، فرأى أبو علىّ عليه شاة والله أعلم .

قال غيره : لا ينعقد عندى ثبوت هذا . وأربعون : الزكاةُ منها شاةٌ ثنية ؛ لثبوت ذلك فى السنة .

وقد قيل فيما عندى: إن فيها عناقاً ويُنْظَرُ فى ذلك وهذا القول أحبُّ إلىّ .

ومن جواب أحسب عن أبى علىّ إلى أبى مروان : اعلم يا أخى أن رَأْيَنا فى الغنم التى تجتمع مع الراعى ، إذا حال عليها حول معه أخذ منها ، لأنها مجتمعة فى اللبن ، وما لم يَحُل عليها الحول لم يؤخذ منها. وكذلك ما اجتمع معه من الإبل ومع غيره . فإذا اجتمعت وكانت مجتمعة اللبن ، فأحالت حولًا أخذ منها فريضة أو شنق .

وأما البقر التى ذكرت للإخوة ، فإن كان لبنها واحداً ، ومربطها واحداً ، أخذ منها الشنق لحال اجتماع لبنها ومربطها . ولو عرف كل واحد بقرته .

وأما الدَّاجُّ الذى ذكرت يشترى الغنم بدراهم ، وقد يريد البيع بها فأدركه المصدِّق ، فاحتج أنه اشترى هذه الغنم فى شهر شعبان أو فى شهر رمضان، أو يحتج أنه تاجر ، أو قد أدَّيتْ صدقةٌ من هذه الغنم ، فلا نرى عليه فيما اشترى من الغنم للتجارة للبيع صدقة ، وما حَبَسَ منها حتى يحول حول .

ورأينا مسألة :

وعلى الناس أن يأتوا بزكاتهم من الذهب والوَرِق إلى المصدق ، وعلى المصدق أن يأتى الناس يقبض منهم صدقة بقرهم وإبلهم وغنمهم .

من كتاب أبى جابر : وفى بعض الرأى أنه إذا مرَّ المصدِّق ووجد الماشية تبلغ فيها الصدقة ، أخذ صدقتها ولو لم يحل عليها حول . فلا نأخذ بذلك .

وفى موضع: وبهذا نأخذ. والرأى الأول أحب إلينا. ومتى حال حول على الماشية مذ تمت الصدقة فيها ، فهو وقت صدقتها .

والذى كنا نعمل به : أن المصدق إذا أخذ الفريضة باعها من ربها أو غيره ، أو نظر هو قيمتها إن حبسها، وأخرج ثمنها لفقراء ذلك الموضع إن كان فيه فقراء ، وإلا فأقرب القرى إليه والمياه والمواضع التى فيها القرى .

وفى جواب أبى عبد الله رحمه الله فى والٍ قبض الفريضة ثم باعها على الذى أخذها منه أو على غيره ، فلما اقتضى منه الثمن قال له المشترى : أما الثلث فقد فَرَّقْتُهُ على الفقراء . قال : أما غير من أعطى الفريضة فلا يقبل منه ، ويؤخذ الثلث منه ، إلا أن يكون الوالى أمره أن يفرقه . وأما الذى أعطى الفريضة ثم اشتراها . فإذا قال : إنه أعطى ما عليه من ثلث فريضته الفقراء جاز قوله . فإن كان ثقة لم يُعْنَ إلا بخبر ، وإن كان غير ثقة واتهمه الوالى ، فله أن يحلّفه — فإن لم يحلّفه لم يأثم .

قال : فإن أحال الفقراء بالثلث على صاحب الماشية ورضوا بذلك ، فأرجو أن يكون سالما ، إلا أن يرجعوا عليه ، فيقولوا : إنه لم يعطهم فيرجع يأخذه .

* * *

الباب السادس

فى إسقاط الصدقة عن الخيل والرقيق

قال أبو بكر ثبت أن النبى ﷺ قال: ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة.

واختلفوا فى صدقة الخيل. فالكثير منهم: لا صدقة. روينا هذا القول عن علىّ بن أبى طالب وابن عُمَرَ. وَبِهِ قال الشعبى وعطاء بن أبى رباح والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعى والحكم بن عتيبة وسفيان الثورى والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو حنفية وأبو بكر ابن أبى شيبة ويعقوب ومحمد. واحتج محتجهم بظاهر هذا الحديث.

ويقول يعقوب عن الخيل والرقيق: أتكون فى كتب عقودهم بكل فرس دينار. وإن شئتَ قَوَّمْهَا دراهم فجعلت فى كل مائتى درهم خمسة دراهم؟.

قال أبو سعيد: معى أنه يخرج فى قول أصحابنا بمعنى مافيه من الاتفاق: أنه لا زكاةَ فى العبيد، ولا فى الخيل، ولا فى البغال ولا فى الحمير. ويرى ذلك عن النبى ﷺ أنه، قال: عفى لأمتى عن زكاة العبيد والخيل والجبهة. وقيل: الجبهة: الحمير. ولا أعلم بين أصحابنا فى ذلك اختلافا، إلا أن يكون ذلك للتجارة. فإن فيه الزكاة فى جملة زكاة التجارة. ولا أعلم فى هذا اختلافا بينهم.

وإنما الزكاة فى الماشية بمعنى الزكاة فى إبلها من الأنعام، لا فى شىء من الحيوان غيرها، ولا فى شىء من البهائم ولو جرت فيها الأملاك وكثر عدده، إلا أن يكون بمعنى زكاة التجارة.

* * *

الباب السابع

فى الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع

قال أبو بكر : ثبت أن النبى ﷺ قال بعد ذكره صدقات الإبل والغنم : لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشيةَ الصَّدقة . وثبت ذلك عن عُمَرَ . ورُوىَ مثله عن علىّ بن أبى طالب وعَبد الله بن عمر ، واختلفوا فى معنى قوله هذا .

وكان مالك بن أنس يقول : إنما يعتد أصحاب المواشى ، فتطلق الغنم لكل واحد منهم أربعون . وقد وجبت عليهم الصدقة . فإذا جاء إليهم المصدق ، جمعوها لكى لايكون عليهم إلا شاة واحدة فَنُهُوا عن ذلك .وبه قال الأوزاعى .وبمعناه قال الثورى .

وفيه قول ثان . وهو أن الذى يجبى الصدقة وأرباب الأموال لايفرّق بين ثلاثة فى عشرين ومائة ، خشية إذا جمع بينهم أن يكون . ولا يجمع بين متفرق رجل له مائةُ شاةٍ ولآخر مائة شاة فإذا تركا على افتراقهما كانت فيها شاتان . وإذا جمعت فَفيهَا ثلاث شياه،ورجلان لهما أربعون شاة فإذا افترقت فلا شىء فيها.

والخشية خشية الوالى أن تقل الصدقة ، وخشية رب المال أن تكثر الصدقة. هذا قول الشافعى .

وقال أبو ثور وأبو عبيد ، فى قوله : لايجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع : على رب المال وعلى الساعى .

وقال النعمان : لايفرق بين مجتمع ، يكون لرجل عشرون ومائة شاة ففيها شاة فإذا فُرِّقَت أربعين أربعين ، ففيها ثلاث شياه .

وقول : لايجمع بين متفرق. فالرجلان بينهما أربعون شاة. فإن اجتمعت كان فيها شاة . وإن افترقت لم يكن فيها شاة .

كان أحمد بن حنبل يقول فى رجلين لكل واحد منهما أربعون شاة: أن يعد بينهما ففيه شاتان، فإن كان أحد الراعيين بالبصرة ، وكان له ببغداد عشرون شاة ، وبالكوفة عشرون فلا شىء عليه ؛ لأنه لايجمع بين متفرّق . قال أبو بكر: لاأحفظ هذا من غيره .

قال أبو سعيد : معى أن هذا يخرج عندى على مايحسن فيه التأويل ؛ لقول النبىّ ﷺ : لايجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خَشْيَةَ الصدقة. فهو تأويل حَسَن لاأعلَمُ فيه إلا مايخرج فى قول أصحابنا .

مسألة :

من جامع أبى محمد : واختلف أصحابنا فى الشريكين إذَا مَلَكَا أربعين شاة ، وحال عليها الحول . فقال أكثرهم : فيها الزكاة .

وكذلك قالوا فى الخليطين ، إذا كان كل واحد منهما عارفاً بحصته من حصة صاحبه : أن عليهما الزكاة ، إذا بلغت غنمهما أربعين شاة ، أن الصدقة تؤخذ من الجملة . ويترادان الفضل فيما بينهما .

وقال أبو بكر الموصلي: لا تجب الزكاة على واحد منهما ، حتى يملك أربعين، كانت الشركة خلطة أو مشاعة . هكذا عن الشيخ أبي مالك رحمه الله .

والقول الأول هو الأكثر . وعليه العمل . وظاهر السنة يؤيده ، ويشهد بصحته . قال النبي ﷺ : في أربعين شاةً شاةٌ ، ولم يخص بوجوبها شركة ولا متفرقة بملكها . وقوله ﷺ : وما كان من خليطين يترادان الفضل بينهما بالسوية يدل على ذلك .

* * *

الباب الثامن

فى زكاة الخلط

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : ثبت أن النبى ﷺ قال بعد قوله : لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة . وما كان من خليطين فإنهما يترادان الفضل بينهما بالسوية .

واختلف أهل العلم فى معنى قوله : وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية .

فقال يحيى بن سعيد الأنصارى ، ومالك بن أنس والأوزاعى : إذا كان الراعى والفحل والمراح واحدا فهما خليطان .

وقال الشافعى: إذا راحا وسرحا وسقيا معا واختلطت فحولهما، فإنهما يكونان خليطين .

وقال أبو سعيد : حسن ماقال فى معنى هذا فى قول أصحابنا . ومعنه :

واختلف مالك بن أنس والشَّافعىُّ والأوزاعى فى المراح . فقال الشافعى: إذا افترقا فى خصلة من هـذه الخصال لم يكونا خليطين ، يعنى الخصال التى قد بَدَأَ بذكرها .

وقال مالك : إن فرقهما المبيت هذه فرقة وهذه فرقة فهما خلطا .

وقال عطاء ابن أبى رباح وطاوس : إذا عرفا أموالهما فليسا بخليطين .

وقال أبو بكر : وهذه غفلة إذ غير جائز أن يتراجعا بالسوية والمال بينهما لا يعرف أحدهما ماله من مال صاحبه .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى أكثر قول أصحابنا: إنه لا يكون الخليطين فى ثبوت الصدقة إلا ما جمعه الماء والمرعى .

وقال من قال بالحلب ، فإذا جمعه الحلب فقد اجتمع . وأكثر قولهم : إذا لم يجمعه الحلب فليس بمجتمع ولا أعلم من قولهم : إنه يكون مجتمعا بأول من الماء والمرعى ، ولا أعلم بأحدهما دون صاحبه اجتماعاً .

وفى بعض قولهم إنه لا يكون مجتمعا إلا بالمشاع ، على ما حكى عن بعض من حكى ، فإذا ثبت المعنى لَزِمَ التراد من الخليطين عن واجب الصدقة إذا أخذت ثبت معنى ما قال شبه الغفلة ، ممن قال به لا يكون الاجتماع إلا بالمشاع ؛ لأنه لو كان التراد إنما هو بين الشريكين فى المال بالمشاع ، كانت الزكاة حيثما أخذت ، كان من رأس المال ولم يكن بينهما مراددة ، ولا ضمان لأحدهما على الآخر . ومنه :

واختلفوا فى الرجلين تكون بينهما الماشية، وليس لكل واحد منهما من المال مالو كان منفردا غير خليط ، وجبت فيه الزكاة . فقالت طائفة : لا زكاة عليهما . هذا قول مالك بن أنس وسفيان الثورى وأبى ثور وأهل العراق .

وكان الشَّافعى يقول: عليهما الزكاة. وبه قال اللَّيث بن سعد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. قال أبو بكر: الأول أصح.

قال أبو سعيد: معى أنه يشبه معانى قول ما حكاه من معنى القولين جميعاً. وأكثر ما عندى أنه قيل: إن المشاع من الماشية فيه الصدقة. وإنما عندى أنه قيل: إنه لو كان لأحدهما أربع من الإبل والبقر وبينهما جميعا واحدة. فقال من قال فى هذا: عليهما الصدقة ويترادان.

وقال من قال: لا زكاة فى هذا. وإذا ثبت معنى الاختلاف فى هذا لم يبعد فى المشاع أن لا تكون لا زكاة فيه.

ومن الكتاب:

واختلف مالك والشَّافعى فى الرجلين يخلطان ماشيتهما قبل الحول بشهرين أو ثلاثة. فقال مالك: يزكيان زكاة الخلط. وكان الشافعى يقول: لا يكونان خليطين حتى يحول حول مذ يوم اختلطا.

واختلفوا فى الرجلين يكونان: أحدهما مكاتب أو صبى أو معتوه والآخر حرٌّ بالغ عاقل. فقال الشافعى: لا تكون صدقة الخلط إلا أن يكونا مسلمين، فإن خالط نصرانيا صدق صَدَقَةَ المفرد.

وفى قول أبى ثور: إذا خالط فيه المكاتب وجبت فيه الزكاة. وحكى عن الكوفى أنه قال: لا شىء عليه.

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا : إنه إذا كانت المخالطة ممن لا حجة عليه ولا منه ، مثل صبيٍّ أو معتوه . ويشبه ذلك عندى الأعجم وأمثاله هذا ، فلا يقضى عليهم فى ذلك بصدقة الخلطاء بالإجماع .

وقال مَنْ قال : إذا كان اليتيم فى حجر المخالط ، من والدةٍ ، أو محتسب ، أو مثل هذا فكان إجماع ذلك جائزاً فى مصالحهم ، كان ذلك بمعنى وجوب الصدقة . وإذا كان على غير هذا لم يكن فيه اجتماع ويعجبنى هذا القول وإذا ثبت معنى هذا أشبه عندى المعتوه والأعجم والمكاتب عند أصحابنا جَبَرٌ ويجرى عليه حكم المخالطة مُنْذُ كاتب .

وأما الذمى ، فلا يقع لى أن يكون يقع به معنى المخالطة ؛ لأنه لا زكاة عليه. وإنما ثبتت المخالطة على الخليطين من أهل الزكاة .

مسألة :

من غير الكتاب : على أثر مسائل عن أبى الحوارى فقال فى أخوين لأحدهما أربعون شاة ولآخر تسعة وثلاثون شاة ولصاحب التسعة وثلاثين مع صاحب الأربعين شاة .

قال : وجبت الزكاة عليهما جميعا على صاحب التسعة وثلاثين من أجل شاة أخيه التى ضمها له مع أخيه وعلى صاحب الأربعين من أجل شاة أخيه التى ضمها إليه ، من أجل هذه الشاة ، وجبت عليهما الزكاة .

ومن غيره :

قال : الذى معنا أن هذا غلط ليس كما قال ، وإنما معناه أنه أراد لصاحب الأربعين مع صاحب التسعة وثلاثين : شاة . فوجبت على صاحب الأربعين شاة عن الأربعين مما ملكت يمينه لعدد أربعين شاة . ووجبت على صاحب التسعة والثلاثين شاةٌ بالشاة التى ضمها إليه من عند أخيه ، فصارت عنده أربعين شاة بالإجماع ليس بملك اليمين فعليهما شاتان .

فعلى صاحب الأربعين شاةً شاة من قبل ماله ، من عدد الأربعين بملك يمينه. وخاصص صاحب التسعة والثلاثين ، بما يقع عليه من قبل شاته التى وجبت بها على أخيه الزكاة ، فيكون عليه من ذلك عشر ربع شاة .

وقال من قال : إنما على صاحب الأربعين شاةً شاةٌ. وعلى صاحب التسعة والثلاثين شاة شاة إلا ما يجب عليه من شاة ، وهو عشر ربع شاة ما ينحط عنه من الشاة ، التى لصاحب الأربعين معه .

وأما إذا كان مع صاحب الأربعين شاة شاة ، فليس على صاحب التسعة والثلاثين شاة ، لأنه لا وَجَب عليه بالاجتماع ولا بالعدد بملك اليمين ، إلا أنه قد قال من قال : إنه يخاصص صاحب الأربعين شاة بما يجب عليه من شاته تلك فيكون عليه من إحدى وأربعين جزء من شاة .

وقال من قال : ليس عليه شىء لأنه ليس بسبب الشاة وجب على صاحب الأربعين شاة .

وإنما وجب على صاحب الأربعين شاة بسبب نفسه. وإنما الاجتماع هاهنا ليس بمضرة لصاحب الأربعين ، فيكون بسببه وجب عليه الزكاة فيحاصصه ، لأنه لو لم تكن معه الشاة، وكان هو واجبا عليه على كل حال الزكاة فى ماله. هكذا عرفنا والله أعلم بالصواب ، إلا أنه إن كان لصاحب التسعة والثلاثين شاة شاة أخرى ، غير التسعة والثلاثين ، مع صاحب الأربعين .

فعلى صاحب الأربعين شاة شاة. وعلى صاحب التسعة والثلاثين شاة شاة لأربعين شاة. ويحاصص صاحب الأربعين شاة بما يقع عليه من جزء إحدى وأربعين مع شاته التى عليه .

وقال من قال : على هذا شاة ، وعلى هذا شاة ، ولا يحاصصه فى شىء مما لزمه لأنه لم يدخل عليه ضرر .

مسألة :

قلت : فرجل له أربع بقرات ، ومعه ليتيم بقرة . أتجب عليه زكاة ويكون خليطا ؟ قال : لا . من خلط اليتيم ، قلت : وكيله . قال : لا وكيله يخالط له .

قلت : فرجلان اشتركا فى زرع . فمن عند واحد ثلاث بقرات وآخر بقرة فاختلطا فى سنة المرعى والزرب وذلك لحال شركتهما فى الزراعة أتراه خليطا ؟ قال : لا .

مسألة :

قلت : فرجل له ثلاثون شاة ، ولآخر أربعون شاة ، ولصاحب الأربعين له عشر مع صاحب الثلاثين ماذا ترى ؟

قال : أرى أن على صاحب الأربعين شاة، وعلى صاحب الثلاثين ثلاثة أرباع شاة ؛ لاختلاطه لصاحب الأربعين شاة . وذلك من بعد أن يحول الحول عليهما .

مسألة :

وعن الخليطين يؤديان كل سنة جميعا ، ثم تحول السنة ، فتجب الصدقة ، فيفترقان قبل أن يصل إليهما المصدق ، أيؤخذ منهما جميعا أم لا ؟

قال : لا إذا كان لكل واحد منهما شيء معروف ، فافترقا قبل أن يمر بهما المصدق ، فلا شيء عليهما .

مسألة :

من كتاب أبي جابر : ولا يفرق بين مجتمع . ولا يجتمع بين مفترق ، قال : ومعنى قوله: لا يفرق بين مجتمع: أن يكون الرجلان مجتمعين خليطين لهما ثمانون فيأتي المصدق فيعلم إن أَخَذَ منهما على أَنَّهُمَا خليطان ، أخذ شاة ، وإن فرق بينهما أخذ شاتين ، فليس له أن يفرق بينهما ، وأما على قول أبي بكر الموصلي : أن المجتمع هو المشاع .

ومعنى قوله : لا يجمع بين مفترق أن يكون الرجلان متفرقين لكل واحد منهما أربعون شاة فعلى كل واحد منهما شاة إذا جاء المصدق خلطاها ، ليكون عليهما معاً شاة واحدة .

رجـــــع :

وذلك كل غنم وغيرها من الماشية اجتمعت سنة ، ولو كان لكل إنسان

واحدة ، ففيها الصدقة ، والصدقة على جميع الشركاء بالحصة ، على قدر الذى لهم .

فما كان مجتمعا فلا يجوز أن يفرق ، بعد أن وجبت فيه الصدقة لحال إبطال الصدقة .

وما كان متفرقا فى شىء من السنة فلا يجمع فى الصدقة ولو جمع حتى يجتمع سنة .

وإنما يكون مجتمعا إذا جمعه أهله وهم رجال ونساء بالغون. فاجتمع سنة فى الحلب والمربض ، وما لم يكن يحلب ، أو كان من الذكران فحتى يجمعه المربض سنة .

فإن كان دابة تذهب أياما فى سفر يسفر عليها ونزل لبعض الأسباب، ويرجع إلى ذلك المربض المعروف ، فهى على هذا مجتمعة وليس ذلك مما يفرقها .

وفى بعض القول : لا يرى الصدقة فى الاجتماع . والاجتماع هو القول عندى وبه نأخذ . ومنه :

وعن أبى على رحمه الله فى رجل له أربعون شاة غير شاة . وعنده شاة تتم بها الأربعون لرجل له أربعون شاة بتلك الشاة ؛ فإن فيها شاتين ، ويطرح عن صاحب التسع والثلاثين بقدر الشاة التى ليست له ، وتم بها الأربعون . ومنه :

وقال فى رجل له أربعون شاة، ولآخر عنده عشرون شاة وحال الحول عليها: إن الصدقة على صاحب الأربعين ، لأنها قد بلغت عليه فى غنمه ، حتى تتم لكل واحد منهما أربعون ، ثم يكون على كل واحد شاة .

* * *

الباب التاسع

فى تفريق الغنم لأخذ الصدقة

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : روينا عن عمر بن الخطاب رحمه الله ، أنه لَقِىَ سَعْداً فقال : إذا صدقّم الماشية فاقسموها ثلاثا ، ثم يختار رب الغنم الثلث ، ويختار من الثلثين الباقيين .

وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: يختار المصدق من الثلث الأوسط وبه قال الزهرى والقاسم .

وقال الحكم بن عتيبه وسفيان الثورى : تفرق فرقتين .

وقال الشافعى : يجب على رب المال الوفاية . وبه نقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معنى قول أصحابنا : أن المصدق ورب المال يقسمان الغنم نصفين ، يختار رب الغنم لأى النصفين . ثم يختار المصدق من النصف الباقى شاة ، مما يجوز له أن يأخذ من الغنم (ثم رب الغنم شاة) ثمّ المصدق شاة ، ثم رب الغنم شاة حتى يستوفى .

وقال من قال : إذا قسمت نصفين ، كان الخيار لرب المال أن يختار من أحد النصفين شاة ثم المصدق ثم على هذا حتى يستوفى المصدق .

وفى بعض قولهم : أن يدخل فى الغنم بغير قسمة، فيضاح فيها فتصدع بفرقتين. ثم يكون الاختلاف فى الخيار على ماذكرت لك .

ولاأعلم من قولهم أنها تقسم أثلاثا .

ويحلو فى نفسى ماقال أبو بكر: إنه إذا ثبت على رب المال الفرائض أحضرها من غفمه كيف شاء ، إذا كانت موجودة بأسنانها ، غير خارجة من صفة مايجوز . وإن كنت لم أعلمه من قول أصحابنا . ولكنه لما أشبه العدل لم يبعد عندى. ولو كانت الزكاة إنما هى جزء من المال ، وتقسم قسمة لما جاز إلا بالقسم بالنظر .

* * *

الباب العاشر

فى صدقة الغنم

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع أهل العلم على أن لاصدقة فيما دون الأربعين من الغنم - وأجمعوا أن فى أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة .

فإذا زادت واحدة ففيها شاتان ، إلى أن تبلغ مائتين . وثبت عن رسول الله ﷺ أنه وجب ذلك .

* * *

البَابُ الحَادِي عَشَرَ

ذكر الغنم تزيد على المائين

قال أبو بكر : واختلفوا فى الغنم تزيد على المائتين والثلاث مائة . وكان عمر بن الخطاب إذا زادت شاة على المائتين ففيها ثلاث إلى ثلاث مائة. فإذا كثرت الغنم ففى كل مائة شاة شاة . وهكذا قال الشافعى وإسحاق بن راهوايه وأبو ثور والنعمان .

وقد روينا عن معاذ بن جبل أن الشاء إذا بلغت مائتين لم يقربها حتى تبلغ أربعين . ومائتى شاة .

فإذا بلغت أربعين ومائتى شاة أخذ منها ثلاث شياه .

فإذا بلغت ثلاث مائة لم يقربها عن فرضها حتى تبلغ أربعين وثلاث مائة .

فإذا بلغت ذلك أخذ منها أربع شياه .

قال أبو بكر: وليس يثبت هذا الحديث عن معاذ؛لأن الشعبى روى عنه وهو لم يلقه .

قال أبو سعيد : إنه يشبه ماحكاه عن النبى ﷺ ماهو متفق عليه من قول أصحابنا من صدقة الغنم إلى المائتين إنما فيها شاتان .

ثم يخرج فى معنى قولهم : إنه إذا زاد على مائتى شاة ففيها ثلاث شياه ولا أعلم بينهم فى هذا الفصل اختلافا .

ثم هى ثلاث شياه إلى ثلاث مائة . ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

ثم يخرج فى بعض قولهم : إنها إذا زادت واحدة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة ، فثم زكاتها أربع .

فإذا زادت على الأربع مائة فلا زكاة فى زيادتها إلى أن تبلغ الزيادة مائة .

فإذا زادت الغنم على أربع مائة، فقد استوت صدقتها فى كل مائة شاة ،ما كانت بلا زيادة ولا نقصان .

ومعى أنه يخرج فى بعض قولهم : إن صدقة الغنم مازاد على مائتين بواحدة ثلاث شياه . ثم لازيادة فيما زاد إلى أربع مائة . ثم استوت صدقتها ما كان فى كل مائةِ شاةٍ شاة . فينظر فى ذلك .

مسألة :

من غير الكتاب : صدقة الغنم لايؤخذ مما لايبلغ الأربعين منها شىء حتى تبلغ الأربعين .

فإذا بلغت الأربعين ففيها شاة حتى تبلغ عشرين ومائة .

فإذا زادت على العشرين ومائة شاة ، ففيها شاتان حتى تبلغ مائتين .

فإذا زادت على المائتين شاة شاة واحدة ، ففيها ثلاث شياه ، حتى تبلغ ثلاث مائة .

فإذا زادت على الثلاث مائة كان من كل مائةٍ منها شاة .

ولايؤخذ من زيادة على مائة شيء ، وإن بلغت تسعا وتسعين حتى تبلغ مائة، بعد أن تريد الغنم على ثلاث مائة، لايؤخذ منها هرمة ولاجذعة ولاذكر ، إلاأن يشاء المصدق . ولايفرق بين مجتمع ولايجمع بين متفرق حذار الصدقة .

مسألة :

وصدقة الغنم لايؤخذ من الغنم شيء حتى تبلغ أربعين .

فإذا بلغت الغنم أربعين ففيها شاة إذا حال على الأربعين حول .

ثم لا شيء فى زيادتها (حتى[1] تبلغ عشرين ومائة ، ففيها شاتان ثم لا شيء فى زيادتها) حتى تبلغ واحدة ومائتين ثم فيها ثلاث شياه .

ثم لا شيء فى زيادتها حتى تبلغ أربع مائة ثم فيها أربع شياه .

ثم لا شيء فى زيادتها حتى تبلغ الزيادة مائة . ثم فى كل مائةٍ شاةٌ . ومنه :

وفى حفظ أبى صفرة ، فيمن كانت له غنم يخرج منها الصدقة ، فوهب له رجل غنما، قد أخرج زكاتها قبل أن يهبها له بشهر قال: عليه أيضا أن يصدقها مع غنمه . فإن كانت تحل فى غنمه الصدقة إلى شهر أو فوق ذلك .

قال : ولو أن الذى وهب له الغنم وهبها ولم يُحِلْ عليه الصدقة ، لم يكن عليه أن يخرج صدقتها مع غنمه وكذلك رأينا فى هذا .

وإن ذهبت بعض ماشيته التى كانت الصدقة تتم بها ، ثم استفاد ما تتم به الصدقة ، قبل أن يمضى وقت صدقته ، فالصدقة عليه . ومنه :

---

(١) مابين القوسين ساقط من نسخة الأصل . اهـ ناسخ .

ومن انقطعت صدقة الماشية عنه ، واستفاد ما تمت به الصدقة، فلا صدقة عليه ولو بقى من الأولة شيء حتى يحول عليه سنة مذ استفاد وتمت عنده .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : والصدقة فى الإبل واجبة إذا بلغت نصابا ، سائمة كانت أو غير سائمة . والنصاب هو الذى يلزم أول الصدقة .

عن على بن أبى طالب أن النبى ﷺ قال: وهى الغنم فى أربعين شاةً شاة . فإن لم تكن إلا تسعة وثلاثين فليس فيها شيء .

وروت عائشة أن النبى ﷺ قال : فى أربعين شاةً شاة ، ولم يخص سائمة من غيرها .

والمسقط للصدقة من غير السائمة محتاج إلى دليل .

وذكر السائمة فى الرواية لاينفى وجوب الصدقة فى غير السائمة ، لأن الأخذ بالخبرين مما فيهما من الزيادة ولا من إسقاط أحدهما .

* * *

الباب الثاني عشر

ذكر الضأن والمعز فى الصدقة

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن المعز والضأن يجمعان فى الصدقة .

واختلفوا فى الصدقة فى أى الصنفين تؤخذ ؟

روينا عن عكرمة أنه قال : تؤخذ من أكثر العددين وبه قال مالك بن أنس وإسحاق بن راهويه . قالا : إن استويا أخذ من أىّ العددين شاء .

وقال الشافعى : القياس أن يأخذ من كل صنف حصته . قال أبو بكر : هذا أحسن .

قال أبو سعيد: معى أنه يشبه معانى القولين جميعا، ما يخرج فى قول أصحابنا. وعندى ما استحسنه أبو بكر عن الشافعى ، فحسن عندى فى هذا المعنى .

ومن غير كتاب الأشراف :

قلت : فهل يحمل الضأن على المعز والمعز على الضأن ؟

قال : نعم .

قلت: فإذا كان من المعز عشرون شاة ومن الضأن عشرون جاعدة، فوجبت

فيها شاة . ما تلك الشاة ؟ أم الخيار لرب المال فى النصف؟ ثم له الخيار أيضا فى شاة من النصف الآخر . ثم يختار المصدق فلا يبقى إذاً إلا الجعد . كيف تقول فى ذلك ؟

قال : أقول : إن الغنم تصدع نصفين ، فيختار رب المال نصفا ، ثم يختار من النصف الآخر شاة ، ثم يختار بعد ذلك جاعدة ، فيكون له نصف ، فتتم له شاة كاملة : نصفا من الجعد ونصفا من الغنم .

ومن غيره :

قال أبو سعيد : يعجبنى إذا كان المعز والضأن متقاصين فإن كان فى قيمتهما تفاضل . وإلا صدعت الغنم نصفين ، فيختار رب المال نصفا من النصفين . ثم يختار من الآخر شاة . ثم يختار المصدق شاة . فما كان من المعز أو الضأن وذلك حقه . وإن كان فيه فضل مثل هذا فى الضأن . والمعز كل واحد على الانفراد ثم يختار رب المال النصف كما وصفت لك . ثم يختار شاة من المعز وشاة من الضأن . ثم يختار المصدق شاة من المعز وشاة من الضأن ، فيكون له نصف هذه ونصف هذه ، فيرجع أحدهما على الآخر ، مما يتفقان عليه من القيمة . وإلا باعاها وقسما الثمن بينهما .

ومن الكتاب :

قلت : فإن كانت الغنم أكثر من الجعد أو الجعد أكثر كيف يفعل فى ذلك ؟

قال : وكذلك أيضا إن كان الغنم ثلاثين والجعد عشراً ، فله ثلاثة أرباع شاة وربع جاعدة .

قلت : فإن كانت الغنم أربعين كاملة والجعد عشرين ؟

قال : فله ثلثا شاة وثلث جاعدة على ما وصفت لك إن شاء الله . والله أعلم .

مسألة :

وسئل عن رجل بلغَ معه أربعون شاة،فزكى من حين ما صار معه أربعون شاة هل يجزى ذلك عنه فيما يستقبل ؟

قال أبو سعيد : إن كان زكّى لما يستقبل فيما تجب فيه فإنه يجزيه .

وقال بعض لا يجزيه ، وروى عن ابن عباس أنه كان رأيه حتى يكمل عنده النصاب ثم تجب فيه الزكاة . وكان هذا الرأى المعمول به .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

مايعد من المواشى الصغار ويؤخذ منه الصدقة

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى صدقة الفصلان والحملان . وكان الشافعى يقول : تؤخذ الصدقة من كل صنفه من هذا أو واحدا منه ، وبه قال الأوزاعى وإسحاق ويعقوب .

وقال مالك: على صاحب الأربعين من السخال أن يأتى بجذعة أو ثنية من الغنم. ولا يؤخذ من الصغار شىء . وبه قال أبو عبيد وأبو ثور . وكذلك صدقة البقر والإبل .

وفيه قول ثالث . وهو أن لاشىء فيها . هكذا قال النعمان ومحمد . وحكى ذلك عن الثورى .

وفى هذه المسألة قول رابع : وهو أن يأخذ المصدق مسنة ثم يرد على المال فضل مابين المسنة والصغيرة التى فى ماشيته . حكى هذا القول عن سفيان الثورى .

وكان سفيان الثورى والشافعى وأحمد بن حنبل والنعمان ومحمد ويعقوب يقولون: فى أربعين جملا فيها مسنة ، يؤخذ من المسنة. هذا قول أبى سعيد من الصلح الثانى.

مسألة :

وإذا كانت لرجل أربعون شاة فحال عليها الحول ، ثم أفاد إليها قبل الحول الثانى من الغنم شيئا ، لم يضم الغنم التى أفاد إلى الغنم التى حال عليها الحول . فلا يشبه ذلك ما ولدت من الغنم ؛ لأن أولادها منها والفائدة من غيرها ، وقول : يؤخذ منها ما استفاد وأنتج .

قال أبو الحوارى : أنا آخذ بقوله .

مسألة :

فيمن له خمس وعشرون من الإبل لم يزكها سنتين فقول: عليه ابنتا مخاض. وقـــول : عليه ابنة مخاض للسنة الأولى ، وللسنة الثانية أربع شياه . وبه يقول أبو الحوارى .

مسألة :

فى السخال قيل : إذا قطعت الوادى راعية بنفسها ، مستغنية عن أمها .

وقول : إذا قطعت الوادى راعية ،ولو كانت تخلط الشجر واللبن، ولم تستغن عن أمها .

وقول : إذا قطعت الوادى للنجعة . أحسب أنه تريد أنها بنفسها الانتجاع.

قال أبو سعيد : معى أنه معانى ماحكى من هذه الأقاويل كلها، يخرج عندى فى قول أصحابنا . وأثبت ما يخرج من قولهم معى قولين : أحدهما الذى أقول : إن عليه منها .

فإن قال قائل : من أفضلها فلا يبعد . وإن قال : من الأوسط لم يبعد ، وإن قال : بالأجزاء على القدر لم يبعد أيضا .

والقول الثانى : أنه إذا ثبت فيها الصدقة كان فيها الفريضة ، وهى الثنية فصاعدا من المعز والضأن .

وأما قوله : ليس فيها صدقة ، فلا يخرج ذلك عندى فى معانى قولهم ، إلا أن يكون من صفة مَالَا يعد من أولاد الأنعام .

فإذا كانت من تلك الصفة ، مع صاحب القول الذى لا يعدها فى الماشية ، جاز عندى معنى هذا القول : أنه لا زكاة فيها فى هذا الفصل . ولهذا فى قولهم أقاويل : أحدها : أنه يعد من الماشية من كل منتوج فصاعدا ، ولو كان تلك الليلة آوى المصدق .

ومنها قول : لا يعد إلا ماخلط الشجر مع اللبن . ومنها قول : أنه لا يعد إلا ماقطع الوادى راعيا على أثر أمه .

وقول من قال : ما قطع الوادى هكذا .

وقال من قال : مااستغنى عن أمه .

ولا أعلم فوق هذا الحال شيئا إلا يُعَدّه . والله أعلم بقول هذا ليس فيها صدقة على مايخرج ولا يخرج عندى إلا على أحد هذه المعانى عند أصحابنا .

ومن غير الكتاب :

وقال فى العجاجيل : إذا حالت فعليها الصدقة . وما أنتج قبل محل الصدقة

بشهرين ، ففيه الصدقة . وإذا تبع الفصيل أمه ، ففيه الصدقة .

والغنم إذا تخطت الوادى أو أكلت الشجر قال غيره : قد قيل هذا وقال من قال : كل مولود من الغنم فهو يحسب فى حين ماينتج .

مسألة :

قلت : فرجل له تسع بقرات ،ونتجت له بقرة فى يوم حوله أو فى شهر حوله

قال : عليه شاتان .

ومن غيره :

قال أبو سعيد : قد قيل هذا . ومعى أنه قد قيل حتى يحول شهر مذ نتج . وأحسب أنه قد قيل حتى يحول شهران مذ نتجن . وأحسب أنه قد قيل : حتى يخلط الشجر مع اللبن . وأحسب أنه قد قيل : حتى يخرج راعيا مع أمه .

ومن الكتاب :

قلت : فهل تطرح له حصة المنتوجة ؟ .

قال : لا .

قلت : أفتحسب السخالة وتؤخذ منها الصدقة ؟

قال : قد قيل : ما قطع الوادى . بذلك جاء الأثر .

قال أبو على : الذى يقع عليه وهمنا أنه ما قطع الوادى راعيا .

قلت : فهذا لم يقطع الوادى راعيا .

قال : أنا أقول ما قطع الوادى عدّ وإن لم يَرْعَ .

قلت : فإن لم يرسله أهله مع الغنم والإبل والبقر ؟

قال : إذا كان فى حد من يقطع الوادى عد فى أمهاته وأخذ منهن جميعا .

قلت : هذا فى الغنم ؟

قال : نعم .

مسألة :

وعن الماشية ما يعده من أولادها . فقد اختلف الرأى فيه . منهم من قال : ما اجتزى الولد عن أمه .

وقال من قال : ما خلط الشجر والماء . وقال من قال : ما خط الوادى المرعية .

وقال من قال : كل مولود

قال غيره : إنها تحسب سخالة الغنم من حين ما نتجت للزكاة . ومنه :

وقلت : فأى هذا أقرب إلى العدل . وقد يكون فى المال الهرمة والمريضة التى لا تبرح البيت . وقد يعدّها الساعى وهو يرى أن السخل الصغير أرعى منها ؟

قال أبو مروان رأيه فى هذا : أن يعد على صاحب الماشية ما قطع الوادى ، وعن رجل له عشرون ومائة شاة وتنتج تمام واحدة وعشرين ومائة ، ليلة آوى المصدق ، أو تنتج قبله بليال أيؤخذ منه شىء أم لا ؟ فقوله فى مثل هذا قوله فى الأول حتى يقطع ما ينتج الوادى .

مسألة :

من جواب أبى على رحمه الله ، فى رجل له عشرون ومائة شاة ، ونتجت له سخلة ليلة آوى المصدق . فما تقول ؟ إن بتلك تتم الصدقة .

وقول : إن تلك تعد ويكمل بها العدد ولو نتجت تلك الليلة .

وأما من قال : إنما تتم صدقته بالسخال . فقيل : إذا قطعت الوادى راعية ، دخلت فى العدد ، وتمّ بها الصدقة .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله إلى الأقيال العباهلة .

أما بعد فإني أوصيكم بتقوى الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة . وفي التيعة شاة. والتيعة لصاحبها. ولا خَلَاطَ ولا وَرَاطَ ولا شَنَاقَ ومن أجبَى فقد أربَى والسلام .

قال أبو المؤثر: الشناق مابين الصدقتين. والتيعة أربعون شاة والتيعة العليفة التي يعلفونها . والخلاط لا يجمع بين متفرق ومن أجبَى فقد أربَى . قال بعضهم : بيع الثمار قبل دراكها .

مسألة :

وعن رجل كان معه مائتا درهم إلا درهم . وحال عليه الحول ، فلما جاء وقت الزكاة دخله درهم من غَلّةٍ هل عليه الزكاة ؟ .

قال : لا حتى يحول الحول على مائتي درهم وَازِنَةً . فإذا حال عليها حول، وفي يده مائتا درهم فعليه الزكاة .

مسألة :

وعن رجل بلغت زراعته ثلاث مائة صاع بحقّ شايفها ودايسها وبيدارها ، يلزمه فيها الزكاة أم لا ؟ .

قال : نعم فيها الزكاة على أكثر قول الفقهاء . والله أعلم . وبه التوفيق .

مسألة :

من جامع أبى محمد: روى عن النبى ﷺ أنه كتب لوائل بن حجر الحضرمىّ ولقومه : مِنْ محمد رسول اللهِ ﷺ إلى الأفيال العباهلة من أهل حضرموت . أوصيكم بإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . وعلى التيعةِ شاة . والتيعة لصاحبها وفى السبوب الخمس . ولا خلاط ولا وراط ولا شناق ولا شغار . ومن أجْبَى فقد أربَى . وكل مسكر حرام .

مسألة :

تفسير ذلك على ماتناهى إلينا . والله أعلم . الأفيال : ملوك اليمن دون الملك الأعظم . واحدهم فَيْل ، يكون ملكا على قومهِ ومخالفة ومحجرة . والعباهلة : الذين أقروا على ملكهم ولا يزالون عنه .

وقوله عليه السلام : وعلى التيعة شاة . والتيعة : أربعون من الغنم ، والتيعة : يقال لها : الزيادة على الأربعين حتى تبلغ الفريضة الأخرى .

ويقال أيضا : إنها شاة تكون لصاحبها فى منزله يحلبها وليست سايمة . وسميتا أجمعين الربايب .

وقد قال بعض الفقهاء : وليس فى الربايب صدقة . وربما احتاج صاحبها إلى لحمها فذبحها فيقال عند ذلك : أتام الرجل وأتامت المرأة .

والسبوب : الركاز. قال أبو عبيدة : ولا أراه أُخِذَ إلا من السَّبَبِ والعطية. يقول : هو سَبَبُ الله وعطاؤه .

وأما قوله : لاخلاط ولا وراط . كأن يكون بين المشتركين عشرون ومائة شاة ، لأحدهما ثمانون وللآخر أربعون ، وهى مشاعة بينهما غير مقسومة .

فإذا أتى المصدق فأخذ منها شاتين ، رد صاحب الثمانين على صاحب الأربعين ثلث شاة ، فتكون عليه شاة وثلث . وعلى الآخر ثلثا شاة .

وإن أخذ المصدق من العشرين ومائة الشاة شاة واحدة ، فيكون على صاحب الثمانين ثلثا شاة ، وعلى الآخر الثلث .

وإنما أوجب رسول الله ﷺ فى العشرين ومائة الشاة شاة واحدة ، فهذا فى الخليط والمشاع ، إن ظاهر السنة يدل على ذلك . وهو معنى الاختلاط .

وفى رواية أخرى عن النبى ﷺ ما يدل على هذا . وهو قوله عليه السلام : لا شناق من خليطين ، فإنهما يترادان بالسوية . ولا وراط مثل قوله : ولا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع .

وقوله عليه السلام : لاشناق . فإن الشنق بين الفريضتين هو مازاد على خمس من الإبل إلى العشر . ومازاد على العشر إلى الخمسة عشر يقول : لا يؤخذ من ذلك شىء ، قوله عليه السلام من أجبى فقد أربى . الإجباء : بيع الحرث قبل أن يَبْدُوَ صلاحه .

وفى الخليطين اختلاف بين أهل العراق وأهل الحجاز .

قال أهل العراق : إذا كان أربعون شاة بين رجلين مع راع واحد مشاعة ،

فلا يؤخذ منها شيء . ولا على واحد منهما شيء حتى يكون لكل واحد منهما أربعون شاة .

وأهل الحجاز يعتبرون الراعى ولا يعتبرون المالك . وقد كان هذا قول مالك ابن أنس : لا يوجب الصدقة إلا بعد أن يملك كل أربعين شاةً فصاعدا . وهو قول أبى بكر الموصلى فيما أظن . والله أعلم .

قال أبو عمر : الوقص ما بين الفريضتين . وكذلك الشنق ، وجمعه أوقاص وأشناق .

وبعض الفقهاء يجعل الأوقاص فى البقر خاصة ، والأشناق فى الإبل خاصة ، وهما جميعا ما بين الفريضتين .

مسألة :

ومنه : قال ﷺ : وفى الرقة ربع العشر . ولا يجب حتى يبلغ النصاب ، وهو مائتا درهم . وفى العين عشرون مثقالا . هكذا أبو سعيد الخدرى عن النبى ﷺ : وليس فيما دون خمسة ذود صدقة . وليس فيما دون خمس[1] أواق صدقة . وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة .

والذود : خمس من الإبل ، والوقية : أربعون درهما . والوسق : ستون صاعا . ولولا الإجماع لوجب أن تكون الصدقة فى كل ماوقع عليه اسم ذهب أو فضة . وفى الرقة ربع العشر . ليس فى ظاهره مايدل على أن لاصدقة فيما دون عشرين

---

(١) فى نسخة : خمسة .

مثقالا ، ولا فيما دون مائتى درهم . وقد قال اللهُ تبارك وتعالى: « والذين يَكْنِزُون الذهب والفضة ولا يُنْفِقُونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

وظاهر الكتاب يوجب الإنفاق منهما . وإنفاقهما قول النبى ﷺ : وفى الرقة ربع العشر ، بيان المقدار الذى يجب أن يُخرَجَ .

ثم أجمعت الأمة على بيان ثان أنه لا يجب أن يخرج ربع العشر من هذا المال ، حتى يكمل المقدار الذى أجمعوا عليه . وهو عشرون مثقالا أو مائتا درهم .

والفائدة فى الذهب والفضة والماشية لا زكاة فيها حتى يحول عليه حول .

ومن الكتاب :

والزكاة على وجوه :

منها زكاة حول فى عين وورق أو ماشيةٍ . فقلك يراعى فيها مقدار الملك . وصفة المالك . وأما المقدار فالنصاب والحول . وأما الصفة فالإسلام ولزوم الخطاب .

ومنها زكاة حرث يجب فى الملك ، ولا يراعى بها وقت ولا مالك .

مسألة :

وعن رجل كان له مائتا درهم كم يخرج منها زكاة ؟

قال : خمسة دراهم .

مسألة :

ومن غيره : وعن أبى سعيد ليس[1] وكسرها يؤخذ منه نصف العشر ، فما زاد على ثلاثة مائة صاع بما دون العشرين صاعا شىء ، حتى تبلغ الزيادة عشرين صاعا .

(١) بياض بالأصل .

ومن غيره :

قال : الذى أحفظ عن أبى سعيد فى هذا اختلافا . قال من قال : شىء من الزكاة . وقال من قال : يؤخذ منه .

وكذلك أيضا ما كان فيه العشر إذا لم يتم العشر هو كذلك من الاختلاف، إذا كان قد وَجَبَ فى أصل المال الزكاة . والله أعلم .

مسألة :

وعن الرجل يحسب صدقته ، فيبلغ معه الذهب والورق مائتى درهم ، ويبقى فى يده فضة من الحلى الردى ، مثل ما يبـــاع درهم ونصف أو أقل أو أكثر ، يكون معه ذلك سبعون درهما كيف يحاسب عليها ؟

قال : تحسب الأربعين ، فيؤخـذ منها درهم كسير ، أو قيمة صرفٍ وليس فى الثلاثين شىء .

مسألة :

فى فرائض الزكاة :

من جامع أبى محمد فرض الزكاة ثلاث خصال : استكمال النصاب ، واستقرار الملك ، واستكمال الحول .

الحجة فى استكمال النصاب : قول النبى ﷺ ليس فيما دون خمس ذود صدقة .

وليس فيما دون خمس أواق صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وليس فيما دون عشرين دينارا صدقة . وليس فيما دون مائتى درهم صدقة .

والحجة فى استكمال الحول قوله عليه السلام : ليس فى مال زكاةٌ حتى يحول عليه الحول .

وقوله عليه السلام لمعاذ بن جبل، حين بعثه إلى اليمن : انتظر بأرباب الأموال حولا ، ثم خذ منه ما أمرتك به .

* * *

الباب السابع عشر

فى المبادلة فى المواشى

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : اختلف أهل العلم فيمن بادل بماشيته قبل الحول ، فرارا من الصدقة . فكان الشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى يقولون : لا زكاة على كل واحد منهما فيما قبض من صاحبه ، حتى يحول على ما يشترى من يوم اشتراه .

قال سفيان الثورى : كذلك غير أنه لم يذكر الفرار من الصدقة ، وكان مالك بن أنس والأوزاعى وعبد الملك وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد : يرون فى ذلك الزكاة إذا كان فرارا من الصدقة .

قال أبو سعيد : ليس معى فى معانى قول أصحابنا فى هذا الفصل شىء مؤكد ، إلا أنه يعجبنى معنى القولين جميعا : أن يكون لكل واحد منهما متعلق بمعنى يثبت به .

فأما معنى من يقول : لا زكاة فيه إلا بعد الحول ؛ لأنه مال منتقل عن ملكه . وهذا مال جديد . وإنما تجب الزكاة فى المال إذا حال عليه حول .

وأما معنى القول الآخر ، فإنه إنما انتقل من يده بمالٍ مثله ، مخاطب فيه بمثل المخاطبة فى المنتقل عنه من ملكه ، ولم يستحل إلى غيره ما يبطل معنى الصدقة والله أعلم . وينظر فى ذلك كله .

* * *

الباب الثامن عشر

فى ذكر الأوقاص

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أكثر أهل العلم يقولون : لا شىء فى الأوقاص . كذلك قال أنس بن مالك وسفيان الثورى والحسن بن صالح والشافعى وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ومحمد وقد ذكرنا ما قال النعمان فى الباب .

وقال الشافعى : لا شىء فيه . كذلك يقول . وفى حديث معاذ أنه قال : لم يأمرنى رسول الله ﷺ فيها بشىء .

قال أبو سعيد معى أنه يخرج نحو هذا فى قول أصحابنا . وأرجو أن معنى الأوقاص ما بين الفريضتين كأنه يقول : ليس فيما زاد من الفريضة إلى الفريضة شىء .

وبعض يقول : إن زكاة الفريضة الأولى ، داخلة معنى حكمها فيما زاد وزكاة له . ولا يقال : لا زكاة فيها . وإنما المعنى لازيادة فيها . والمعنى قد أدخله فى الزكاة والزكاة الأولى تأتى عليها . وهذا عندى أصح .

* * *

الفصل التاسع عشر

إذا لم يوجد السن الذى يجب فى المال

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى المال الذى لا يوجد فيه السن الذى يجب ، ووجد دون ذلك وفوقه . فكان إبراهيم النخعى والشافعى وأبو ثور يقولون : إذا أخذ شيئا فوق سن ، رد عليهم عشرين درهما أو شاتين .

وإذا أخذ شيئا دون سن ، ردوا عليه عشرين درهما أو شاتين واختلفوا فيه عن إسحاق . فقال مرة كقول هؤلاء . وقال مرة : عشرة دراهم أو شاتين .

وفيه قول ثالث[1] : وهو أن يرد عليهم عشرة دراهم أو شاتين . روينا هذا القول عن على بن أبى طالب وبه قال سفيان الثورى وأبو عبيد .

وفيه قول ثالث : وهو أن يأخذ قيمة السن الذى كتب عليه . هكذا قال مكحول والأوزاعى .

وفيه قول رابع : وهو على رب المال أن يبتاع من[2] المصدق الذى يجب عليه هذا قول مالك بن أنس .

---

(١) كذا فى الأصل : ثالث . ولعله ثان .

(٢) فى نسخة الأصل : بإسقاط من .

وفيه قول خامس : وهو أن يؤخذ السن الذى يوجد عنده ، ويعطى فضل ما بين قيمتها وقيمة السن الذى يؤخذ . وإن كانت عنده أفضل، رد عليه المصدق ما بين القيمتين : هذا قول حماد بن أبى سليمان .

قال أبو سعيد : هذا القول المضاف إلى حماد بن أبى سليمان ، موافق لعامة قول أصحابنا ، ومنه قال أصحاب الرأى يأخذ قيمة الذى وجب عليه . وإن شئت أخذت الفضل عنه دراهم ، قال أبو سعيد : وهذا موافق لقول حماد .

ومنه : قال أبو بكر : وممن قال بالقول الأول[1] أقول ، للثابت عن النبى ﷺ أنه قال ذلك .

قال أبو بكر : وممن قال بأن عليه فى ستٍّ وعشرين من الإبل إذا لم يجد عنده بنت مخاض ابن لبون ذكر مالك والشافعى والثورى وغيرهم .

واختلفوا فى الرجل يجب عليه السن ، فلا توجد عنده ، ولا التى يليها ووجد السن الذى ما وجب عليه .

وكان سفيان الثورى : لا يحسب بذلك ، ولكن يؤخذ بالقيمة .

وكان الشافعى يقول : إن ارتفع سنيَّن أعطى رب المال أربع شياه وأربعين درهما . ثم ارتفع سنا ثالثا زاده شاتين وأعطى ست شياه أو ستين درهما وبذلك قال إسحاق بن راهويه .

قال أبو بكر : لا يجاوز ما فى الحديث .

---

(١) أقول . كذا بالأصل . ولعله أقوى .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا: إنه إذا لم يجد المصدق ما يجب له من الأنعام ، ففى بعض قولهم : إنه مأخوذ رب المال بالسن الذى عليه من الزكاة وعليه أن يحضره ويبتاعه .

وكذلك ليس للمصدق أن يأخذ غيره ، ولو اتفقا على غير ذلك لم يكن لهما . ولأن الحق ليس لهما .

وفى بعض القول : إن المصدق أن يأخذ ما دون السن الذى له ، ويزيد من رب المال لفضل القيمة ما بين القيمتين .

وكذلك لرب المال أن يدفع ما فوق السن الذى وجب عليه ، ويزداد من المصدق فضل ما بين القيمتين : ثم كذلك ما زاده .

وفى بعض القول : لا يكون ذلك لهما . معى إنه أراد الاتفاق بالاتفاق منهما .

وفى بعض القول : إن ذلك لرب المال مأذون له فى بيع ماله المصدق، وليس المصدق بمأذون له فى بيع الصدقة قبل قبضها ، لأنه بيع مضمونا على غيره . فعلى نحو هذه المعانى يخرج القول بمعنى هـــذا . ولافرق عندى فى قولهم ، فى ارتفاع السن بدرجة أو درجتين وأكثر ، ولا فى انحطاطه بعد ذلك . والمعنى فيه واحد .

ويخرج فى معانى قولهم على ما حكاه فى الكتاب: أن تكون تلك الزيادات المحدودة ، إنما هى على مخصوص ما تقع القيمة به فى الوقت ، لا على معنى العموم وينظر فى ذلك إن شاء الله .

مسألة :

فيمن عليه فريضة فى إبله ، فلا تكون معه تلك الفريضة بعينها فيعطى أدون أو أفضل .

فإذا لم يجد السن الذى ارتفع ، وأعطى ثنية إلى باذل عامها بفريضته التى عليها أيقبل منه ؟ فنرى أن يقبل منه . وقد أعطى الحق وزاد . والزيادة مقبولة إذا فعل ذلك المؤدى عن نفسه بلا إكراه .

وإن طلب صاحب الفريضة فضل فريضته ، فليرد عليه ثمن فضلها ، ولا يأخذ برأيه من لم يجد ابنةَ مخاض ابنَ لبون ذكر .

قال غيره : معنى أنه أراد أن يأخذ ابن لبون برأيه عن ابنة مخاض .

وقول : إنه يأخذ ابنة لبون ، ويرد الفضل عليها. وكذلك يأخذ ابنة مخاض عن ابنة لبون ، إذا لم يجد ويأخذ الفضل .

وقول : يرد الفضل ولا يأخذ الفضل ، فيكون قد باع الصدقة قبل أن تقبض .

وقول : لا يرد ولا يأخذ ، فيكون قد باع واشترى قبل القبض. والله أعلم.

* * *

البَابُ العِشْرُونَ

فى ذكر المال يحول عليه الحول قبل أن تخرج منه الزكاة

من كتاب الأشراف :

واختلفوا فى خمس من الإبل حال عليها الحولان . فقال مالك : فيها شاتان ، فى حكاية أبى عبيد عنه . وبه قال أبو عبيد ، وأحمد بن حنبل ، والشافعى فيما حكاه عنه أهل العراق وقال : يمضى فيها قولان : أحدهما كما قال هؤلاء . والآخر : إن عليه شاة .

وقال أبو ثور : فى عشرين من الإبل حال عليها حولان ، عليه أربع شياه . وحكى ذلك عن الشافعى .

وحكى عن الكوفى أنه قال : عليه فى الأولى شاتان فى السنة الثانية شاة . ومعنى ذلك قول مالك كما قال أبو ثور .

وقال الشافعى : فى خمس وعشرين من الإبل حال عليها حولان ، يؤدى عنها بنت مخاض فى السنة الأولى ، وفى السنة الثانية أربع من الغنم . وحكى ذلك عن الكوفى .

قال أبو سعيد : معنى أنه يخرج فى قول أصحابنا : إنه إذا كانت الزكاة إنما هى شنقة عن الإبل والبقر . والشنقة ما لم تكن الفريضة من الإبل والبقر فادامت الزكاة فيها من الغنم فإنما هى شنقة عنها . فكلما حال عليها حول كان فيها الشنق

بحال ، وهى غير منتقصة . ولا أعلم فى هذا الفصل يخرج فى معانى قول أصحابنا اختلافا .

ويعجبنى أن لا يبعد إذ الجانب الشنق عنها ، إذا أخذ منه نقص عـــددها عما تجب فيه الزكاة ، لأن رب المال لو لم يؤد الزكاة عنها ، لم تجب عندى فى ماله فى غير الماشية عليه سبيل ، ولا يعترض ما لا وإنما الزكاة فى نفس ما وجبت فيه فإذا تعلق بهذا التعلق عن ما تجب فيه الزكاة المتعلَّق متعلِّق ، لم يبعد أن يثبت فيه معنى ما قال الشافعى بمصر إذا كان ذلك يدخل عليه بنقص العدد .

وأما ما كان من الزكاة إنما هو فريضة من المال وإذا أخذت نقصت لا محال إنه يخرج عندى من معنى قول أصحابنا فى ذلك اختلاف ، لأن ذلك شىء معروف ففى بعض قولهم : إن الزكاة مضمونة على ربها . وكلما حال عليها الحول ، فهى عليه والزكاة بحالها ، لأنه لو شاء صرف ماله كله وأعطى من غـيره إذا كانت فريضة تامة .

وقال من قال : إذا حال عليها الحول ، فوجب فيها الصدقة التى تنقصها ، فقد صارت الصدقة شريكا فى عدد الماشية من مال ولا زكاة عليه إلا فى أول حول .

وإذا ثبت ذلك المعنى ، لم يبعد ما قال ؛ لأن الزكاة لا زكاة فيها ، فيلحقه من طريق المخالطة ، لأن خليطه لا زكاة عليه فيها ، ولا من طريق العدد بالإجماع والله أعلم بالصواب .

ومنه قال الشافعى وأصحاب الرأى ، فى رجل له أربعون شاة ، لم يصدقها أعواما شتى . ولم تزد فيها شاة واحدة .

قال أبو سعيد : الشاة معى من الأربعين شاة فريضة . وليس عندى إلا شاة واحده وعلى[1] قياد قول من يقول : إن الزكاة فى المال فى ذمة المالك ، فيجب فى قياد قوله : إن عليه فى كل عام حالَ عليها شاة .

* * *

(١) فى نسخة الأصل : على . بإسقاط الواو .

الباب الواحد والعشرون

ذكر السن الذى يؤخذ من صدقة الغنم

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : روينا عن عمر بن الخطاب : أنه قال لعامله : رد مقا العناق والجذعة والثنية .

قال غيره : معناه أنه أراد خذ العناق ويخرج ذلك فى خاص من الغنم . وقد سمى أهل الحجاز الضأن غنما . وذلك عدل من المعز وخيار المال وبه قال الشافعى .

وروينا عن ابن عمر أنه قال : يجوز فى الأضحية مايجوز فى الصدقة .

وقال إبراهيم : لايؤخذ جذعة فى صدقة الغنم . وبه قال أصحاب الرأى .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : أنه يؤخذ فى فريضة الزكاة من المعز إذا ثبت فريضة دون الثنية فصاعدا ، لأنها قد ثبتت ثنيا ، كما يجوز فى الأضحية عن المقعة والهدى اللازم دون الثنية من المعز فصاعدا ، وأحسب أنه كذلك فى بعض قولهم : إنه لايكون إلا الثنية من الضأن أيضا . ولعله يشبه المعنى لوقيل : إنه يجوز فى الفريضة الجذع من الضأن السمين القارح : أن يجوز ذلك ، إلا أن المعنى والمعمول به ، لايكون إلا الثنى فصاعدا من المعز والضأن ، إلا أن تكون الغنم كلها جذاعا أو دون ذلك . فعندى أنه فى أكثر القول : إنه لايكلف إلا منها . ولعل فى بعض القول : إنه لثبوت السفة فيها لاتكون إلّا ثنية . ويخص بها حيث شاء .

الباب الثانى والعشرون

إجماع فى أداء أبواب الصدقة : من الإبل والبقر والغنم

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع أهل العلم على وجوب الصدقة فى الإبل والبقر والغنم إذا كانت سائمة .

وأجمعوا أن لاصدقة فيما دون خمس من الإبل . وثبت أن رسول الله ﷺ قال : ليس فيما دون خمس ذود صدقة . وأجمع أهل العلم على أن فى خمس من الإبل : شاة . وفى عشر : شاتان . وفى خمس عشر : ثلاث شياه . وفى عشرين : أربع شياه . وفى خمس وعشرين : ابنة مخاض .

فإن لم يكن ابنة مخاض ، فابن لبون ذكر إلى خمسة وثلاثين .

فإن زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى خمسة وأربعين .

فإن زادت واحدة ، ففيها حقة طروقة إلى ستين .

فإن زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمسة وسبعين .

فإن زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين .

فإن زادت واحدة ، ففيها حقتان إلى عشرين ومائة كل هذا مجتمع عليه . ولا يصح عن على بن أبى طالب ما روى عنه .

قال أبو سعيد محمد بن سعيد العمانى : معى أن هذا الذى ذكره يشبه معانى قول أصحابنا . ولا يبين لى فيه اختلاف لمعنى شىء من قول أصحابنا فى هذا .

الباب الثالث والعشرون

ذكر الإبل تزيد على عشرين ومائة

قال أبو بكر: واختلفوا في الإبل تزيد على عشرين ومائة: فقال محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وأحمد بن حنبل وأبو عبيد: ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة.

وحكى عبد الملك الماجشون عن مالك: أنه قال كقول هؤلاء.

وقال الشافعي وإسحاق وأبو ثور: فيها ثلاث بنات لبون، إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة.

وفي قول ثان: وهو أن فيما زاد على عشرين ومائة في خمس: شاةٌ. وفي عشر شاتان. وفي خمس عشرةَ ثلاثُ شياه. وفي عشرين: أربع شياه.

فإذا بلغت مائة وأربعين، ففيها حقتان وأربع من الغنم.

فإذا بلغت مائة وخمسين ففيها حقتان وبنت مخاض، حتى تبلغ خمسين ومائة.

فإذا بلغت خمسين ومائة ثم فيها ثلاث حقايق.

فإذا زادت استؤنفت الفرائض كما استؤنفت في أولها. هذا قول إبراهيم النخعي.

وفى هذه المسألة قول رابع، قال حماد بن أبى سليمان قال: فى خمسة وعشرين ومائة حقتان وبنت مخاض .

قال أبو سعيد : معى أنه مما يشبه الاتفاق من قول أصحابنا ، ما حكاه فى الفصل الأول إلى بلوغ قوله عشرين ومائة .

فإذا بلغت الإبل عشرين ومائة ، فمعى أن من قولهم : إنه لاشىء فى زيادتها إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة .

فإذا بلغت ثلاثين ومائة ، ففيها حقة وابنتا لبون ، ثم ليس فى زيادتها شىء إلى أن تبلغ خمسين ومائة .

فإذا بلغت خمسين ومائة ، ففيها ثلاث حقايق. ثم على هذا معنى قولهم : كلما زادت عشرين أنزلت هذا التنزيل ، فى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة .

مسألة :

من غير الكتاب : مما يوجد عن هاشم ومسبِّح: وعن المصدق إذا أخذ فريضة من صاحب الإبل : هل على صاحب الإبل قيد أو حبل تقاد به ؟.

قالا : لا .

مسألة :

من كتاب أبى جابر ، فى صدقة الماشية من الإبل والبقر وما أشبه ذلك .

والصَّدَقَةُ فى الإبـــل والبقر والجواميس والغنم والضأن ، فالإبلُ وَالبَقَرُ والجوَامِيس صَدَقَتُهُنَّ واحدة .

وكذلك صدقة الغنم والضَّأن واحدة. ولا يؤخذ عمادون الخمس من الإبل شىء.

فإذا بلغت خمسا ففيها شاة وسطة ، إذا حال عليهن حـــول ، مذ ملكهن صاحبهن .

فإذا كن عشرا ، ففيها شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه . وفى عشرين : أربع شياه .

فإذا بلغت خمسا وعشرين ، ففيها ابنة مخاض من الإبل . فإن لم توجد فى الإبل بنت مخاض ، فابن لبون ذكر .

فإذا بلغت الإبل ستا وثلاثين ، ففيها بنت لبون .

فإن بلغت ستا وأربعين ، ففيها حقة طروقة للفحل .

فإذا بلغت الإبل ستين ، وزادت على ذلك واحدة ، ففيها جذعة وليس فيها جذعة إلا فى هذا الموضع .

فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها ابنتا لبون ، فإذا بلغت تسعين وزادت على ذلك واحدة ، ففيها حقتان .

فإذا بلغت عشرين ومائة ، وزادت على ذلك واحدة ، ففيها ثلاث بنات لبون .

فإذا كانت الإبل أكثر من ذلك ، فليس فيما لا يبلغ العشر منها شيء ، حتى تبلغ العشر ، ثم يأخذ المصدق على حسابه ذلك . وكلما زادت الإبل عشرا ، ففي الأربعين بنت لبون . وفي الخمسين حقة .

ومن هاتين السِّنَّين شاء المصدق أخذ هذه الفرائض ، لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق حذار الصدقة .

ومن أي سن أخذ المصدق . فإن لرب المال أن يختار من تلك السن بعيراً ، ثم يختار المصدق بعيراً ، فإن شاء المصدق باع الفريضة من ربها قبل أن يقبضها إذا عرفها .

ومنه : إذا كان على صاحب الإبل جذعة ، ووجد فيها حقة . فله أن يأخذها ، ويرد على صاحب الإبل فضل جذعة .

وكذلك إن وجد الجذعة ، ولم يجد الحقة أخذ الجذعة ، ورد على صاحب الإبل ما فضل له إن شاء الله .

وكذلك ما كان على هـذا النحو فهو مثله ، والذي يرى له أن يرد له من الدراهم والغنم والعروض بالقيمة .

ومنه : وعن أبي عبد الله رحمه الله ، في رجل كانت عليه الصدقة في خمسة

أبعرة ، فباع واحداً منها قبل صدقته وبقى فى إبله حتى جاء وقت الصدقة : إنه لا يؤخذ منه إلا أن يكون الذى اشتراه تركه معه حولا .

مسألة :

فيمن عليه زكاة شاة : إنه ليس له أن يذبحها ويفرقها على الفقراء ، ولكن يسلمها إلى الفقراء ثم إن شاء ذبحها .

فإن ذبحها وسلّمها إليهم لحماً ، ولم ينقصها قيمتها لحما عن قيمتها قائمة ، جاز ذلك فى بعض القول ، إذا سلمه إلى الفقراء .

* * *

الباب الرابع والعشرون

فى ما يؤخذ من أموال أهل الذمة

من كتاب الأشراف :

واختلفوا فى ما يؤخذ من أهل الذمة من التجار. فروينا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يؤخذ من أهل الذمة نصف العشر فيما يختلفون به . ومن أهل دار الحرب العشور .

وقال بقول عمر بن الخطاب : سفيان الثورى وأصحاب الرأى . وكان مالك ابن أنس يقول فى تجّار أهل الذمة ، إذا اتّجروا فى بلاد المسلمين : يؤخذ منهم العشور فيما يديرون من التجارات إذا اختلفوا فيه .

وأجمع من نحفظ عنهم من أهل العلم : أن لاصدقة على أهل الذمة فى شىء من أموالهم ما داموا مقيمين .

قال أبو سعيد : أما أهل الذمة من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس ، وممن له دين متعلق به ، ممن يثبت له حكم الكتابية فى الجزية ، فثابت عليهم حكم الجزية فى رؤوسهم ، على ما معنا قد ثبت .

فإن كانوا من أهل أمصار المسلمين ، فمعانى قول أصحابنا يخرج عندى فيهم: أنه يؤخذ منهم ، لكل شهر الجزية على قدر ما سَمَّوْهُ من أحكام الجزية .

وأما أهل الشرك من أهل الحرب ، وممن لم تثبت له هذه المعانى فمعنى أنه

يخرج فى قول أصحابنا : إن بعضا يأخذ منهم العشور من أموالهم ، إذا قَدِموا على المسلمين .

وبعض يقول : يُؤخَذ منهم فى بلاد المسلمين كما يَأخذُ مَلِكُ أرضهم من المسلمين ، إذا قدموا عليهم هكذا إن كان العشور فالعشور . وإن كان أكثر أو أقل . ولعلّ هذا القول أكثر .

ولا أعلم فى قولهم فى اليهود ، إذا لم يكونوا فى أرض المسلمين ما يؤخذ منهم إذا قدموا — شيئاً يحضرنى .

ويعجبنى أن يكون لهم ما لأهل الكتاب ، ما كانوا فى أمصار المسلمين ، وأهل ذمة لأحد من المسلمين ، من أهل القبلة .

وإن كانوا فى دار الحرب ليسوا بأهل حرب متمسكين بأحكام الكتابية أعجبنى أن يؤخذ منهم نصف العشر على ما قال ها هنا إذْ لا لَحَقَهُمْ بمعنى أهل الحرب ، وإذا لم تثبت لهم ذمّةُ الإسلام مع أحد من أهل القبلة .

وإذا قال من قال : إنه يأخذ من أهل الحرب العشر . وإذا قال هؤلاء بنصف العشر فيهم . وهذا فيما قدموا به .

فإن أوطنوا على الكتابيّة استحال عندى حكمهم إلى معنى الجزية وزال عنهم أشباه الجزى عندى .

فإذا قعدوا فى بلاد المسلمين ، بما تجب عليهم الجزية ، كان من أهل القبلة .

وإن كانوا من دار الحرب ، وليسوا بأهل حرب مقيمين عليهم الجزية .

وفى قول بعض أصحابنا إذا قعد الذِّمِّىُّ شهرا ، حيث يحميه المسلمون أخذوا جزيته .

وفى بعض قولهم : حتى يقعد ثلاثة أشهر ، ثم يؤخذ منهم الجزية لمّا مضى ثلاثة أشهر .

ويعجبنى فى الذى يقيم من أهل الحرب بأمان ، ثم يدير فى يده تجارة فى حماية المسلمين ؛ أن يأخذوا منه مايأخذ ملكهم ، إذا قَدِمَ أهلُ بلادِ المسلمين ، فى إقامتهم معه فى تجارتهم . وإذا عليهم العشر فى بعض القول ، كان بعد السنة عندى .

ومنه : واختلفوا فى المقدار الذى إذا مَرَّ الذمى على العاشر ، وَجَبَ الأخذ منه . روينا عن عمر بن الخطّاب : أنه أخذ من المسلمين ، من كُلِّ مائتى درهمٍ خمسةَ دراهم . ومن أهل الذِّمَّة من مائةِ درهَم خمسة دراهم .

وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب : أنه يؤخذ من أهل الذِّمَّة ، من كلِّ عشرين دينارا دينارٌ . فما نقص فبحسابِ ذلك إلى أن تبلغ عشرة دنانير .

فإن نقصت عن عشرة دنانير ثلث دينار فلا شىء فيها .

وكان سفيان الثورى يقول : إذا كان مقدار ما يبلغ به مائة درهم ، أخذ منه خمسة دراهم . وإن كان أقل من مائة فلا شىء عليه . فإذا مروا من تجارٍ

الحرب بشيء يبلغ خمسين درهما ، أخذ منه خمسة دراهم . وبه قال أبو عبيد والحسن ابن صالح وأصحاب الرأى لا يؤخذ من الذمى والحربى ، حتى يبلغ ما مع كل واحد منهما مائتى درهم فصاعدا . فكان مالك بن أنس يقول : يؤخذ منهم العشر فيما يديرون ويختلفون به ، ولم يحدّ فى ذلك حدًّا .

وقال أبو ثور : يؤخذ من الذمى نصف العشر فيما يديرون .

قال أبو سعيد : لا يحضرنى حدّ مما تجب فيه على الحربى من قول أصحابنا شيء مؤكد ، إلا أنه أحسب أنهم قالوا : من يجب عليه العشر فإنما نشامأبة فى ملسكه معنى ثبوت العشر على المسلمين . يعنى ماتجب فيه الزكاة وهو عندى حسن ، إلا أن يكون الحربى يأخذ مَلِكُ أرضه من المسلمين ، إذا قدموا عليه من أقل من ذلك القول : إنه يعجبنى على هذا المعنى : أن يؤخذ منه ما يأخذ ملك أرضه .

وأما السكتابى من أهل الذمة ومن ثبت له ما ثبت له ، فقد مضى القول فى ذلك فى إقامته أو قدومه .

وإذا ثبت عليه معنى ثبوت نصف العشر ، إذا كان من أهل الحرب ، أعجبنى أن لا يكون ذلك من أقل ما تجب فيه الزكاة على المسلمين ، إذ يشبه معانى أحكام المسلمين فى ذلك .

ولا أجد هذه التى ذكرها يخرج معناها من شبيه معانى إصابة العدل فى ذلك . وأقل ذلك شيئاً أجده موافقاً لما يشبه العدل بالعشر فيما يلزم المسلمين

وذلك أن المسلمين لا تلزمهم الزكاة إلا فى مائتى درهم فصاعدا ، أو عشرين مثقالا . ثم فيها ربع العشر . فلما كانت هكذا أشبه أن يكون من أربعين درهما ، تجب بمعنى العشر ، لثبوت العشر فيما معناه فى أشباه الزكاة .

وفيما سقته الأنهار وما أشبهها من الثمار العشر . وفيما سقى على غير ذلك من المعالجات بالدلاء نصف العشر .

فإذا ثبت معنى العشر أشبه عندى مايوافق المسلمين فى معناه ، فى بلوغ ذلك من أموالهم . ومنه :

واختلفوا فى الخمر والخنازير يمربه على العشار . فقال أصحاب الرأى : يعشر الخمر ولا تعشر الخنازير .

وقالت طائفة : لا يعشران . وهـذا قول أبى عبيد وأبى ثور . وبه قال عامة أصحابنا . وروى هذا المذهب عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز .

وكان إسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأى يقولون : إذا انصرف إلى بلده ثم عاد إلى دار الإسلام عليه العشور كائنا .

قال أبو سعيد : لا يبين لى فى قول أصحابنا : ثبـوت حق لهم من عشر ، ولا غيره فى محرم .

والخمر والخنازير عندهم حرام .

وقول من قال : لا عشر فيه أحب إلىّ لأنى لا أعرف فيه بعينه من قول أصحابنا شيئا . إلا أنه ثبت معنى ذلك بعشر انتصارا من الحربى أو من أشبهه . إذ يأخذ من المسلمين من كل ماقدموا به .

فإن ثبت على معنى الانتصار ، أخذ قيمة ذلك من الذمى، إذ يعترف له مالك له . ولأنه لو قد ثبت عليه لمسلمةٍ حق من ذلك من طريق مناكحة ، كان عليه قيمة ذلك لها . يجبر على ذلك . ولا يقرب أن يعطيها خمرا أو خنازير . فكذلك يشبه هذا عندى على معنى هذا المعنى ، وينظر فى هذا كله ، ومنه :

واختلفوا فى الذى يمر على العشار مرارا فقال مالك بن أنس : من خرج منهم من أهل مصر إلى الشام ، ومن الشام إلى العراق ، فعليه العشر .

واختلفوا فى العام الواحـــد مرارا . فإن أقام فى بلدةٍ ، فضرب فى أعلاها وأسفلِها ، فلا عشر عليه ، إلا أن يخرج من بلدةٍ إلى بلدة .

وقال أصحاب الرأى وأبو ثور : لاتؤخذ من أهـل الذمة إذا مروا على العشار إلامرة واحدة . وبه قال أبو عبيد ، إذا كان المال الذى مرّ بعينه فى المرة الأولى . وإن كان مالاسواه أخذ منه .

قال أبو بكر : كل ما ذكره فى أهل الذمة سوى نصارى بنى تغلب .

قال جماعة من أهل العلم فى نصارى بنى تغلب : تضاعف عليهم الصدقة . هذا قول سفيان الثورى وابن أبى ليلى والشافعى وأبى عبيد وأصحاب الرأى ، وروى فى ذلك أخبارا عن عمر بن الخطاب . ولاأعلم غيرهم خالفهم .

قال أبو سعيد : معى أنه قد مضى القول فى الحربى والذمى من أهل الكتاب.

ويعجبنى فى الحربى ، قول من يقول : إنه يؤخذ منه حسب ما يأخذ مَلِكُ بلده ، فى تردده مرة بعد مرة ، فى السنة ، أو فى إقامته .

وأما نصارى العرب ، فمعى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا نحو ماقال : إنه يضاعف عليهم ضعف مايؤخذ من المسلمين من أموالهم .

وأرجو أن ذلك فى جميع الأملاك ، مما تجب فيه الزكاة، على حسب الضعف، مما يؤخذ من المسلمين ، فى كل شىء من ذلك .

وأرجو أنه يخرج فى معنى القول: أنه لاشىء عليهم، إلا حتى يبلغ من أملاكهم من ذلك ماتجب فيه الزكاة من أموال المسلمين ، ثم يضاعف عليهم . وهكذا معى أنه قيل فى يهود العرب ، من ثبت منهم باليهودية من العرب. ولا أعلمه فى نصارى بنى تغلب . وإنما هو فى نصارى العرب .

فإذا ثبت فى نصارى العرب كان مثله فى يهود العرب . وإذا ثبت لهم كان مثله فى نصارى العرب . ومن ثبت له فى الشرك تشبيها بالنصارى .

مسألة :

من جامع أبى محمد : وليس فى زراعة أهل الذمة ، ولافى ثمارهم صدقة . وإنما الصدقة على أغنياء المسلمين . وأنهم يؤخذ منهم ماوقفوا على العهد بينهم وبين المسلمين .

* * *

الباب الخامس والعشرون

فى مال نصارى العرب

وقال فى مال نصارى العرب العرب ، التى فيها الخمس ، حيث مازالت إلى امرأة أو إلى ذمى أو إلى مصلى : إن فيها الخمس حيث مازالت ، لأن الخمس أصل فى المال . وليس هو على الروس فقالوا : إن زرعها مصلى ففيها الخمس .

مسألة :

فإن عملى مصلى مع ذمىّ كان فى حصته الزكاة ، إذا بلغ فى ماله مما تجب فيه الزكاة خالصا لهم .

وكذلك ما زال من أهل الذمة ، ومن أهل الإسلام إلى النصارى من العرب ، ففيه الخمس .

ومازال إلى أهل الذمة : من نصارى العرب ، ولم يكن أصله فيه الزكاة ، فعليه الخمس لأنه بحاله لاينتقل عنه حكمه بحكم أهل الذمة .

مسألة :

وقالوا فى الذمى يشترى مال المصلى : إن لأهل الصلاة أن يأخذوه إن شاءوا وإن لم يكن لهم فيه شفعة .

وحفظ أبو عبد الله عن أبى صفرة عن محبوب . وحفظ أبو مروان وأبو عبد الله عن الأزهر بن على عن أبيه ذلك .

وقال من قال : ليس لهم أن يأخذوه ، إلا أن يكون شفعة لأحد ، فلصاحب الشفعة أخذه .

مسألة :

وسئل عن المصدق ، إذا اجتاز بالذمى وهو يدرس زرعه ، أو يَجدُّ نخله ، أيأخذ منه صدقة أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : أمَّا مَالهُ الأصلُ فلا يأخذ منه شيئاً .

وأما ما استفاده من أموال أهل القبلة كان عليه فيه حكم الزكاة على سبيل أحكام المسلمين . ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

مسألة :

وسألته عن مشركى العرب قال: يؤخذ من أموالهم ضعف مايؤخذ من أموال المسلمين .

قال أبو معاوية : إنما يؤخذ الضعف من نصارى العرب .

* * *

البَابُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ

مايؤخذ من أهل الذمة من الجزية

فإذا ظفر الإمام بأرض المسلمين ، وفيها ذمّة . وقد كان عَقَدَها لهم جَبّارٌ تلك الأرض ، التى قد استولى عليها قبل الإمام ، لم يكن للإمام أن ينقض ذمة الجبار ، ويحل عليه ماعقده لهم .

وكذلك إن كان الجبار قد أخذ منهم الجزية لأعوام قد انقضت ، فى حال استيلائه على تلك الأرض .

فإن قال قائل: لم جعلتم فعل الجبار كفعل الإمام فى العهد وأخذ الجزية، عندكم أنه لا يستحق أخذها ؟

قيل له : لقول النبى ﷺ : المسلمون يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم فهذا الخبر يوجب إسقاط أخذ الجزية منهم بعد أن أخذها من هو أدنى المسلمين بتأويل . والله أعلم .

مسألة :

ومن الكتاب :

والجزية ساقطة عن النساء والعبيد بإجماع الأمة .

قال أصحابنا : ولا جزية على الزمناء ، ولا على الشيخ الفانى . وقد وافقهم

بعض مخالفيهم على ذلك ، والنظر يوجب أخذ الجزية منهم إلا من خرج بالإجماع، قال اللهُ تعالى فى كتابه « قاتِلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم والآخِرِ ولا يحرِّمون ما حرم ورسولُه ولا يَدِينون دين الحق من الذين أوتوا الكتابَ حتى يُعْطُوا الجزية عن يد وهم صاغرون » .

فظاهر الآية: تؤخذ الجزية من الرهبان. وفى نسخة: الزمنى والشيوخ وغيرهم، إلا من خصه الإجماع . واللهُ أعلم .

مسألة :

من جامع ابن جعفر :

وقال من قال : إذا أعتق المسلم عبداً يهوديا أو نصرانيا فلا جزية عليه . فينظر فى ذلك .

مسألة :

ومن جواب أبى الحسن رحمه اللهُ . وقال اللهُ : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » ، وقلت: كيف يعطى عن يد ؟

قال : وجدنا فى التأويل أنهم يمشون بها صغرة يقبلون بها. والله أعلم بتأويل كتابه .

مسألة :

من كتاب موسى بن أبى جابر ، رحمه اللهُ إلى أهل نزوى : إنه ليس على

اليهود والنصارى والمجوس زكاة فى أموالهم . وإنما عليهم الجزية على الرجال : درهمان فى الشهر فإن كان غنيًّا فأربعة دراهم .

وإن كان مسكينا يأكل بالدينِ ، ولا غلة له فى أرضٍ ولا عبيدٍ ولا تجارةٍ فليس عليهم شىء ، ولا على النساء ولا على الذرية جزية .

قال غيره : ومعى أنه قيل : عليهم زكاة فى أصول أموالهم .

وأما ما استفادوه وانتقل إليهم من أموال أهل الصلاة التى قد جرت فيها الزكاة ففيها الزكاة .

مسألة :

وسئل عن يهود خيبر أعليهم جزية أم لا ؟ .

معى أنه قيل : ليس عليهم جزية .

قلت : من أى وجهٍ زالت عنهم الجزية ؟

قال : معى أنه قيل : إن النبى ﷺ حط عنهم الجزية .

قلت : أفعليهم أن يغيروا لباسهم ويربطوا الكسابيح ، وهو الزنار ، ويفعل أهل الذمة ، من تغييرهم عن زى المسلمين ؟ .

قال : معى أن هذا على جميع أهل الذمة ، وهم عندنا من أهل الذمة .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : فليس على النساء والصبيان والمماليك جزية . وكذلك

الزَّمْنَى والشيخ الفانى . ومن حبس نفسه من النصارى فى الصوامع، وهم الرهبانية عبّاد النصارى .

والشماسون عليهم الجزية ، وهم القوامون على بيعهم وكنايسهم وبيت نارهم. ومن كان منهم مسكينا ، قد ظهر عدمُهُ وفقره ، لا يقدر على الجزية ، فلا جزية عليه أيضا .

ومن كان من غير هؤلاء ، فإنه يؤخذ منه كل شهر درهم .

ومن ظهرت يسرته منهم ، فإنه يؤخذ منه فى كل شهر درهمان ، حتى يكون دهقانا مكثرا ، فإنه يؤخذ عنه فى كل شهر أربعة دراهم . ولا يؤخذ منهم أكثر من أربعة . ولا يؤخذ منه أقل من درهم .

وإنما يؤخذ منه إذا أهل بعمان هلال الشهر الماضى .

وإذا ملك الذمى أربعين ألف درهم أو قيمتها من الأصل ، فهو دهقان .

وقال من قال : أقل من ذلك ، ولا جزية على يهود خيبر إذا استبان ذلك .

وقد قيل : إذا كان للذمى مال أو عيال ، وكانت غيبته إلى بلاد الشرك ثم قدم ، أخذت منه الجزية ، لما مضى من السنين التى غاب فيها ، إذا لم يكن أعطى الجزية .

وإن لم يكن له بعمان مال ولا عيال ، لم تؤخذ منه الجزية لما مضى .

وإن كانت غيبته إلى أرض الإسلام لم تؤخذ منه الجزية إذا رجع إلى عمان.

وإن كان له بها أهل ومال ، إلا أن يقر أنه لم يكن أعطى الجزية ، فإنها تؤخذ منه لما غاب .

مسألة :

وعن ذمى كان فى بلاد الشرك ، هناك نشأ وكان، ولم يكن خروجه من عمان، ولم تكن تؤخذ منه جزية .

وفى رأى آخر : حتى يقيم شهرا : وهذا الرأى أحب إلىّ أو حتى يقيم عندكم ثلاثة أشهر ، وثم خذوا منه الجزية فيما يستأنف . هذا جواب أبى عبد الله ، رحمه اللهُ إلينا . فلا يؤخذ منه جزية .

مسألة :

قال محمد بن محبوب رحمه اللهُ : بلغنا أن سليمان بن عثمان رحمه اللهُ قال : لاتؤخذ الجزية إذا رجع إلى أرض المسلمين ؛ إلا أن يقيم معكم ثلاثة أشهر ، ثم تؤخذ الجزية بهذه الثلاثة . أشهر ، ولما يستأنف إن أقاموا معكم .

قال محمد بن محبوب رحمه الله : أنا آخذ بهذا القول .

مسألة :

عن أبى سعيد رحمه الله : وأما اليهود وأهل الذمة ، فتؤخذ منهم الجزية على قدر منازلهم .

وقد اختلف المسلمون فى حد ماتؤخذ منهم . فقال من قال : حتى تخلو ثلاثة ثم تؤخذ منهم لما مضى من الثلاثة الأشهر .

وقال من قال : إذا حُمُوا شهرا أخذ منهم لذلك الشهر .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وسئل أبو سعيد : كيف تؤخذ الجزية من أهل الكتاب؟ وممن تؤخذ منهم ؟

قال : معى أنه قيل : إنها تؤخذ ممن لا يأكل بالدين منهم ، من الرجال . ولا يلحقه معنى دين فى معيشته ، فى أحواله ويصير بمنزلة الفقير كل شهر درهم ، ومن أوسطهم ممن هو فوق ذلك ، من كل واحد درهمان . ومن دهاقنتهم وما أشبههم فى المعنى ، فى كل شهر أربعة دراهم عن رءوسهم ، لا عن أموالهم ، ذلة لهم بذلك « عن يدٍ » عن صغار لهم فى ذلك . وإذا سَلَّمُوها ، فذلك هو الصغار والذلة ، سلّموها بأيديهم أو وكلائهم أو من أمروا بذلك .

قلت له : وهل للوقت الذى تجب عليهم الجزية بمعنى الشهور تحديد ، كانوا موطّنين فى بلد ، أو مسافرين أو متسوقين ؟

قال : معى أنه قيل : إذا كانوا فى بلاد المسلمين ، وحيث يجرى عليهم حفظم وعدلهم ، فى برهم أو بحرهم ، مسافرين كانوا أو مقيمين ثلاثة أشهر ، أخذ منهم الجزية ، فيما مضى من الثلاثة أشهر . ثم استقبلوا حتى يقيموا شهراً .

وقال من قال : إذا قاموا شهراً أخذ منهم ، ولا ينتظر بهم ثلاثة أشهر .

قلت له : وما معك فى علة من يقول : لا تؤخذ من أهل الذمة جزية ، حتى

تمضى ثلاثة أشهر ، والعلة عليه من قوله : أن يأخذ منهم من كل شهر جزية معلومة ؟

قال : لا أجد له علة . ولا يشبه تواطؤ معنى قوله . والله أعلم .

وأشبه المعانى عندى فى هذا : معنى القول الآخر : ولا يكون أعظم حرمة من المسلمين ، لأن معنى الاتفاق ، يوجب أن المسلم إذا أقام سنة ، وجبت عليه الزكاة لمعنى ثبوتها عليه فى التعبد .

قلت : وما صفة سن من تؤخذ منه الجزية ، بمعنى التعبد منه ؟

قال : معى أنه قيل : من البالغ فصاعدا . ولا أعلمه على الصبى ، إلا أن يكون شيخا فانيا .

ثم عندى أنه يختلف فى الشيخ الفانى عندهم . ويعجبنى إذا صار بحدٍّ من من لا يقاتل من الضعف والكبر ، لم يكن عليه ، لأنه يزول عنه معنى ما يثبت فى المقاتلة الذى قصد إلى ذلهم وصغارهم .

قلت له : والعلة أوجبت سقوط الجزية بِكِبَرٍ : أَهِيَ بالسنين أم بالإعياء ؟ وإن كان بالإعياء فبالسنين أم بالمسافات ؟

قال : لا يبين لى بالسنين وإنما هو بالاعتبار . ويعجبنى أن لا يكون (فى حد من يقاتل ويحارب) وإذا كان فى حد من يقاتل ويحارب فى موضعه ، ولو لم يكن فى عز ولو لم يكن فى حد الفانى .

قلت له : فالقول معك كسقوط الجزية عن الصبيان أهو بالاتفاق ؟

قال : هكذا عندى . ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وإن قال قائل منهم : إنهم إذا صاروا بحد المحاربين من المراهقة للبلوغ ، ممن يحكم عليه بأحكام البلوغ ، ثبتت عليه الجزية فى معنى الاختلاف ، لم يبعد عندى ذلك .

قلت : أليس القول فى الغلام إذا كان بحد المراهق ، وأقر بالبلوغ أنه يثبت عليه حكم ما أقر به ؟

قال : معى أنه كذلك يختلف فيه . فبعض يثبت عليه فى تلك الحال ما أقر به من البلوغ . ومعى أنه قيل غير ذلك إذا لم يقر بالبلوغ .

قلت له : ما علة من يقول : إنه مصدق فى ذلك ؟

قال : لأنه تلزمه أحكام البالغين .

قلت له : فالشبه يُثبِتُ عليه البلوغَ أم الإقرار ؟

قال: معى أنه يَثبُتُ عليه بالشبه معانى أحكام البلوغ . وبالإقرار يثبت عليه الإقرار ؛ لأنه ثابت من البالغين .

قلت له : فهل يثبت عليه أحكام البلوغ بأحد هذين الشبه والإقرار ؟

قال : معى بالإقرار بالبلوغ يثبت عليه أحكام البالغين ، ما لم يكن إقراره محالا فى معنى النظر . وأن يقر بمعدوم فى معنى الاعتبار .

قلت له : فما معنى الشبه الذى يكون حجة عليه بالبلوغ دون الإقرار بالبلوغ؟

قال : معى أنه يصير بحد البالغين فى النظر، أو يبلغ من السنين ما يبلغ به مثله أو يبلغ من هو أصغر منه، أو من هو ترْبه فهذه الأقوال كلها قد قيل: إنه يشبه بها معنى البالغين ، فى معنى الأحكام ، دون الحدود وما أشبهها من القصاص والقود .

وقال من قال : حتى يبلغ أو يصح بلوغه ، أو يقر أو يصير بحد من لا يرتاب فى بلوغه ، بحال أنه غير بالغ فى معنى النظر . ثم هنالك يجب عليه حكم الاتفاق فى أحكام البلوغ فى إيجاب الحدود وغيرها .

قلت له : فالاتفاق على سقوط الجزية عن الصبيان من أهل الذمة من السنة أو من الصحابة .

قال : لا أعلم فى ذلك شيئاً مؤكداً . والله أعلم .

قلت له : فهل على النساء من أهل الذمة جزية ؟

قال : لا أعلم ذلك .

قلت له : وكيف معك ؟ أو قيل : كيف تجبى الجزية من أهل الذمة ؟

قال: معى أنهم إذا حماهم المسلمون شهراً جبوا منهم الجزية ، إن أنت أردت هذا الفصل .

قلت : فثبوت الجزية واجب على أهل الذمة من العرب ؟ أم إنما ذلك فى العجم ؟

قال : معى أنه قيل إنما ذلك فى العجم من أهل الكتاب والمجوس . وأهل الكتاب فمن حكم الكتاب ثبت عليهم .

وأما المجوس فمعى أنه قيل : من السنة .

وأما العرب فمعى أنه قيل : إذا كانت قد أثبتت لهم الذمة بوجهٍ من الوجوه أخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين . ولا أعلم عليهم جزية .

قلت له : ومن أين لم يختلفوا بأهل الذمة من العجم ، فى معنى الجزية ، وقد ثبت لهم عهد أهل الذمة ؟

قال : معى إذ هم مخالفون فى الشبه لأهل الذمة من العجم ، ومشهور بحكم أهل الإسلام من العرب فى الشبه ، كان عليهم بالصغار ضعف ما على المسلمين ، ولم يستبن بهم شبه العجم .

قلت له : وهل قيل ،أو يخرج عندك أن تجب على أحد من المشركين الجزية، غير اليهود والنصارى والمجوس ، أو من تعلق بأحد معانى هؤلاء ؟ .

قال : لا أعلم ذلك فى سائر أهل الشرك من العجم ، إلا أن يكون قد ثبت ذلك عليهم بمصالحة المسلمين ، فعليهم ماقد ثبت من الصلح بينهم وبين المسلمين ، من جزية أو خمس أو غير ذلك .

قلت له : أفتكون للمسلمين مصالحة أهل الحرب ، من المشركين غير أهل الكتاب ، على أكثر من الخمس ؟ قال : معى أنه ليس للمسلمين مصالحتهم ، حتى

يفيئوا إلى أمر الله ، أو تذهب أرواحهم على ذلك ، إلا أن يروا صلحهم أصلح للإسلام وأهله ، فلهم أن يصالحوهم على ماشاءوا مصالحتهم ، ولو على أموالهم كلها عندى .

قلت له : وكيف ثبت عهد الذمة للمجوس وليس لهم كتاب ؟ .

قال : له فأما فى معنى ذلك ، فمى أنه قيل عن النبى ﷺ أنه قال : سنوا فى المجوس سنة أهل الكتاب . أحسب أنه أراد بذلك معنى الجزية ، على معنى القول . وقد يشبه عندى إخراجهم من جملة الشرك ؛ لقول الله : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا » فكان لهم اسم فى غير معنى جملة أهل الشرك . وإن كان يلحقهم الشرك ، فإن لهم اسما مفردا بهم مثل اليهود والنصارى والمجوس .

قلت له : وهل كان علمت أن النبى ﷺ دعا المجوس إلى الإسلام . وهل لذلك دليل فى كتاب الله ؟ .

قال : ولا أعلم ذلك فيما بلغنى ، إلا جملة من دخلوا فيه من قول النبى ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها حقنوا منى دماءهم ، وقول الله تبارك وتعالى : « قاتلوا المشركين كافة » ، والمجوس داخلون فى جملة أهل الشرك ، وقول الله تبارك وتعالى : « جاهد الكفار والمنافقين » والمجوس داخلون فى جملة الكفار .

قلت له : هل يجوز ويثبت للمسلمين أن يأخذوا بالجزية من أهل الذمة ، عروضا أو ذهبا بما يجب عليهم من النقد ؟

قال: لا أعرف فى ذلك نصا . ولكنه إذا ثبت أن يأخذوا من الزكاة من المسلمين العروض ، وجاز ذلك . فالجزية عندى مثلها إن لم تكن أشبه بإجازة ذلك؛ لأنه حق واجب بنفسه فى الذمة بلا اختلاف ، والزكاة قد يختلف فيها .

ففى بعض القول : إنها شريك .

وقال من قال : إنها فى الذمة . ولا يبين اختلاف فى منع ذلك المسلمين ، أن يأخذوا عروضا بالزكاة عن اتفاقهم وَرَبِّ المال ؛لأن الحق لهم ليس لغيرهم . وإنما يبين لى معنى الاختلاف ، إذا دفع ذلك إلى الفقراء ؛ لأن الحق ليس لفقير دون فقير .

قلت له : وهل يجوز أن يؤخذ ما يجب عليهم من الجزية ، من ثمن الخمر والخنازير ؟

قال : فإذا صح ذلك أنه من الخمر والخنازير ، لم يبن لى أن يكون ذلك لهم وللمسلمين . ولهم أن يأخذوا بالجزية من غيره .

فإن أخذوا ذلك من الجزية لما ثبت من الحق عليهم ، لم يبن لى حرام ذلك بمعنى الاتفاق . ويشبه عندى معنى الاختلاف .

قلت : أرأيت إن أبى أحد من أهل الذمة أن يدفع مالزمه من الجزية ، مايكون للمسلمين أن يفعلوا فيه عند ذلك ؟

قال : معى أنه إذا امتنع بما يجب عليه ، عاقبوه بالحبس . فلا يزال فيه إلا أن يؤدى ، أو يحارب على ذلك ، فيكون حربا فيقاتل عليه .

قلت : فهل يجوز للمسلمين أو يثبت لهم عند امتناع من يأخذوا منه الجزية، أن يأخذوا الجزية من ماله ؟

قال : معى أن لهم الخيار فى ذلك إن شاءوا أخذوها ، وإن شاءوا حبسوه ، حتى يؤديها عن يد وهو صاغر .

قلت له : فإن ثبت لهم ، وجاز أن يأخذوا الجزية من ماله ، فهل يجب عليه حبس بامتناعه لأدائها ؟ .

قال : معى أن الإمام مخير فى ذلك ، على ما يرى من عقوبتهم فى الامتناع . وحقيقون بذلك عندى أن يعاقبوا بالحبس إذا امتنعوا . وقد ثبت عليهم أن يؤدوا عن يدٍ وهم صاغرون . فقليل ذلك عندى لهم .

قلت له : فهل يجب عليه فى امتناعه ، ووجوب الحبس لهم ضرب أدب ؟

قال : معى لا يبعد ذلك فيهم ، وينظر الإمام لهم،لأنهم ليسوا كأهل الإسلام. وإنما ذلك عليهم عن يد وهم صاغرون .

مسألة :

قيل : يجوز بيع النخل والزراعة لأهل الذمة . فإذا بيع عليهم ، ففى وجوب الزكاة عليهم اختلاف . قول : تجب وقول : لا تجب .

مسألة :

يهودى قال : إنى خيبرى ، ويصلى على رسول الله ﷺ : أنه تؤخذ منه الجزية . ولا يقبل قوله إلا بشاهدى عدل من أهل الصلاة أنه خيبرى ، أو يقيم بينة أن أحدا من أئمة المسلمين أوقضاتهم ، رفع عنه الجزية : فإن ذلك يرفع عنه الجزية .

* * *

الباب السابع والعشرون

الذمّى يزرع أرضاً من أرض العشر

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : اختلفوا فى الذمى يزرع أرضا من أرض العشر ، بملك أو بغير ملك .

فقال مالك بن أنس وسفيان الثورى والشافعى وشريك وأبو عبيد: ليس عليه فى ذلك زكاة .

وقال النعمان : (اشترى الذمى أرضا تحولت أرض خراج يضاعف عليه العشر)[1].

وقال محمد : عليه العشر على حاله . قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا أن كل مال ثبت فيه الزكاة على أحد من المسلمين، ولم يثبت فى أيدى أهل الذمة، بما لا يصح فيه ملك اليمين؛ فلا ينتقل حكمه عن ثبوت حكم الإسلام فيه . وفيه الزكاة كانت الزراعة لأحد من أهل الذمة، بملك أو بغير ملك ، بمشاركة أو بمنحة أو أجرة

وأحكام هذا الفصل من الأموال ، حكم مال المسلمين ، فى ثبوت الزكاة . ولا أعلم فى ذلك بينهم اختلافا .

---

(١) مابين القوسين ساقط من نسخة الأصل . اهـ ناسخ .

مسألة :

ومن غير الكتاب : وسئل عن رجل من المسلمين باع من رجل من أهل الذمة مالا تجرى فيه الصدقة ، قال : لا بأس بذلك . ويشترط عليه صدقة الثمرة ، قال أبو عبد الله : الصدقة فيها .

مسألة :

فيما يؤخذ من نصارى العرب من كتاب أبى جابر : ونصارى العرب يؤخذ منهم الضعف مما يؤخذ من المسلمين من الصدقة . وهو الخمس . ولا جزية عليهم . ولا تجب الصدقة فى مالهم ، حتى يبلغ كما يبلغ فى أموال أهل الصلاة . ويحُول على الورق عندهم حول مذ ملكوه . وكذلك قال يهود العرب أيضا .

وعامل النصارى الذى يلزمه الخمس ، إذا كان من أهل الإسلام ، فإنما عليه فى حصته العشر . وفى حصة النصارى الخمس .

وتؤخذ الصدقة من مال الرجال منهم والنساء والصبيان ، على ماتؤخذ من أموال أهل الصلاة ، إلا أن عليهم الضعف فى الصدقة .

وكل مال ورثوه أو اشتروه وصار إليهم بوجه من الوجـــوه ، ففيه الضعف عليهم فى الصدقة .

وماشترى الذمى من النخل والأرض والغنم والبقر ، من أرض المسلمين ولو تداولها ذمى بعد ذمى ، إذا كان أصلها من أموال المسلمين ، ففيها الزكاة على

أيِّ أهل الذمة صارت إليه . وليس لهم أن يخرجوا بالماشية من أرض المسلمين إلى أرض الشرك ، إذا كانت تجرى فيها الزكاة .

وما اشترى المسلمون من أموال نصارى العرب التى كان يجرى فيها الخمس عندهم ، فإنما على المسلمين فيه العشر .

قال أبو على الحسن بن أحمد : وقد قيل الخمس ؛ لأن الخمس أصل ثابت .

وقول : إذا زالت إلى ذمى أو مصلى ، ففيها الخمس .

وقول : إذا زالت إلى المصلى ، ففيها الزكاة، لأن المصلى لا يكون عليه الخمس. ولا جزية كذلك إذا زال مال أهل الذمة إلى المصلى ، وكان عليه الزكاة .

* * *

الباب الثامن والعشرون

العشر على بنى تغلب

ومن كتاب الأموال ـ تأليف أبى عبيدة القاسم بن سلام :

قال أبو عبيدة : روى أن عمر بن الخطاب أراد أن يأخذ من نصارى بنى تغلب الجزية فأنفوا منها ، وأرادوا أن يلحقوا بالروم . فقال النعمان بن زرعة : يا أمير المؤمنين إن بنى تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية ، فلا تعن عدوك عليك بهم فصالحهم عمر : على أن أضعف عليهم الصدقة .

وإنما استخارها فيما يرى وترك الجزية ، لما رأى من نفارهم وأنفهم منها . وعلم أنه لا ضرر على المسلمين من إسقاط ذلك الاسم عنهم ، واستوفاها منهم حين ضاعف عليهم الصدقة . وكان فى ذلك رتق ماخاف من فتقهم ، مع استيفاء حقوق المسلمين من رقابهم . وكان مسددا كما روى فيه عن النبى ﷺ : إن الله ضرب بالحق على لسان عمر وقلبه ، وكقول عبد الله فيه : ما رأيت عمر قط إلا كأن ملكا بين عينيه يسدده ، ومثل قول على بن أبى طالب : ما كنا نبعد أن تكون السكينة تنطق على لسان عمر ، وكقول عائشة فيه : كان والله أجود نا نسيج وحده ، قد أعد للأمور أقرانها قال أبو عبيدة : وكانت فعلته هذه من تلك الأقران التى أعدت فى كثير من محاسنه التى لا تحصى .

قال أبو سعيد : يؤخذ من نصارى العرب الضعف من التجارة والذهب والفضة . وكذلك يهود العرب . ولا أعلم غير ذلك .

وأما أهل الحرب من المشرك إذا قدم مَالُهُم فقول : يؤخذ منهم من كل عشرة واحد .

وقول : كما يأخذون من المسلمين إذا قدموا عليهم .

مسألة :

ومن اشترى ثمرة اليهود والنصرانى، فلا صدقة عليه وله أن يشترى ثمرة أهل ودوابهم ومواشيهم وأمتعتهم .

وقول : إن اشترى الثمرة بعد دراكها ، فلا زكاة فيها ، من حيث كانت على المشترى . وإن صارت قبل الدرك بوجه فأدركت فى يده ، فعليه الزكاة فيما قيل من حيث ما كانت .

* * *

الباب التاسع والعشرون

ذكر المال يباع بعد دخول الحول أو قبله

ومن كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى المال يباع بعد أن يحول عليه . الحول ، فكان أبو ثور يقول : يأخذ المصدق منها ، ويرجع به المشترى على البائع .

وقال الشافعى : فيها قولان : أحدهما أن البيع فاسد لأنه باع ما يملك وما لا يملك .

والقول الثانى : أن المشترى بالخيار بين أن يرد البيع أو يجيز البيع .

وقال أصحاب الرأى : هو بالخيار إن شاء أخذ البائع حتى يؤدى صدقتها ، وإن شاء أخذ مما فى يد المشترى .

قال أبوسعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا نحو ما حكاه من الاختلاف فى المعنى . وذلك أنه يخرج معهم فى الزكاة قولان : أحدهما أنها شريك فى المال . وأحدهما أنها مضمونة فى ذمة رب المال .

فعلى قول من يقول : إنها مضمونة فى الذمة يثبت . ولا حجة للبائع على المشترى ، ولا للمشترى على البائع . والزكاة على البائع لأنها كانت فى ذمته .

والذى يقول : إن الزكاة شريك ، فيخرج فى البيع قولان : أحدهما : أن البيع باطل لِأَنَّهُ باع مالَ غيره ومَالَهُ صفقة واحدة . والآخر : أنه يثبت بيع حصته . ويبطل بيع الزكاة . ويكون المصدق بالخيار على هذا ، إن شاء لَحِقَ مَالَهُ من يَدِ المشترى . وكان للمشترى الثمن على البائع . وإن شاء لحق البائع بالثمن . ولا حق له على المشترى ، ولا للمشترى على البائع .

مسألة :

ومن غير كتاب الأشراف :

وقيل فى الذى يشترى الماشية من الإبل والبقر والغنم : ويشترط الخيار ، أو يشترط البائع ، ويحول الحول فى أيام الخيار ، إن الزكاة على البائع ، كان الخيار له أو للمشترى ، أولهما جميعاً . والله أعلم .

مسألة :

من جامع أبى محمد : ومن باع ماشيته قبل الحول، ليكون فراراً عن الزكاة كما أن الممتنع عن الجماع لئلا يجب عليه الغسل ، يوجب ذلك فرارا من العبادة التى هى الغسل .

* * *

الباب الثلاثون

القدر الذى تجب فيه الزكاة

ومن كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع أهل العلم على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا ، أو قيمتها مائتى درهم : أن الزكاة تجب فيه ، إلا ما اختلف فيه .

عن الحسن البصرى : وأجمعوا على أن الذهب إذا كان أقل من عشرين مثقالا ، ولا تبلغ قيمته مائتى درهم : أن لا زكاة فيه .

واختلفوا فى الذهب يكون عشرين مثقالا ، فقال كثير منهم : تجب على الرجل الزكاة فى أقل من عشرين مثقالا ، أو فى عشرين دينارا نصف دينار . روينا هذا القول عن على بن أبى طالب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين وإبراهيم النخعى وعروة بن الزبير والحكم بن عيينة . وبه قال مالك بن أنس وسفيان الثورى والأوزاعى والليث بن سعد والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور والنعمان ويعقوب ومحمد .

وقالت طائفة : إذا بلغت قيمة الذهب مائتى درهم ، ففيه ربع العشر ، وإن كان أقل من عشرين . هو قول عطاء بن أبى رباح والزهرى وأيوب بن أبى يمنة السيحانى وسليمان بن جرون . وروى ذلك عن طاوس .

وفيه قول ثالث : وهو أن المصدق أوجب على ظاهر الكتاب والسنة وكل مذهب يختلف فيه ففيه الزكاة وكل مذهب أجمعوا على أن لا زكاة فيه فلا زكاة فيه.

وقد ذكرنا المذهب الذى أُجْمِعَ على أن لا زكاة فيه فى أول الباب .

وقد روينا عن الحسن : أنه ليس فيما دون أربعين ديناراً صدقة .وروينا عنه أنه قال كما روينا عن على .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا مايشبه معنى الاتفاق: أنه إذا كان الذهب عشرين مثقالا، من أى الذهب كان ، ففيه نصف مثقال منه . لا يكلف فوقه إلا أن يشاء .

وكذلك إذا كانت الدراهم مائتى درهم ، من جميع الدراهم والفضة ، التى يقع عليها اسم الفضة ، ففيها الزكاة خمسة دراهم منها أو مثلها ولا يكلف فوق ذلك.

وإن كان الذهب عشرين مثقالا من الذهب ، تزيد قيمته على عشرين مثقالا ، فلا معنى فى زيادتها أو نقصانها . وفيها الزكاة .

وإن كان أقل من عشرين مثقالا . ولو كان تسوى أكثر من مائتى درهم، فلا زكاة فيه إلا أن يكون معه شىء من الفضة ، يحمل عليه ، فإنه يجب فيه بمعنى الحمل .

ولو كان معه من الفضة قليل أو كثير ، ولو كان الذى فى يده من الذهب عشرة مثا قيل ، تسوى مائتى درهم أو يعجز . عن ذلك درهما،أو كان معه دراهم

تجيء مائة كان عليه الزكاة بمعنى الحمل ، لا بمعنى استحقاق قيمتها .

ولعل هذا الحمل مما يختلف فيه . ولكن بمعنى بيان القول .

وكذلك إذا كانت الدراهم أقل من مائتي درهم بقليل أو كثير ، وكانت تسوى أكثر من عشرين مثقالا ، فلا زكاة فيها بمعنى القيمة ، إلا أن يكون معه ذهب يحمله عليها أو يحملها عليه ، على معنى القول . فهنالك معنى الاختلاف .

* * *

الباب الحادى والثلاثون

فى زكاة الذهب

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله » الآية وقال رسول الله ﷺ : ما من ذهب ولا فضة لا يؤدى حقها إلا جعلت له يوم القيامة صفائح ثم أحمى عليها فى نار جهنم ، تكوى بها جبهته وجبينه وظهره فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين الناس فيرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى النار .

قال أبو بكر : ثبت أن رسول ﷺ قال : ليس فيما دون خمسة أواق صدقة.

وأجمع أهل العلم أن فى مائتى درهم خمسة دراهم . واختلفوا فيما زاد على المائتين بحسابه ربع العشر ، قلّت الزيادة أو كثرت ، ويناهذا القول عن على أبى طالب. وبه قال عمر وإبراهيم النخعى .

وقال مالك بن أنس ، وابن أبى ليلى ، وسفيان الثورى ، والشافعى ، وأحمد ابن حنبل ، وأبو عبيد ، وأيوب ، ويعقوب .

وقال الحسن البصرى ، وعطاء بن أبى رباح ، وسعيد بن المسيب ، وطاوس ، وعامر الشعبى ، ومكحول بن عامر ، وعمرو بن دينار والزهرى والنعمان : لا شىء فى الزيادة على المائتى درهم حتى تبلغ أربعين .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا ، فى أكثر ما جاء عنهم ، نحو القول الآخر : إنه لا شىء فيما زاد على المائتى درهم حتى تبلغ أربعين درهما ، ثم فيها درهم واحد .

مسألة :

ومن اشترى مائتى مثقال فضة بمائتى درهم ، فإنما يعطى زكاة الفضة خمسة دراهم فضة مثلها أو ثمنها يوم يعطى الزكاة ، إلا أن تكون الزكاة قد وجبت عليه فى مائتى درهم قبل أن يشترى الفضة ، فيعطى خمسة دراهم .

مسألة :

ومن كان معه زكاة دراهم مزيّفة أعطى زكاتها منها ولا أحب أن يعطى صرف ذلك من الدراهم النقا ، إلا أن يصارفه بها المصدق إذا صارت إليه فلا بأس .

مسألة :

وكذلك أحب أن لا يعطى عن الذهب فضة ، ولا عن الفضة ذهبا بقيمة الصرف ويعطى من كل نوع منه إلا أن يضيق ذلك على المصدق ، ويصارفه عليه ، أو يكون ذهبا وفضة ، فيحمل بعضها على بعض فى الصرف لتمام الزكاة . ويعطى الزكاة مما حَسَب عليه المصدق .

مسألة :

والصدقة فى الذهب والكسر فى الحلى والدنانير ، من كل عشرين مثقالا نصف مثقال. ولا زكاة فيما زاد حتى يتم أربعة مثاقيل، ثم فى الأربعة عُشر مثقال، بهذا المثقال المعروف بعمان .

والزكاة فى الدراهم والفضة المكسورة والحلى من كل مائتى درهم خمسة دراهم، إذا تمت مائتى درهم وازِنَةً . فإن نقصت عن ذلك فلا زكاة فيها .

والدرهم هو الدرهم المعروف بعمان . فإن كانت دراهمُ صحاح ، وبلغ عددها مائتين ، فلا زكاة فيها حتى يبلغ وزنها مائتى درهم. وإنما تجب الصدقة فيه إذا تمت هكذا ثم حال عليه حول مذ صار له .

مسألة :

قال أبو سعيد ، رحمه الله : ومعى أنه يخرج فى معانى ما يروونه ، مما جاء فى آثارهم : أن فى بعض القول نفس الملك إذا ملك الإنسان ما تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة ، وجبت عليه فى الوقت الزكاة ، ثم من بعد ذلك لا زكاة فيه إلى الحول .

ويروى فى هـذا أن عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، اختلفا فيه .

وكان مما يروى عن ابن عباس: أن الزكاة واجبة فى وقت الملك ، وبعد ذلك

كلما حال الحول وجبت فيه الزكاة . ووقت زكاته وقت ماملك وأدى زكاته .

وكان مما بمعنى قول ابن عمر : إن الزكاة لا يجب أداؤها حتى يحول الحول ، مذ ملك ماتجب فيه الزكاة ، ويكون معه تاما إلى حول السنة. ففى معنى الرواية : أنه أخذ الناس بقول ابن عمر .

وفى معنى الرواية أنه لم يختلف ابن عباس وَأَحَدٌ من الناس فى شىء ، إلا أخذ الناس بقول ابن عباس ، إلا فى هذه المسألة فإن الناس أخذوا بقول ابن عمر.

وإذا ثبت معنى الرواية لم نجد معنا أن يكون أخذهم بذلك على سبيل الدينونة لما قد ثبت فيه الاختلاف من الفقهاء .

فإن أخذوا بقول ابن عمر فى العمل، وتركوا قول ابن عباس، بعد أن يصح أنه يجوز فيه القول بالرأى ، فعلى غير تدين ولا تخطية لمن أخذ بغيره ، ولا تركُ ولاية بالتدين ، كما أخذ الناس بقول من قال فى الفرائض بالعَول ، ولم يأخذوا بقوله : إنه لا عول فى الفرائض . ففى أشياء قد جاء فيها الاختلاف من القولين بين الصحابة وبين التابعين . فيأخذ الناس جملة . وأكثرهم ببعض ماقال القائل منهم فى ذلك ، ويتركون بعض ذلك ، فلا يعملون به ، ولا يقولون به ، حتى يكون ذلك على سبيل الاتفاق والإجماع من أمرهم . فهو وإن كان كذلك ، فعلى غير تخطية ولا مخالفة بدينونة فى موضع ، ماقد ثبت فيه الاختلاف فى موضع ، مايجوز . ومامضى من ذكر هذا . ومايدل عليه فى هذا الكتاب مافيه كفاية ، إن شاء الله .

مسألة :

وكان الفقهاء يستحبون أن يكون لصاحب الزكاة لصدقته فى شهر معروف . فإذا بلغه لم يتعدّه .

وصاحب الورق كله مصدق فى وزنه ، وليس عليه أن يزنه بين يدى المصدق، ولا يكسر الحلىّ .

وإن كان متّهماً فأراد المصدق أن يحلّفه فلا بأس .

والمصدق بالخيار إن شاء أخذ صدقته من الحلىّ ، من الذهب والفضة ذهبا وفضة على قدر ذلك ، وإن شاء أخذ قيمته كما يباع ، إلا أن يريد صاحب الذهب والفضة : أن يعطى عن الذهب ذهباً وعن الفضة فضـــة كمثلها ، ولا يعطى ثمنه . فذلك له وهو زكاة ماعليه .

وإن لم يحضر المصدق ، فحسب صاحب الحلى على نفسه زكاة مامعه من ذلك، على مايباع الذهب والفضة ، وأعطى الوالى ثمن مالزمه من ذلك ، فلا بأس .

* * *

الباب الثانى والثلاثون

ذكر الجمع بين الذهب والفضة

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى الجمع بين الذهب والفضة . فكان ابن أبى ليلى والحسن بن صالح وشريك والشافعى وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وأبو ثور: لا يرون ضم الذهب إلى الورق ، ولا يوجبون الزكاة بملك ، حتى يملك من كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة .

وقالت طائفة: يضم الذهب إلى الفضة. كذلك قال الحسن البصرى وقتادة ، ومالك والأوزاعى والثورى ، وأصحاب الرأى .

واختلفوا فى إخراج الزكاة منهما : كانت كيف يضم أحدهما إلى الآخر . وكان الأوزاعى يقول : إذا كانت عشرة دنانير ومائة درهم ، أخرج من الذهب ربع دينار ، ومن الفضة درهمين ونصفا .

وقال سفيان الثورى : يضم القليل إلى الكثير . فإن كانت إذا ضمت الدراهم إلى الدنانير ، كانت عشرين مثقالا ، ضمها إلى الدنانير .

وكذلك القول فى ضم الدنانير إلى الدراهم يزكيها على هذا الحساب .

وقال أصحاب الرأى ، فى رجل تكون له عشرة مثاقيل أو دنانير ومائة درهم : عليه الزكاة .

وكذلك إن كان له خمسة عشر دينارا أو خمسون درهما ، أو كان له مائة درهم ، فلا زكاة عليه .

وقال مالك : إذا كانت عشرة دنانير ومائة درهم عليه الزكاة .

فإن كانت تسعة دنانير قيمتها مائتى درهم ، فلا زكاة عليها إنما ينظر فى هذا إلى العدد . ويكافى دينار بعشرة دراهم ، على ما كان فى الزمان الأول .

فإن كانت تسعة دنانير ومائة درهم وعشرة دراهم ، وجبت فيها الزكاة ، يؤخذ من الفضة ربع عشرها .

قال أبو بكر : القول الأول صحيح .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا، بما يشبه معنى الاتفاق من قولهم : يحمل الذهب على فضل وتحمل الفضة على الذهب فى الزكاة .

وإذا حمل أحدهما على الآخَرِ مع اتفاقهم على حملها على بعضهما بعض . فمعى أنه يختلف فى ذلك . وأحسب أن بعضهم يحمل الذهب على الفضة . وأحسب أنه يذهب فى ذلك إذ هى النقد .

وقال من قال : يحمل الأقل منهما على الأكثر فى معنى القيمة .

وقال من قال : ينظر فى ذلك ما كان أوفر للزكاة، فيحمل أحدهما على الآخر بالأوفر للزكاة ، ولا أعلم من قولهم أنهم يحملون شيئا من ذلك على العدد . وإنما يحملون ذلك بالقيمة على الصرف . فينظر قيمة الذهب .

فإذا كان إذا جمع على الفضة كان جمع ذلك مائتى درهم ، كان فيها الزكاة فى بعض القول ، يؤدى عن الفضة فضة ، وعن الذهب ذهبا .

وفى بعض القول : على حمل عليه وهو من الفضة فى هذا الوجه .

وإذا كان معه من الذهب والفضة ، ما إذا حمل الفضة على الذهب بالصرف ، لحق ذلك عشرين مثقالا كان فيه الزكاة . والقول فى التسليم على مامضى .

فالذى يقول بالأوفر على الزكاة إذا لم تجب الزكاة فى أحد المعنيين إذا حمل الذهب على الفضة بقيمة الفضة ، وجبت الزكاة فيه .

وإذا حمل الفضة على الذهب بقيمة الذهب ، كان فى الأوفر الزكاة .

ومن غير الكتاب :

قال أبو سعيد رحمه الله: معى أنه قيل: إذا وجبت الزكاة فى الذهب والفضة ، كل واحد على الانفراد أخرج من كل واحد ماتجب فيه الزكاة .

وقال من قال : إن لصاحب المال أن يعطى من أيهما شاء عن الجميع . وإن تجب فى أحدهما ، إلا إذا حملا . فقال من قال : يحمل الأقل على الأكثر .

وقال من قال : يحمل الذهب على الفضة .

وقال من قال : على الأوفر من ذلك .

وقال من قال : يجوز أن يعطى عن الذهب فضةً بالقيمة ، ويعطى عن الفضة ذهبا .

وقال من قال : لا يجـوز ذلك أن يعطى عن الفضة إلا فضة وعن الذهب إلا ذهبا .

قلت : فالذى يقول بالأوفر كيف يكون ؟ .

قال : عندى أنه إذا كان عنده ثمانون درهما ، وعنده عشرة دنانير ، قيمتها خمسة عشر دينارا، حُمِلَ الفضة على الذهب حينئذٍ . ويجوز ذلك . وسمعته يقول : يعطى مما حَمَلَ : إن حَمَلَ الفضةَ على الذهب، أخرَجَ من الذهب . وإن حَمَلَ الذهب على الفضة أخرَجَ من الفضة .

* * *

الباب الثالث والثلاثون

حمل الذهب والفضة بعضهما على بعض

من كتاب أبى جابر :

وإن كان الحلىّ ذهبا وفضة ولو كان القليل من أحدهما حمل قيمة بعضهما على بعض فى الصرف . وأخرجت الصدقة منه إذا بلغت فيه وكله سواء أن يحسب الفضة ذهبا، ثم يأخذ من الذهب إذا بلغت القيمة عشرين مثقالا، أو يحسب الذهب فضة على الفضة ، إذا بلغت مائتى درهم أخذ زكاتها .

وذلك مثل رجل له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم، وإن حسب المثاقيل على المثقال بعشرة ، فالثمن مائة درهم ، وعنده من الفضة مائة درهم ، فصارت عنده مائتان ، فوجبت الصدقة خمسة دراهم .

وإن كان المثقال إنما يسوى خمسة دراهم ، أو أقل أو أكثر ، حسب المائة درهم ذهبا على ذلك السعر ، فالمائة درهم على المثقال بخمسة دراهم عشرون مثقالا، وعنده عشرة مثاقيل ذهبا فوجبت الصدقة فى الذهب .

وقيل : هذا رأى أبى عبيدة الكبير : مسلم بن أبى كريمة رحمه الله ، وأبى حنفية أيضا

ومَنْ قَدَّرَ اللهُ من الفقهاء : أن يحسب المصدق الفضة والذهب ، أيّهُمَا أراد بصرف الآخر .

فإذا بلغ ما تجب فيه الصدقة ، وعلم أن الصدقة ، قد وجبت فيه ، رجع فأخذ من الذهب ذهبا ، ومن الفضة فضة ، فى هذا المكان ، لحال الزيادة فى الصرف والنقصان ، فيأخذ من هذه العشرة مثاقيل التى ذكرناها فى هذه المسألة ربع مثقال. ويأخذ من المائة درهمين ونصفا ، إلا أن يتفق المصدق وصاحب الحلى : أن يأخذ ذلك كله ذهبا أو فضة ، على سعر الصرف . فهذا إذا كان فضة وذهبا ، لا يبلغ فيهما إلا أن يحمل بعضهما على بعض فى الصرف .

وفى نسخة أخرى : وقال من قال من الفقهاء : إن للمصدق أن يحسب الفضة ذهبا ، والذهب فضة ، على ما يكون الصرف .

فإذا بلغ ذلك ما تجب فيه الصدقة أخذ الصدقة من الذهب ، ما تجب فيه ، ومن الفضة ما تجب فيها .

وفى هذه المسألة أن له عشرة مثاقيل ومائة درهم . والمثقال إنما يسوى أقل من عشرة دراهم .

فإذا حسب ذلك على الدراهم ، سقطت الزكاة . وإن حسب المائة ذهبا ، صارت له من الذهب ما تجب فيه الصدقة ، فيجب أن يأخذ المصدق من هذا المكان ، من العشرة مثاقيل ، ربع مثقال ، ومن المائة درهمين ونصفا ، إلا أن يتفق هو وصاحب الحلى أن يأخذ ذلك من الفضة ، أو من الذهب بالصرف ، فذلك إليهما والله أعلم بالصواب .

رجع ، مسألة : ـ وأما إذا كانت فضة خالصة ، تبلغ مائتى درهم فى الوزن ، ففيهما خمسة دراهم منها أو من مثلها أو ثمنه ، على ما يباع ما بلغ .

وكذلك الذهب إذا كان عشرين مثقالا ، ففيه نصف مثقال .

فلو كان المثقال يسوى درهمين ، فإذا كان ذهب وفضة أكثر من القدر الذى هو أقل ما تجب فيه الصدقة ، فى الصرف إذا حمل بعضه على بعض ، فأحب لصاحب ذلك أن ينظر ما هو أوفر .

فإن كان إذا حمل بعضه على بعض فى الصرف ، كان أكثر فى الصدقة ، أخرجه على ذلك .

وإن كان الأوفر : أن يخرج من الذهب ذهبا ، ومن الفضه فضة ، على قدر ما يجب فى كل واحد ، فليفعل ذلك .

وأما إذا أخرج من الذهب ذهبا ، ومن الفضة فضة ، فليس عليه غير ذلك .

مسألة :

ومنه : والزكاة فى الفضة المُرَبَّقَة وغيرها ، مما فيه العشر ، حتى تذهب من حد الفضه إلى حد الصفر أو غيره ، ثم لا زكاة فيه .

ومن لم يعرف وزن الحلى الذى معه فإن أخبره أحد ممن يثق به ، من حر أو مملوك بما فيه ، اجتزا بخبره ، إذا لم يعرف خلاف قوله .

فإن لم يكن أحد يخبره ، فاستحاط حتى يُقَدِّره ، على الأكثر ، ثم يخرج زكاته ، اكتفى بذلك عن وزنه ، إن شاء الله .

مسألة :

وسألت أبا سعيد عن الرجل : إذا كان عنده عشرون مثقالا ذهبا ومائة درهم فضة ، وحال عليها الحول كيف يؤمر يخرج الزكاة من ذلك .

قال معى أنه يؤمر أن يؤدى من الذهب نصف مثقال ، ومن المائة درهم درهمين ونصفا .

قلت : أرأيت إن كان عنده عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم : هل تجب عليه الزكاة ، إذا حال عليه الحول ؟

قال : معى إذا كانت المائة درهم قيمة عشرة مثاقيل أو العشرة مثاقيل قيمة مائة درهم ، ففيه الزكاة .

قلت : له : فهل له أن يحمل الذهب على الفضة ، ويخرج من الفضة عن الجميع، إذا وجبت فى العشرة مثاقيل والمائة الزكاة ؟

قال : معى أنه قد قيل : يحمل الأقل على الأكثر .

وقيل : يحمله على الأوفر من أمر الزكاة .

وَمَعِى : أنه إذا حمل شيئا على الآخر ، فأحسب أن له الخيار ، إن شاء أدى الزكاة مما حمل عليه ، وإن شاء أدى عن كل صنف ما تجب فيه .

قلت له : فإن لم تبلغ المائة قيمة العشرة مثاقيل، وكذلك المثاقيل لم تبلغ قيمة المائة ، أو بلغ أحدهما ونقص الآخر ، هل عليه زكاة ؟

قال : معى أنه لا تجب عليه فيه زكاة على ما قيل .

قلت له : أرأيت إن كان عنده ذهب ثلاثة وعشرون مثقالا ذهباً ، ومائة درهم فضة . هل عليه فى الثلاثة مثاقيل الطالعة زكاة ؟

قال : نعم . يحمل على الجميع بالقيمة ، ويزكيها . إما الفضة على الذهب ، أو الذهب على الفضة . ويخرج الزكاة .

قلت : وكذلك الدراهم والدنانير ، هى بمنزلة الفضة والذهب فى الزكاة ، أو بينهما فرق ؟

قال : هو عندى سواء .

قلت له : أرأيت إن كان عنده عشرون مثقالا دنانير أو ذهبا ، تجب فيها الزكاة ، وعنده دراهم وفضة أقل من أربعين درهما : هل عليه أن يحمل الدراهم على الدنانير ، ويخرج الزكاة من الجميع ؟

قال : معى أنه قد قيل : لا يحمل مثل هذا ؛ لأنه قد وجب هذا نفسه وأرجو أنه قد قيل : يحمل على قول من يقول : يحمل ذلك على الأوفر .

فإذا كانت المثاقيل إذا حملت على الدراهم ، خرجت زكاتها أوفر من زكاة المثاقيل . فلعل قد قيل : إنه يحمل .

ويعجبنى أن لا يحمل إذا وجب فى أحـــدهما الزكاة ، حتى تجب فى الآخر ما تجب فيه الزكاة ، وهو أربعة مثاقيل أو أربعون درهما .

قلت : فعلى قول من يقول : إنه لا تحمل الدراهم ، إذا كانت أقل من أربعين درهما على العشرين مثقالا . هل يجوز أن يؤدى زكاة العشرين مثقالا دراهم ، بقيمة النصف مثقال ، الذى وجب فى العشرين مثقالا .

قال : معى أن ذلك مما يختلف فيه ولا يعجبنى ذلك ، إلا أن يكون ذلك أوفر للزكاة .

قلت له : وكذلك الفضة يجوز له أن يخرج عنها ذهبا ، تكون الفضة بمنزلة الذهب ؟

قال : معى إن ذلك سواء فيما عندى أنه قيل .

* * *

الباب الرابع والثلاثون

ذكر زكاة المال الذى لا تجب فى أصله

ويحول عليه الحول وهو قد رتجب فيه الزكاة

قال أبو بكر: كان مالك يقول إذا كانت له خمسة دنانير، فتَجَر فيها، فحال عليها الحول، حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة يزكيها، وقال فى الغنم مثل ذلك.

وقال الثورى: لا تجب فى ذلك الزكاة، حتى يحول عليها الحول يوم صار أصلا تجب فيه الزكاة. وهذا قول أهل العلم والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وأبى عبيد وأبى ثور. قال أبو بكر: وبه أقول.

وقال أبو سعيد: معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا، فى أكثر ما جاء عنهم: إنه لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول، وهو أصل تجب فيه الزكاة. ولعله يوجد هذا القول الأول، من صاحب الكتاب. ولا أعلم منهم عليه عملا، ومنه قال أبو بكر. كان عبد الملك الماجشون، يقول فى الدراهم والدنانير يجوز جواز الوازنة. وإن لم يكن وزنا، ففيه الزكاة، قال: وهذا قول مالك.

وكان الشافعى وإسحاق يقولان لا زكاة فى ذلك. وإن نقصت حبة. قال أبو بكر: وبه أقول.

قال أبو سعيد: معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا بما يشبه معانى الاتفاق: إنه لا زكاة فى الورق، إلا فى تمام الوزن. ولو جازت فى معنى شىء من النقود، وقامت مقام مائتى درهم.

الباب السادس والثلاثون

فى المال إذا كانت الزكاة تجب فيه ثم ينقص فلم تجب فيه

وعن رجل كان له مال يزكيه فى وقت معلوم ، ثم استهلكه فى سنته تلك ، حتى بقى منه درهم واحد ، ثم استفاد مالا ، قبل محل وقت زكاته ، بيوم أو يومين ، أو عشرة أيام : هل عليه الصدقة فى ذلك ؟ .

فنعم عليه الصدقة . وكذلك حفظها إذا استفاد قبل محل وقت زكاته .

قال غيره : نعم إذا ارتفع وقت زكاته ، ولم يستفد المال . فإذا استفاد المال بعد ذلك ، فوقته من يوم استفاد إذا حال عليه الحول ، منذ استفاد ماتجب فيه الزكاة .

وقلت : كم أقل مايكون الباقى من المال الذى يحمل عليه الذى استفاده ، فليس فى هذا محدود . وإنما قيل : إذا بقى من الأول شىء ، كان قليلا أو كثيراً ، حمل على الذى استفاده فى سنته تلك ، إذا استفاد هذا المال ، من بعد أن جاوز وقت زكاته : أنه لازكاة عليه حتى يحول حولا ، منذ تم مائتا درهم بما استفاده .

وكذلك الصدقة فى الإبل والبقر والغنم ، على هذه الصفة ، إذا بقى منها واحدة ، ثم استفاد منها شيئا بقدر ماتبلغ فيه الصدقة ، من قبل أن يجاوز وقت زكاته منها ، فإن الذى استفاد منها يحمل على مابقى من الأول .

ومن غيره : أما الإبل والبقر والغنم ، فكذلك . وأقل مايبقى واحدة ، فأما الدراهم فقد قيل : حتى تبقى أربعون درهما . وهو ماتجب فيه الزكاة .

وقال من قال : حتى يبقى معه درهم .

مسألة :

وعن رجل كان عنده دراهم يزكيها فلما زكاها ذهبت بعد الوقت، فقبل حول الوقت استفاد ماتم به الزكاة ، هل عليه الزكاة ؟

قال : عندى إنه قد قيل : إذا ذهبت كلها ولم يبق منها شيء ، فلا زكاة فى الفائدة حتى يحول عليه حول ، مذ وقعت الفائدة .

وإذا بقى من الأولى شيء قل أو كثر . فقال من قال : إذا حال حوله فعليه الزكاة .

وقال من قال : حتى يبقى من الأولى أربعون درهما ، وإلا فلا زكاة عليه ، إلا أن يحول عليها حول مذ وقعت . والله أعلم بالصواب .

مسألة :

ومن غيره : وسئل عن رجل كان معه مال يزكيه ، ثم ذهب ذلك المال ، وبقى فى يده شيء منه ثم استفاد مالا آخر بعد سنة أو سنتين، وقد بقى من الأول، فعليه أن يخرج الزكاة فى وقت زكاة ماله الذى كان يزكيه .

قال : معى إنه قد اختلف فيما عندى . فقال من قال : عليه الزكاة فى ذلك .

وقال من قال : لا زكاة عليه فيما يخرج عندى ، حتى يحول عليه الحول منذ استفاده .

قلت : ولو استفاد قبل شهره الذى عوّد يزكى فيه هذه الفائدة بعشرة أيام أو يوم لم تكن عليه زكاتها، إذا حال حوله على قول من يقول: إن فيها الزكاة ؟ قال : هكذا معى ، إذا كان له شهر معروف يزكى فيه ، وقد اتخذه وقتا . فإذا استفاد ما تجب عليه فيه الزكاة ، قبل دخول شهره أو يومه ، بيوم أو ساعة . فمعى أن عليه الزكاة ، إذا دخل يومه أو شهره ، على قول من يقول بذلك .

ولا يعجبنى أن تكون عليه زكاة ، حتى يحول عليه الحول، منذ ملك الآخَر إذا كان قد انقطع للمال الأول .

قلت : فإن استفاد الفائدة التى تجب فيها الزكاة ، فى أول دخول شهره أو يومه : هل يلحقه الاختلاف ؟

قال : هكذا معى ، على قول من يقول بذلك .

قلت له : فإن استفاد الفائدة فى آخر يومه : هل يكون مثل الورق أول اليوم ؟

قال . . .[1] .

---

(١) هنا سقط بالأصل ، فجعلنا مكانه بياضا . فليتأمل ا هـ ناسخ .

قلت له : فإذا زكى دراهمه التى تجرى عليها الزكاة فى شهره ، ثم تلفت كلها فى السنة بعد شهره ، حتى بقى منها أربعون درهما . فقبل أن يحول عليه يومه أو شهره ، استفاد ما تجب فيه الزكاة ، عليه زكاة الفائدة ؟

قال : معى إنه قد قيل: عليه الزكاة . ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

قلت له: أرأيت إن بقى من الأولى شىء قليل، ثم استفاد قبل يومه أو شهره، هل عليه زكاة الفائدة فى يومه أو شهره الذى تعوّد يزكى فيه ، قبل أن يحول على الفائدة حول مذ ملكها ؟

قال : معى أنه قد قيل : إن عليه الزكاة فى الفائدة ، فى وقت ما عوّد يزكى .

وقيل : ليس عليه ذلك ، حتى يحول على الفائدة حول ، مذ ملكها ، ما لم يكن بقى من الدراهم أربعون درهما ، كما وصفت لك .

قلت له : وهل عليه زكاة فى بقية الدراهم الأولى إذا حال عليه يومه الذى عود يزكى فيه ، إذا كان فى يده ما تجب فيه الزكاة ؟

على قول من يقول : إنه ليس عليه زكاة الفائدة ، حتى يحول عليها حول وهى فى يده ، فلا يبين لى ذلك .

مسألة :

وسألته عن رجل زكى وَرِقه ، فى شهره الذى تعوّد يزكى فيه ، ثم تلفت دراهمه فى شهره ، بعد أن زكّى أو بعد الشهر فى السنة ، ثم استفاد ما تجب فيه

الزكاة ، ثم تلفت فلم يزك، كذلك يستفيد ما تجب فيه الزكاة ، ويتلف حتى حال شهره ، وليس فى يده شىء ، ثم استفاد ما تجب فيه الزكاة فى آخر شهره، فى آخر يوم ما تجب فيه الزكاة : هل زكاة فى الفائدة ؟

قال : معى أنه إذا انقطع ماله كله ، الذى كان تجب فيه الزكاة ، ولم يبق منه شىء ، إن وقته قد انقطع فيما قيل .

وأحسب أنه قد قيل : إن استفاد قبل محل وقته ، ما تجب فيه الزكاة ، فهو وقته ، مالم ينقض الوقت .

وعلى هذا القول ، فما لم ينقض الوقت الذى جعله وقتا له ، مَعْتَمَداً فيه كُلَّه إخراج زكاته ، فيخرج عندى أنه سواء فى أوله أو آخره ، مالم ينقض وقت زكاته .

قلت له : فإن استفاد كما وصفت لك فى الأول ، بعد غروب الشمس، فى آخر يوم من الشهر : هل يلحقه الاختلاف ؟ فى قول من يقول : إنه إذا طلع الليل ، فحكمه حكم النهار ، حتى يستولى عليه الظلام ؟

قال : لا يبين لى ذلك .

قلت له : فإن كان له سلف على الناس لم يُحْمَلْ ، وجاء وقت زكاته : هل عليه أن يحمل سلفه ، على ما فى يده ، ويزكى الجميع ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك فى السلف . وإنما يؤدى عن رأس المال . ومعى أنه قد قيل هو إلى أجله ؛ لأنه لا يقدر على قبضه ، إلا إلى أجله .

قلت : إذا حال حول ، وليس فى يده ما تجب فيه الزكاة ، وله سلف إلى أجل ، لو حمله لوجب فيه الزكاة أعليه أن يزكى ما فى يده فى وقت زكاته . فإذا حل السلف زكى عنه ، أم ليس عليه زكاة فيما فى يده حتى يحل السلف ؟

قال يخرج عندى أنه على قول من يقول : إنه تلزمه فى السلف الزكاة : إن عليه أن يزكى ما فى يده ، ومما فى يده يكون الباقى أعنى السلف .

وكذلك فى رأس المال إذا كان إذا حمله على ما فى يده ، وجبت فيه الزكاة ، فيعتبر ذلك معى على هذا . فإن وجبت فى الجملة ، أدى عن الجميع فى بعض القول ، وعن ما فى يده فى بعض القول . ويخرج عندى على قول من لا يوجب فى ذلك الزكاة ، حتى يحل السلف .

فإذا حل واجتمع فى يده ما تجب فيه الزكاة ، فهنالك تلزمه الزكاة فى الجميع عندى ، على معنى ما يخرج عندى ، فى معنى هذا القول .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : ومن كانت عنده تجارة يزكى عنها ، أو ورق . ثم ذهب ذلك ، حتى بقى منه شىء قليل أو كثير ، ثم استفاد ماتتم به الزكاة ، أعطى الزكاة مما بقى فى يده ، ومما صار إليه .

وإن لم يبق معه من الأول شىء أصلا ، فلا زكاة عليه فى الذى صار إليه حتى يحول عليه الحول . وهو تجب فيه الزكاة ، ومنه :

وبلغنا أن موسى بن على رحمه الله كان من قوله : إن من ذهبت دراهمه التى

كان يؤدى زكاتها ، ثم أصاب دراهم ، فلا زكاة عليه حتى يبقى من الأولى أربعون درهما ، ثم تكون الزكاة فيما بقى معه ، وفيما استفاد ، إذا تم ما تجب فيه الصدقة ، متى ما استفاد ، إذا بقى عنده شىء من الدراهم الأولى ، التى كانت الصدقة تجرى فيها .

وقال من قال : ما بقى معه منها شىء ، ولو أقل من أربعين درهما .

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله : إن بقى من الأولى شىء ، قليل أو كثير ثم استفاد ما تتم به الصدقة ، قبل انقضاء وقت زكاته من تلك السنة ، فعليه الزكاة .

فإن ذهبت الأولى كلها ، أو بقى منها شىء . وإنما وقعت فى يده الفائدة التى تمت بها الصدقة ، بعد انقضاء وقت زكاته من تلك السنة ، فلا زكاة عليه . وقد انقطعت عنه الصدقة ، حتى يحول الحول (وفى نسخة : على ما تمت به عندى الصدقة ثم يلزمه . وهذا القول أحب إلىّ) .

مسألة :

قلت : فإن كان فى يده خمس بقرات ، أو أكثر من ذلك ، وحال عليهن الحول ، وأخرج منهن الصدقة ، ثم تلفن إلا واحدة منهن ، ثم جاء الحول ، أو قبل ذلك بشهر استفاد أربعاً : هل تجب فيهن الزكاة ؟

قال : نعم .

قلت : فإن مضى الحول ، ولم يستفد شيئاً ، وليس معه إلا واحدة ، ثم اشترى بعد ذلك ، أو وُهِبَ له أربع ؟

قال : فلا شيء عليه فيهن حتى يحول عليهن الحول ، منذ استفادهن ، لأنه إذا مضى الحول لم يزك فيه ، انفسخ عنه الوقت الأول .

قلت : فإن تلفت البقرات جميعا ، ثم استفاد خمسا في سنته ، قبل أن يحول حوله الذي تعوّدَ يزكي فيه ؟

قال : فلا شيء عليه إذا كن تلفن جميعا .

قلت : والإبل والبقر والشاء مثل الدراهم في هذا ؟

قال : نعم .

مسألة :

ومن غيره : وعن أبي عبد الله : وعن رجل معه مائتا درهم تعوّد يزكيها ، فحبسها سنة . فإذا هما مائتان وأربعون درهما وربح عشرين درهما فيها إلى أجل : هل عليه زكاة فيهما ، فيما بقي منهما وفي ربحهما ، إذا حل شهره الذي تعوّد يزكي فيه ؟

قال : لا ، حتى يحول الحول مذ ملكهما وربحهما ، ثم يزكي .

* * *

الباب السابع والثلاثون

ذكر إسقاط الزكاة من اللؤلؤ والجوهر والعنبر

قال أبو بكر : واختلفوا فيما يجب فى العنبر . فروينا عن ابن عباس أنه قال: لا شيء فيه . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، ومالك بن أنس ، وسفيان الثورى ، وابن أبى ليلى ، والحسن بن صالح ، والشافعى ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، والنعمان ، ومحمد .

وقال الحسن البصرى : ليس فى صيد السمك صدقة .

وكذلك قال مالك وسفيان الثورى وابن أبى ليلى والحسن بن صالح والنعمان ومحمد .

وقد روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : فى العنبر الخمس .

وكذلك قال الحسن والزهرى : يخرج منه الخمس ، ويعقوب ومحمد وإسحاق فى العشر .

وكان عطاء يقول: ليس فى اللؤلؤ ولا فى زبرجد ، ولا ياقوت ولافصوص، صدقة .

وقال القاسم بن محمد : ليس فى اللؤلؤ زكاة ، إلا ما يدار للتجارة .

وكذلك قال عكرمة فى اللؤلؤ والجوهر . وهذا قول مالك وسفيان الثورى والشافعى ومحمد .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا بما يشبه معنى الاتفاق: أنه لا زكاة فى شىء من الجوهر إلا فى جوهر الذهب والفضة ، وليس فى سائر ما أخرجت الأرض من الجواهر زكاة غيرهما ، ولا ما خرج من بر ولا بحر .

وكذلك قال الله تبارك وتعالى : « والذين يَكْنِزُون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله » إنما الزكاة فيهما من جميع الجواهر ، إلا ما دخل من جميع ذلك فى معنى التجارة ، فإنه فيه الزكاة بمعنى زكاة التجارة . ولا أعلم فى ذلك اختلافا فى قول أصحابنا .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : ولا زكاة فيما أصاب المصيب من اللؤلؤ والجوهر والعنبر من غَوْصٍ ، إلا أن يكون من التجارة ، وتحسب قيمته عند جميع ما كان له من التجارة ، أو يبيعه بدراهم أو ذهب ، فيحمله على صدقته .

وإن كان ممن لا يؤدى الصدقة ، فحتى يحولَ على مائتى درهم من ثمن ذلك أو أكثر حولٌ . ثم تجب فيه الزكاة .

* * *

الباب الثامن والثلاثون
ذكر العبد يجد الركاز

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : قال سفيان الثورى والأوزاعى وأبو عبيد : إذا وجد العبد ركازاً يُرْضَخُ له ولا يُعطَى كله .

وقال أصحاب الرأى وأبو ثور : هو له بعد الخمس .

وحكى أبو ثور عن مالك والشافعى والكوفى قال أبو بكر : وبه نقول .

وقال الشافعى : الذى قال بمصر إن ذلك إذا صار فى يد العبد يصير مالا للسيد .

قال أبو سعيد : لا يحضرنى فى معانى قول أصحابنا فى هذا شىء . ولكن يوجد عندى معنى الرَّضْخ للعبد من ما أصاب ، إذا كان فى يد عسكر المسلمين ، وأصاب مغنما من ذلك يرضخ له .

وأما إذا كان الواجد له وحدة على الانفراد ، فهو عندى اكتساب منه ، وماله لسيده . وفيه الخمس وما بقى لسيده ، وما رضخ له من ذلك من غنيمة أو غيرها ، فهو كسب وكسبه لسيده .

* * *

الباب التاسع والثلاثون

ذكر الصبى والمرأة يجدان الركاز

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : قال الأوزاعى ، وأصحاب الرأى ، فى المرأة والصبى يجدان الركاز : هو لهما .

وكذلك قال أبو ثور وأصحاب الرأى فى المكاتب وذكر أنه قول مالك والشافعى .

وكان الثورى يقول : لا يكون لهما .

قال أبو بكر : ظاهر الحديث يوجبه لهما .

قال أبو سعيد : يخرج عندى معنى ما قالوا : إذا كان ذلك فى غير معنى الحرب ، ولا الغنيمة . فكل من وجده ، فهو له من امرأة أو صبى أو مكاتب أو حر أو عبد . وكسب العبد لسيده .

* * *

الباب الأربعون

ذكر الركاز يجده المرء فى مال غيره

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فيمن وجد ركازاً فى دار رجل ، أو أرضه فقال الحسن بن صالح وأبو ثور : هو للواجد فاستحسن يعقوب ذلك .

وقال النعمان : هو للذى يملك فيه الدار .

وكذلك قال الشافعى : إن ادعاه رب المال فإن لم يدّعه كانت له .

وقال الأوزاعى : إذا استأجرتُ أن يحفر لى فى دارى ، فوجد كنزاً فهو لى وإن استأجرتُ أن يحفر لى ها هنا ، رجاء أخذ كنز ، وسَمَّيْتُ له ، فله أجرة . ولى ما وجده .

قال أبو سعيد : معى أنه إذا ثبت كنز من كنوز الجاهلية ، بمعنى مايوجب ذلك ، فخرج حكمه لمن وجده من رب البيت أو غيره ، لأنه غنيمة بمنزلة الغيث ، وليس هو من ذاتِ الأرض ، ولا مما أخرجت الأرض ، فيكون لرب المال عندى فى معنى الحكم عندى . ولعله يشبه معنى الاختلاف من قول أصحابنا فى نحو هذا .

وأبيّنُ ذلك إن الأملاك لاتقع عليه بملك المسال ، ويخرج عندى فى معنى

المستأجر للحفر ، إن كان استأجره لطلب الكنز ، كان الكنز لصاحب الأرض المستأجر وللأجير أجرته .

وإن كان استأجره لغير ذلك ، خرج عندى فى معنى الحكم : الكنز للحافر الواجد له .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : وأما من وجد ركازاً فهو أحق به ، وليس عليه فيه تعريف . وهو دفن الجاهلية .

وإن وجده ظاهراً على وجه الأرض ، فلا أحفظ فيه قولا . وأحبُّ أن يكون سبيله سبيل اللقطة ، لأنها عندى بمنزلة ماسقط من الناس من الأموال ، ولأنها مخالفة لوصف الركاز الذى هو كنز . والله أعلم .

مسألة :

وعن أبى عبد الله ، فى رجل وجد فى أرض رجل كنزاً من كنوز الجاهلية فقال : هو لمن وجده ، ظاهراً أو باطناً وفيه الخمس إذا كان ذهباً أو فضة . وذلك إذا كان ذهباً أو فضة . وذلك إذا كان الكنز جاهليا .

مسألة :

ومن غيره : وسألته عن رجل وجد كنزاً عادياً فى أرض قوم آخرين ، لمن يكون المال ؟

قال لصاحب الأرض .

ومن غيره : قال : وقد قيل : لمن أصابه .

وقال من قال : إن كان من حصن فهو لصاحب الأرض. وإن كانت أرض مباحة غير محصونة ، فهو لمن أصابه

* * *

الباب الواحد والاربعون

ذكر الكنز يوجد فى دار الحرب

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : قال مالك، فى الكنز يوجدفى دار الحرب. هو بين الجيشين.

وقال الأوزاعى : يؤخذ خمسه . والباقى بين الجيشين .

وقال الشافعى : هو لواجده .

وقال النعمان : إن دخل بأمان ، فوجد كنزا فى دار رجل ، رده عليه وإن كان فى صَحْرَاء فهوله . وليس فيه خمس .

وقال يعقوب ومحمد : فيه الخمس .

وقال أبو ثور : هو لمن وجده ، إلا أن يكون لرب الدار فيكون له .

قال أبو سعيد : لايحضرنى من معانى قول أصحابنا فى هذا شىء . ولكنه يعجبنى ما قاله من الاختلاف : أن يكون غنيمة لجميع الجيش ، أو يكون لمن وجده .

وأحب فى ذلك : إن كان الواجد له ، لم يبلغ ذلك على حال إلا بموضع العسكر ، كان غنيمة .

وإن كان غير هذا المعنى إلا بالاعتبار ، كان فى الاعتبار له خالصا على كل

حال . فمعى أن فيه الخمس ، لجميع ماثبت له من خاصّ أو غنيمة .

ويعجبنى ماقاله فى الذى مُعْتَمداً أنه إن وجد ذلك فى بيت ، يقع عليه معنى السكن ، كان مالا لربّ البيت ؛ لأن هذا داخل فى أحكام الشرك ، وهو مالهم.

وإن وجده فى الصَّحْرَاء ، أو غير مايقع عليه الإملاك بالإسكان المُبَاحات : أعجبنى أن يكون له .

وليس أهل الشرك من أهل الحرب عندى ، مثل المسلمين فيما يوجد فى إسكانهم والله أعلم .

مسألة :

قال أبو بكر : قال أبو ثور : إذا أصاب الرجل ركازاً لم يسعه أن يتصدق بخمسه . فإن فعل ضمنه للإمام .

وقال أصحاب الرأى : يسعه ذلك . قال أبو بكر : هذا أصح .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : الاختلاف فى معنى خمس كنوز الجاهلية ، إذا لم يكن عندى بمعنى الغنيمة لأهل معسكره . ففى بعض قولهم : إنه للفقراء .

وفى بعض قولهم : إنه يقسم على سبيل قسمة الغنيمة .

ويعجبنى القول الأول : إنه للفقراء ؛ لأنه أخذ على غير حرب ولا إيجاف بخيل ولا ركاب .

الباب الثاني والاربعون

ذكر أبواب الركاز والمعادن

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : ثبت أن رسول الله ﷺ قال : فى الركاز الخمس . وهـذا الخمس . وهذا قول الزهرى ومالك بن أنس والشافعى وأبى ثور والنعمان وأصحابه.

ولا نعلم أن أحدا خالف فى ذلك إلا الحسن البصرى: فإنه يفرق بين مايؤخذ منه فى أرض الحرب وأرض العرب، فأوجب الخمس فيه إذا وجد فى أرض الحرب وإذا وجد فى أرض العرب ، ففيه الزكاة .

قال أبو بكر : يظاهر الحديث نقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا ، بمـــا يشبه معنى الاتفاق : أن فيه الخمس ، ومعهم ما كان من كنوز الجاهلية : إن أراد بالركاز معنى كنوز الجاهلية . ومعى أنه يختلف فى ثبوت الخمس .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : وأما ماأوجبه النبى ﷺ ، وجاءت به الروايات عنه عليه السلام ، أنه قال : وفى الركاز الخمس .

قال أصحابنا : الركاز كنوز الجاهلية ، ووافقهم على ذلك أهل الحجاز .

وأما أهل العراق فعندهم أنه المعادن . والقول ماقاله أصحابنا ، لأن اسم الركاز مأخوذ من ركز الرمح : ماثبت أصله . فطريقة أصحابنا ومن وافقهم ، أهدى من طريقة من خالفهم ، فى هذا وغيره . والله أعلم .

ومن الكتاب :

ومن وجد ركازاً قلّ أو كثر عليه الخمس يخرجه إلى الفقراء إذا عدم الإمام والركاز من الجاهلية .

قال أصحابنا : إن كان أقل من خمسة دوانق فلا شيء فيه . ولم يَرِدُ الخَبَرُ بتحديد مقداره .

* * *

الباب الثالث والأربعون

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : قال الحسن البصرى: الركاز المدفون دفن الجاهلية دون المعادن. وبه قال الشافعى ومالك بن أنس والحسن بن صالح والأوزاعى وأبو ثور .

وقال الزهرى ، وأبو عبيد : الركاز : المال المدفون والمعدن جميعا ، وفيهما الخمس جميعا .

وكان عمر بن عبد العزيز يأخذ من المعادن إن بيع العشر ، إلا أن يكون ركازا ، ففيه الخمس هذا على مذهب مالك والأوزاعى .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : إنما المعادن إنما فيها الزكاة ، وهو كسب مكتسب لا زكاة فيه ، إلا أن يحول عليه الحول .

وأما الكنوز إذا ثبت من كنوز الجاهلية ، ففيها الخمس ؛ لأنها تخرج بمعنى الغنيمة ، فى المال الذى لا يعرف ربه ، فهو أشبه بأحكام الغنيمة وهذا مال لا رب له . وإنما هو رزق من الله ، ومما أخرجت الأرض .

* * *

الباب الرابع والأربعون

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فيما يخرج من المعدن ، فكان مالك يقول : إذا بلغ مايخرج من المعدن عشرين دينارا أو مائتى درهم ، زكى مكانه . وشبّه ذلك بالزرع، يخرج بأرض المرء . وكان عمر بن عبد العزيز ، يأخذ من المعادن من كل مائتى درهم خمسة دراهم .

وكذلك قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ، وأوجب الزهرى وأبو عبيد وأصحاب الرأى فيما يخرج من المعادن الخمس .

وقالت طائفة : مايخرج من المعادن فائدة من الدنيا فإذا اجتمع منه مقدار ماتجب فيه الزكاة ، وحال عليه الحول ، ففيه الزكاة . هذا على قول الشافعى ، قال أبو بكر : وبه نقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى أكثر القول من معانى قول أصحابنا ، معنى القول الآخر : إنه لازكاة فيه ، حتى يحول عليه الحول ، خرج ذهبا أو فضة أو ترابا ، يعالج بالنار .

ومعى أن فى بعض القول : ماخرج ذهبا أو فضة كان فيه الزكاة فى الوقت ، ثم حوله فيما يستقبل ، وما كان من التراب الذى يعالج بالنار ، فهو بمنزلة المكتسب .

لا زكاة إلا بعد الحول ، أن يحمل على ماله ولا يبين لى فيما يعالج بالنار اختلاف فى معنى زكاة .

ومن غير كتاب الأشراف :

فيما يوجد عن أبى عبد الله محمد بن محبوب ، رحمه الله : سئل عما يخرج من المعادن من الذهب والفضة ، الذى لا يعالج بالنار .

قال : فيه الخمس من حين يخرج ، وأما ما يعالج بالنار ، فحتى يحول عليه الحول ثم فيه الزكاة من كل مائتى درهم خمسة دراهم ، وأما ما كان من الصفر فليس فيه زكاة .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : وكذلك لا زكاة فيما استخرج من المعادن ، من أنواع العروض ، إلا فى الذهب والفضة . فإذا أصاب من ذلك ما تجب فيه الزكاة وحال عليه حول أعطى زكاته .

وأما ما أصاب من التراب الذى يعالج بالنار من الذهب والفضة أيضا ، فعلى ذلك زكاته من كل أربعين درهما درهم ، إذا أصاب مائتى درهم ، وحال عنده حول ، فعليه زكاة خمسة دراهم .

مسألة :

وفيما يخرج من المعادن من العروض إلا فى الذهب والفضة . فإذا أصاب من ذلك ما تجب فيه الزكاة ، وحال عليه حول أعطى زكاته .

قال غيره . وقول ما أصاب من الذهب والفضة ، ففيه الخمس حالًا في وقته .

وأما ما يعالج بالنار ، فهو كما قال :زكاته حتى يحول عليه الحول ، أو يكون له مال يحمله عليه . والله أعلم .

* * *

الباب الخامس الأربعون

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى مقدار الركاز الذى يجب فيه الخمس فقال طائفة : يجب إخراج الخمس من قليل الركاز أو كثيره، على ظاهر الخبر .هذا قول مالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبى عبيد وأصحاب الرأى .

واختلف أصحاب الشافعى فى هـذا الباب فقال إذ هو بالعراق أشبه بظاهر الحديث . وهو هذا القول . وقال بمصر : لايبين إن أوجبه على رجل ، إذا كان أقل مما تجب فيه الزكاة .

قال أبو بكر : الأول أولى بظاهر الحديث . وبه قال جُمَلٌ من أهل العلم .

قال أبو سعيد : لايحضرنى من قول أصحابنا، من تفسير هذا شىء معروف، فيما يجب من قليل ذلك أو كثيره : إلا أنه يوجـد فى معنى قولهم : إنه يشبه الغنيمة وهو يشبه أحكام الغنيمة .

وقد قيل فى معنى قولهم : إنها لاتكون فى أقل من خمسة دوانيق فصاعدا ، أحسب أن معنى هذا القول فى كنوز الجاهلية .

ومن كتاب أبى جابر :

وأما ما أصاب من كنوز الجاهلية،ففى ذلك الخمس على ماتقسم الغنيمة.وأقل مايجب فيه الخمس من كنوزِ الجاهلية ، من خمسةِ دوانق .

وعلامة كنوز الجاهلية : أن يكون فى أوعيتهم ،أو تكون عليه علامتهم .

وكذلك تعرف كنوز أهل الإسلام بعلامتهم .

الباب السادس والأربعون

ذكر وجوب الخمس فى زكاة الحديد والنحاس

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع أهل العلم على أن الخمس فى ركاز الذهب والفضة على ما ذكرته عنهم .

واختلفوا فى وجوب الخمس ، فيما يوجد من كنوز الجوهر والحديد وغيرها .

فقالت طائفة : يجب فى ذلك الخمس ، هذا قول أحمد بن حنبل وإسحاق وأبى عبيد وأصحاب الرأى .

وقال الشافعى فى هذا ، كقوله فى المسألة قبلها .

وقال الأوزاعى : ما أرى بأخذ الخمس من ذلك كله بأسا ، واختلفوا فيه عن مالك ، وأصح قوليه : ما عليه سائر أهل العلم .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

قال أبو سعيد : لا أعلم أنه يحضرنى من قول أصحابنا ، فيما وجد من كنوز الجاهلية ، من الجواهر شيئا معروفا ، يوجب ذلك ، ولكنه إذا ثبت من معنى الغنيمة ، فأشبه معانى ذلك أن يكون مثلها ؛ لأن الخمس من الغنيمة فى جميع الغنائم إذا كانت قيمة تجب فيها الخمس ، بحكم الغنيمة .

***

البَابُ السَّابِعُ والأربعون

ذكر الذِّمِّى يجد الركاز

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : كل من نحفظ عنه من أهل العلم فى الركاز، يجده الذمى الخمس هذا قول مالك بن أنس ، وأهل المدينة ، وسفيان الثورى ، وأهل العراق ، وأصحاب الرأى وغيرهم ، والأوزاعى والشافعى ، ومن تبعهم من أهل العراق .

قال أبو بكر : وكذلك أقول: وهذا يدل على أن خمس الركاز ، ليس سبيله سبيل الصدقات ، لأن الذمى لا زكاة عليه . إنما سبيله سبيل مال الفىء .

قال أبو سعيد : لا أعلم أنه يحضرنى من معانى قول أصحابنا فى هذا شىء ، فى حكمه على الذِّمِّى . ولكنه يوجب عندى حكم ما قال .

***

الباب الثامن والأربعون

فى المعادن

وعن أهل معدن قاضَى عليه بعضهم ، ولم يقاض عليه العامة ، فأراد العامل إتمامهم ، وأعطى بعضهم عاملا آخر . فقلت : فإذا حلف العامل أو حلف أحد من أهل الحصة ، استوجب حِصَّة مَنْ حَلَّفَه ، سواء ، أو تزول حِصَّةُ من حَلَّفَ أنه لم يقاضه ، أم إذا حلف جِباهُهم أنهم قاضوا على عمله ، أو قام عليهم بذلك شاهدَا عدلٍ . فهذه مقاضاة تامة .

فإذا أنكره جباههم واستحلفهم ، فقد بطلت هذه المقاضاة ، إلا أنهم إن أرادوا استحلفوا العامة ، أو أحداً منهم . فما علموا هذه المقاضاة التى قاضاها فلان وفلان .

قال غيره : الذى معنا أنه أراد أن له ذلك أن يحلفه .

ومن جامع ابن جعفر : وقال من قال فى دراهم المعدن وقسمها : إنه إذا خرج شىء من الجوهر ، فحصة المولود فيه .

وكذلك من مات بعد خروج شىء من الجوهر وإن لم يُستعمل بالنار .

وإذا وقع القسم وحُسِبَ المال على السِّهام ، وعرف كم يقع لكل إنسان ، وأخذ من أخذ منهم ، لم يدرك المولود وإنما يكون له فيما يستقبل .

وكذلك الكبير الذى يصح سهمه بعد القسم ، فيدخل فيما يستأنف . ولا نبصر أنه يدرك ما قسم .

الباب التاسع والأربعون

نقل الصدقة من بلد إلى بلد

ومن كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : اختلف أهل العلم فى نقل الصدقة من بلد إلى بلد . فاستحب أكثر أهل العلم : أن يفعل ذلك .

هذا مذهب طاوس وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعى وسعيد بن جبير .

وبه قال مالك بن أنس وسفيان الثورى والليث بن سعد والشافعى وأحمد ابن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأى .

فإن أخرجها وفرقها فى غير بلده فهو جائز فى قول الليث بن سعد والشافعى وأصحاب الرأى .

وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه رد زكاة حملت من خراسان إلى الشام .

وروينا عن الحسن والنخعى أنهما كرّها نقلها من بلد إلى بلد ، إلا لذى قرابة .

وكان أبو العالية يبعث بزكاة ماله إلى المدينة .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا ، بما يشبه معنى الاتفاق : أنهم يستحبون أن لا تحمل الزكاة من بلد إلى بلد غيره ، إلا أن يستغنى فقراء ذلك البلد ، ممن يستحق عندهم الزكاة .

ولا أعلم ذلك يخرج فى معانى الحكم : أنهم يمنعون ذلك إلا من طريق الخطر عليهم من الضمان ، إذا لم تصل الزكاة وتلفت .

ففى بعض معنى ما قيل : إنها لاتحمل على حال .

وفى بعض ماقيل : إنها لاتحمل إلا إلى من لايوجد مثله فى البلد الذى تحمل منه فى الفضل .

وفى معانى الاتفاق ، فيما يخرج عندى من قولهم : إنه لو حملها حامل ، وسلمت وَأدَّاهَا إلى أهلها من السهام[1] : إنه لاضمان عليه . ولا أعلم فى تضمينه لذلك اختلافا فى معنى قول أصحابنا .

ومن جواب ـ أحسب عن أبى الحوارى ـ :

وعن من له دراهم تجب فيها الزكاة : هل يعطى زكاة الدراهم حيث شاء من القرى ؟ .

فهذا يزكى فى قريته أولى من غيرها ، إلا أن يكون فى قريته من لايستحق الزكاة ، فيبعث بها إلى من يستحقها . ولو كان فى غير قريته .

وإن كان فى قرية غير قريته أحد من المسلمين ، من أهل الفضل ، فأراد أن يبعث إليه لفضله ، جاز ذلك إن شاء اللهُ .

---

(١) أهل السهام : يعنى من الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى فى كتابه العزيز . اهـ ناسخ .

وإن دخل شهر زكاته وهو فى سفرة . فإن أخرج زكاته فى غير بلده إن له ذلك ، حيث ما كان إذا وجد من يستحق الزكاة .

مسألة :

قال أبو عبد الله رحمه الله : إن التاجر إذا حمل سلعته من بلد إلى بلد آخر ، زكى تلك السلعة فى ذلك البلد الذى خرج إليه .

وإن كان الناس يجيئون إليه إلى بلده ، فيزكى فى بلده .

ومن غيره :

وسألته عن رجل يؤدى زكاته إلى رجل من أهل دينه ، ممن يدين بدين المسلمين ، إلا أنه ليس من أهل قريته ، ولا ممن يسكنها ؟

قال : لا تُخْرَجُ زكاة قرية إلى غيرها ، إلا أن لا يجد أحداً ممن يدين بدين المسلمين ، فلا بأس .

قلت : فإنما فعل ذلك وهو جاهل ، فعليه الغرم ؟

قال : لا .

قلت : فإن دفع إليه زكاة من قريته ، ولم يحملها إليه ؟

قال : هذا جائز لا بأس عليه .

مسألة :

وسئل عمن تجب عليه الزكاة فى بلد ، فيحملها إلى بلد آخر ، ففرقها على الفقراء : هل يجزى ذلك ؟

قال : عندى أنه يجزى ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً ، إلا أنه لا يؤمر بذلك، وأن تُفَرَّق كل زكاة بلد فى موضعها .

قلت له : فإن تلفت الزكاة وقد ميزها ، فتلفت فى الطريق : هل يضمن الزكاة، أم يجزى عنه إذا ميزها عن ماله ؟

قال : معى أنه قيـل : إنه يضمن ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً . إنه يلزمه إذا حملها من بلد إلى بلد ، إلا أن لا يكون فى ذلك من يستحقها ، على حال حملها إلى أهلها ، فعندى أنه يختلف فى ذلك ، إذا تلفت على هذا .

* * *

الباب الخمسون

فى زكاة الزيتون

من كتاب الأشراف :

وكان الشافعى يقول بقول مالك ، ثم قال بمصر : لا أعلمها تجب فى الزيتون .

واختلفوا فى صدقته كيف تؤخذ ؟

وكان الزهرى يقول : يخرص زيتونا ويؤخذ زيتا صافيا . وبه قال الليث ابن سعد والأوزاعى .

وقال مالك : يؤخذ العشر بعد أن يعصر وبلغ الزيتون خمسة أوسق .

قال أبو سعيد : لا أعلم من قـــول أصحابنا أن الزكاة فى الزيتون حبًّا ولا عصيرا .

***

الباب الواحد والخمسون

فى صدقة العسل

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : اختلف أهل العلم فى صدقة العسل .

فمن رأى فيه العشر : مكحول وسليمان بن موسى والأوزاعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وقال النعمان : إذا كان العسل فى أرض العشر ، ففى قليل العسل أو كثيره العشر .

وقال يعقوب : ليس فيما دون خمسة أو ساق من العسل صدقة .

وفى قول مالك وابن أبى ليلى وسفيان الثورى والحسن بن صالح والشافعى : لا زكاة فيه . وقد روينا ذلك عن عمر بن عبد العزيز .

قال أبو بكر: ليس فى وجوب صدقة العسل شىء حتى يثبت عن النبى ﷺ. فلا إجماع ولا زكاة .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قوله أصحابنا ، بما يشبه الانفاق ، بما قال أبو بكر فى القول الآخر .

* * *

الباب الثانى والخمسون

ذكر الأرض تخرج حبا وقد ادّان صاحبه

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فيمن أخرجت أرضه حبا ، وقد ادّان صاحبُه عليه .

فقالت طائفة : يقضى دينه ، ويزكى ما بقى إذا كان فيما يبقى الزكاة . هذا قول عبد الله بن عمر وابن عباس ومكحول . وبه قال سفيان الثورى وشريك وإسحاق بن راهويه وأبو ثور .

وقال أحمد بن حنبل : لا يزكى ما أنفق من ثمرته خاصة .

وأوجبت طائفة فى ذلك العشر ، ولم تسقط عنه مما ادّان عليه . هـذا قول الزهرى ومالك بن أنس والأوزاعى وابن أبى ليلى والحسن بن صالح وهو يشبه مذهب الشافعى المشهور من قوله ( )[1] فلا صدقة عليه . وإن كان لا يعلم إلا بقوله لم تقبل دعواه .

قال أبو بكر : وهذا إلى الخروج من المذهبين أقرب . وبالقول الأول أقول .

قال أبو سعيد : إنه يخرج فى عامة قول أصحابنا . إن زكاة الثمار لا تحطّها الديون عليها . وإن الزكاة من رأس المال ، والدين عليه فى ذمته ، فى جميع ما ادان عليها .

---

(١) مابين القوسين بياض بالأصل . اهـ ناسخ .

ومعى أنه يخرج فى بعض القول : أنه إن كان الدين من جنسها ، فحل عليه قبل وجوبها كانت مستهلكة بمعنى ثبوته عليها .

وإن كان من غير جنسها ، أو حل عليه من بعد وجوبها عليه ، ولو كان من جنسها لم تحط عنه زكاتها ، ولا منها .

ومعى أنه يخرج من قولهم : إنه إن كان دينه ذلك على عياله ، كان مرفوعا له من الزكاة .

وإن كان من غير ذلك كان ما كان من جنسها لم تحط عنه .

وأما ما بقى من بعد الدين إذا ثبت أن يحط عنه من الزكاة ، ففى بعض قولهم عندى : أنه فيما بقى الزكاة إن كان مما تجب فيه الزكاة . ولا تجب إذا وجب فى جملة الثمرة الزكاة ، إذا كان الباقى مما تخرج منه الزكاة من غير تكاسيره .

وفى بعض قولهم : إذا وجب رفع الزكاة منه ، لم يكن له فيما بقى زكاة حتى تبقى ما تجب فيه .

ومن غيره :

ومعى أنه يخرج فى بعض ما قيل : إن الزكاة من الثمار . ولا يطرح منها الدين . وأن تؤدى الزكاة من الثمار قبل الدين . وإن فعل ذلك ابتغاء ما عند الله ووافق فى ذلك رضاء الله ، فهو عندى أفضل إن شاء الله .

مسألة :

قلت : فالرجل يكون معه الإبل والبقر غير سائمة، يحول الحول عليه ، وعليه دين ، وطلب أن يحسب له من ماشيته ويأخذ من الباقى .

قال : لا يطرح عنه إلا من التجارة . وأما الماشية فلا يطرح عنه دينه .

وكذلك إذا أصاب من زراعته ما تجب فيه الزكاة ، وطلب أن يطرح عنه دينه، فلا يطرح عنه وعليه الزكاة ، إلا أن تكون هذه السائمة فى يده للتجارة . فأقول : يطرح عنه دينه ، ويؤخذ منه قيمة الباقى منها إن وجب فيها الزكاة .

مسألة :

ومن الأثر : مما يوجد عن جابر عن ابن عباس، فى الرجل يستقرض، وينفق على أهله وعلى ثمرته ، قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض ، فيعطيه ، ثم يزكى ما بقى .

وقال ابن عباس : يقضى ما استقرض على الثمرة من الثمرة ، ثم يزكى ما بقى .

* * *

الباب الثالث والخمسون

فى وقت الزكاة

وعن أبى الحوارى : وعمن كانت عليه زكاة ، وكان يخرجها فى المحرم ، فأخرها حتى دخل عليه ربيع الأول ، ثم أخرجها فإذا حال عليه الحول ، ثم رجع يخرجها فى المحرم ، كما كان يخرجها من قبل ، أو يرجع يخرجها فى ربيع الأول . بل وقته فى شهر المحرم . وإنما يخرجها فى شهر المحرم .

• • •

الباب الرابع الخمسون

فى المفاوضة فى الزكاة

وَعَن المفاوضة بين الزوجين ما حَدُّهَا ؟

قال : حدها أن تخلط الثمرة ثم لا تسأله عن شىء ، ولا تحاسبه على شىء حمل بعضهما على بعض .

قلت : فإن لم تسائله ، وساء لها هو وحاسبها ؟

قال : إذا فوضت مالها فى يده، وخلطت ثمرتها معه، حمل بعضهما على بعض . ولو حاسبها هو ، إلا الورق ، فإن الورق لا مفاوضة فيه .

ولو أن أحدهما كان معه مائتا درهم إلا خمسة دراهم ، ثم خلطها مع الآخر ، ما كان فى المائتين إلا خمسة دراهم زكاة .

مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وعن إخوة لهم مال ، ومسالهم مقسوم . وكل واحد منهم أرضه عن حدة ، فأخذوا عاملا يعمل لهم . فإذا داسوا حَبَّهُم ، تفاوضوا فى طعامهم ومؤنتهم . هل فى هذه الزراعه زكاة ، إذا بلغت فى جملتها الزكاة ؟

فعلى ما وصفتَ ، فإذا كان البذر والماء، على كل واحد منهم مايجب عليه من البذر وما يجب عليه من المـاء ، فليس هؤلاء بمتفاوضين . ولا زكاة عليهم ،

ولو جمعهم الطعام ، حتى يكون الماء واحداً والبذر واحداً ، متفاوضين فى البذر والماء . فعند ذلك يحمل بعضهم على بعض ، وتجب عليهم الزكاة .

وإذا كان الزوج هو الذى يَلِى أَمْرَ المالِ جميعا ، وأمره فيه جائز ونهيه ، ويفعل فيه ما شاء بغير رَأى المرأة . فهذه مفاوضة يحملان على بعضهما بعض .

وإن كانت المرأة تَلِى أَمْرَ مالها ، لم يحمل بعضهما على بعض ، وكان على كل واحد منهما ما تجب عليه من الزكاة ، والعامل تبع لهما ، إذا كانا متفاوضين .

ومن غير الكتاب :

فالذى أحفظ ، عن أبى سعيد فى العامل اختلاف. فبعض يقول: إنه تبع لرب المال إذا وجب على صاحب المال الزكاة ، كان العامل تبعاله .

وقال من قال : لا يكون العامل تبعا لرب المال ، إلا أن يصيب العامل ما تجب فى حصته الزكاة ثلاث مائة صاع ، فحينئذ تجب على العامل . وروى هذا القول عن عزان بن الصقر رحمه الله .

وقال أبو سعيد : إنه قول يعجبه العمل به . ولكن قال : لا أحب مخالفة الأثر مما يوجد فى الذى جاء عن أصحابنا .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : والمرأة أيضا وزوجها ، يحمل بعضهما على بعض فى صدقة الثمار إذا كانا متفاوضين .

وقال من قال : المفاوضة أن يكون مالها فى يده يفعل فيه ما أراد .

مسألة :

وعن أبى على رحمه الله فى أخوين زرعا أرضا مقسومة بينهما ، ولهما أرض أخرى لهما فيها عمل . فإذا اجتمع العمل والزراعة بلغ فيها العشر .

قال : إن كانت زراعتهما مخلوطة ، وهما متفاوضان ، جمع العمل والزراعة وأخذ منه الزكاة .

وإن كان يعرف كل واحد حصته ، ويجمعانه بعد ذلك ، ويأكلانه فلا يجمع عليهما ذلك ، حتى يكون فى حصة كل واحد الزكاة .

مسألة :

وعن أبى مالك : الزوج وزوجته من الثمرة ، لا يحمل المال جميعا حتى يكونا متفاوضين ، تاركة مالها فى يده ، يأمر وينهى ويقبضه . فإذا كانت تعرف غلة مالها وتفعل فيه ما تشاء ، فلا يحمل مالها على ماله .

مسألة :

وعن امرأة لها بعير ولزوجها أربعة أبعرة . فإن كانا متفاوضين ، ففيهما الصدقة .

مسألة :

وعن أبى إبراهيم قلت : يجوز للرجل وزوجته أن يحملا بعضهما عن بعض فى الزكاة .

قال : نعم ، وأما الحلى والورق ، فلا يجوز ذلك .

قلت : فما المفاوضة ؟

قال : إذا باع مالها لم تغيَّر عليه .

فصل

وقال عدى بن زيد :

أفاوضهم مالى بغير نكيثة علمت المنايا طارقات فواجعا

أفاوضهم مالى أى أجعل مالى مع مالهم ، المفاوضان : الشريكان اللذان قد خلطا مالها ، والنكيثة : الغدر ، فواجع : أى تأتينا المنايا على غرة .

وعن أبى الحوارى : وعن رجل عليه زكاة من تجارة ، ولزوجته حُلىٌ ذهبٍ وفضة ، تصل عشرة مثاقيل أو أكثر .

فاعلموا أن الزوجين لا يحمل بعضهما على بعض فى الورق ، كانا متفاوضَين . أو غير متفاوضين وإنما ذلك فى الثمار إذا كانا متفاوضين . فهذا الذى نعرف فى قول المسلمين ، وأدركناهم عليه .

مسألة :

فى الزوجين يتفارقان أو يموت أحدهما : وقد زرع فى ماله ومالها ، فإن كانا متفاوضين فى مالها فى حياتهما . فإذا حصد الثمرة على المفاوضة ، ففى جملتها الزكاة .

فإن كانا متفاوضين ثم افترقا قبل حصاد الزراعة . أو مات أحدهما ، فقد بطلت المفاوضة ، إلا أن يكونا شريكين فى الزراعة .

مسألة :

أبو الحوارى فى زوجين متفاوضين ، إلا أنهما لا ينفذ كل واحد منهما من مال صاحبه إلا بإذنه . وإنما أمرهما على نحو الحل لبعضهما بعض. فإن كان مخلوطا لا تمييز فيه حمل جميعا على الصدقة .

وإن كانت الثمرة مميزة ، وعارف كل واحد منهما ثمرة ماله ، فعلى كل واحد منهما زكاة نفسه ، ولا يحملان .

مسألة :

وسألت أبا سعيد عن المفاوضة بين الزوجين إذا تفاوضا فى مالهما: ماتكون هذه المفاوضة بمنزلة الإباحة منهما لبعضهما بعض، أم بمنزلة العطية ما لم يحرز للمعطى ؟

قال: ليس معى أنهما بمنزله أحدهما فى التسمية؛لأن هذا كله بالكلام وداخل بالأحكام . ولكنها عندى تخرج مخرج الإدلال ؛ لأنها ليست من طريق الفعل من رب المال . وإنما هو من تركه على ما يخرج اطمئنانة القلوب حله من قلبه ، فهى خارجة مخرج الإدلال عندى ، والله أعلم .

قلت : فتقع المفاوضة فى إزالة الأصل والفروع والثمـــار ؟ أم إنما المفاوضة فى الفروع ، وليس تقع فى الأصول ؟

قال : كلما وقع عليه وفيه حكم اطمئنانة القلوب من إزالة الأصل أو فرع ، فهو خارج مخرج المفاوضة فى أول المسألة : إنها تخرج مخرج الإدلال . وإنما يقـع الإدلال بحكم اطمئنانة القلوب .

قلت له : فالمفاوضة كلام يحتاج فيه المتفاوضان إليه ، ولا تثبت لهما المفاوضة إلا به . أم إنما ذلك على المفاوضة على اطمئنانة القلوب بغير كلام ؟

قال : المفاوضة تقع على معنيين عندى ، بالحل والإباحة بحال ، حتى يأتى على سبيل المفاوضة بالقول أو الشاركة والمسالمة على ما لا تشك القلوب، على الرجا من بعضهم بعض ، ومن طيبة النفس .

قلت له : فإذا قايض الزوج بمال زوجته أحدا من الناس ، بعد المفاوضة،وهى حاضرة ولا تغير ولا تنكر ، هل يجوز ذلك للمقايض للزوج ؟

قال : معى أنه إذا ثبتت المفاوضة فى مالهما ، مثل ما فعل فى مالها حكم المفاوضة جاز ذلك ، وإلا فهو كغيره من الناس لأنه غيره .

قلت له : فمن علم بمفاوضة زوج ، ومفاوضته هو وزوجته ، وتسمّى به ويشمره ، وهلك الزوج ما يكون حكم ذلك المال ؟ للزوجة أو ميراث لورثة الزوج ؟

قال : حكم المال المفوض ، وهو يدل على مال الزوجة حتى يصح غير ذلك .

قلت : فإن قايض الزوج رجلا ، قد علم بمفاوضة الزوجين لبعضهما بعضا . فلما أن تقايضا بالمالين ، أنكرت الزوجة ذلك القياض ، ولم ترض به ، هل ينتقض القياض ؟

قال : أما فى الحكم فهو مفتقض ، وغير ثابت فى الحكم وأما فى الحل فإذا علم المقايض بمفاوضتهما ، جاز ذلك له فيما بينه وبين الله .

ومن غيره :

مسألة :

وعن رجل زوّج ابنه ، وهما فى منزل أبيه ، وهما فى متزل واحد ، وطعامهما واحد . ولكل واحد منهما مال معروف ، لم يبلغ على واحد منهما الزكاة ، أو بلغ على أحدهما الزكاة ، ولم تبلغ على الآخر ، فإنما الزكاة على من بلغ عليه حق الزكاة.

مسألة :

وإذا بلغ ما عند الرجل وامرأته مائتى درهم ، ففيه خمسة دراهم .

ومن غيره : وقال من قال : إن الورق والذهب لا يحمل بعضهما على بعض فيه ، ولو كانا متفاوضين .

مسألة :

ومن غيره : من جواب أبى عبد الله محمد بن روح رحمه الله : وعن رجل له زوجة ببلد غير بلده ، ولها مال ببلدها ، لا تجب عليها فيه الزكاة ، وله هو مال فى بلده ، لا تجب عليه فيه الزكاة ، وهى مبيحة مالها له . فاعلم أنهما إذا كانا متفاوضين ، وكانا المال لهما جميعا ، ومؤنة المال يقوم بها واحد منهما ، أو هما جميعا على المفاوضة . هل وجب فى المالين إذا جمعت ثمرتهما الزكاة ؟ رأيت الزكاة على هذه الصفة واجبة فى أموالهما .

مسألة :

وقال : كان وائل وموسى يقولان : على الرجل زكاة ما سُدَّ عليه بابُه من بينه وامرأته ، إذا كانت المرأة مفوَّضة .

وقال بشير : ليس عليه حلى امرأته .

مسألة :

وعن رجل له زراعة تجب فيها الصدقة ، وله ولد يجلب فى أموال الناس : هل يحمل ما كان لولده الذى جلب فى مال غيره ، على ما كان له ، وتؤخذ منه الصدقة ؟

قال : إذا كان الولد فى حجر الأب حمل عليه ما كان لولده .

مسألة :

وعن أيتام تكفلهم والدتهم ؛ دفعت أرضهم إلى عامل فخلط زرعها أعليهم زكاة فى جملتها ؟

قال : ليس على اليتامى ضمة ، حتى يبلغ فى نصيب كل واحد منهم الزكاة .

مسألة :

اختُلِف فى المفاوضة . فقول : تجب بها الزكاة وتحمل .

وقول : لا يجب بها حمل ولا تحمل إلا بالمشاركة فى الأصل والثمرة .

مسألة :

ومن غيره : وسألته عن المفاوضة بين الاثنين : هل يحمل مال بعضهما

على بعضهما فى الزكاة ، فى الثمار وغيرها ، من الدراهم والدنانير والذهب والفضة ؟

قال : أما الزوجان ، فمعى أنه قد قيل : يحملان فى كل شىء . وغيرهما عندى مثلهما ، إذا ثبتت المفاوضة .

ومعى أنه قد قيل : لا يحملان فى الذهب والفضة ، ويحملان فى الثمار والماشية.

وقيل : لا يحملان فى الماشية ، وإنما يحملان فى الثمار .

وقيل : لا يحملان فى شىء ، ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع من أجل الصدقة .

وقول : إن المفاوضة إذا كانت الثمار مختلطة ، يفعل فيها الزوج ما أراد ، وليس لزوجته فى ذلك رأىٌ . والمفاوضة فى الثمار . ولكل واحد أصله ، إلا أن الزوج قائم على المال يفعل فى الثمرة ما أراد . وأما الأصول فلا يجوز فعله .

* * *

الباب الخامس والخمسون

الزكاة من الدين والسلف والمضاربة وما أشبه ذلك

وسئل عن رجل غنيّ له دين على رجل ، يقدر على قضاه إن لو اقتضاه ، غير أنه لم يعطه شيئاً ، وحل وقت زكاته ، هل يحمل هذا على ما فى يده ؟

قال : معى أنه قيل : إذا كان على قدرة من أخذه متى شاء ، كان عليه زكاته . فإن شاء أخذه ، وإن شاء تركه وأدى زكاته .

قلت له : فالدين يكون لرجل على رجل : هل يكون عليه أن يطلبه إليه ؟ أم على المدين أن يعطيه ؟

قال : ليس عليه طلبه . وعلى المدين أن يسلّم إليه دينه ، إذا وجب عليه ، وقدر عليه .

مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله ، فى رجل سلّم إلى رجل ألف درهم . وقال له : بع واشتر ، ولك ربحه كله . ولا ضمان عليه فيه .

فمعى أنه لا يثبت عليه ذلك الشرط ، وعليه الضمان . أعنى المضارب لرب المال .

قيل له : فزكاة ذلك المال على الدافع ؟ أم على المضارب ؟

قال : معى إذا ثبت معنى الضمان كان المضمون عليه دينا .

وقيل : يُلقى عنه دينه الحالُّ عليه ، ثم يزكى ما بقى من ماله .

وقيل : عليه الزكاة ويؤدى كيف شاء .

وقيل : إن أراد قضاء شىء منه فى سنته أُلقِىَ عنه ، وإن لم يرد قضاءه فى سنته أن عليه الزكاة كلها .

مسألة :

وعن التاجر إذا كان له سلف على الناس بشىء من الثمار ، ويحل أجل السلف قبل محل زكاته ، فلا يَخرُجُ له سلفه ، إلى أن تحل عليه الزكاة ، أعليه زكاة قيمة ذلك السلف الذى له على الناس ؟ أم زكاة قيمة الدراهم التى أسلف بها ؟ أم لا زكاة عليه فى ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل : يزكى عن السلف إذا حل ، وكان على قدرة من أخذه .

وقد قيل : يزكى عن رأس المال ما لم يقبضه .

* * *

الباب السادس والخمسون

زكاة الديون

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى وجوب الزكاة فى الدين المأخوذ عن ذلك .

فقالت طائفة : يؤدى زكاة ما كان يقدر على ما يرجى أخذه لكل سنة. هذا قول عثمان بن عفان وابن عمر وجابر بن عبد الله وطاوس وإبراهيم النخعى وجابر بن زيد والحسن البصرى والزهرى وميمون بن مهران وقتادة وحماد بن أبى سليمان والشافعى وإسحاق وأبى عبيد .

وقالت طائفة : يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة، كذلك قال عطاء بن أبى رباح وسعيد بن المسيب وعطاء الخراسانى وأبو زياد ومالك بن أنس .

وقالت طائفة : يزكيه إذا قبضه لما مضى من السنين . هذا قول سفيان الثورى وأحمد بن حنبل وأبى ثور وأصحاب الرأى ، غير أنهم قالوا : يزكى فى السنة الثانية بعد أن يطرح مقدار زكاة ما وجب فى السنة الأولى . وقد رويفا أخباراً عن الأوائل : أنهم قالوا : لا زكاة فى الدين حتى يقبضه صاحبه ويحول عليه الحول من يوم قبضه . هذا عن ابن عمر وعائشة أم المؤمنين وعطاء وعكرمة .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا فى الدين الحالّ ، إذا كان على المَلِيّ الوفىّ ، وكان صاحبه على مقدرة من أخذه : إن فيه الزكاة قبضه أو لم يقبضه ، فإن شاء قبضه وزكاه . وإن شاء زكى عنه ، إذا كان على مقدرة من أخذه ، ولا أعلم فى هذا الفصل بينهم اختلافا من الديون إلا فى الصداق العاجل من الذهب والفضة ، فإنه يشبه فيه معنى الاختلاف ، ما لم يُقبَض فى معانى قولهم ، دخل الزوج بها أو لم يدخل .

وأما سائر الديون فمعى أن فيه الزكاة عندهم ، حتى إنه يخرج فى قولهم عندى إنه لو كان على ملىّ غير وفىّ ، وكان إذا رفع عليه أدرك حقه بالمحاكمة . وإن لم يحاكمه ، لم يقدر على أخذه أنه يخرج فى بعض قولهم : إن عليه الزكاة .

وفى بعض قولهم : لا زكاة عليه ؛ لأنه لا يقدر على أخذه ، إلا بما يكون موضوعا عنه إن أراد فى الأصل . وأشبه المعانى فى قولهم إذا ثبت فيه الزكاة إذا كان يقدر عليه بالمحاكمة ، ما لم يدخل عليه فى ذلك تقية ولا ضرر .

مسألة :

ذكر زكاة الدين المؤيس منه

قال أبو بكر : واختلفوا فى الدين المؤيس منه ، فقالت فرقة : يزكيه لما مضى إذا قبضه ، كان سفيان الثورى وأحمد بن حنبل يقولان : يزكيه لما مضى .

وقال عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى والليث بن سعد والأوزاعى : يزكيه لسنة واحدة .

وكذلك قال مالك بن أنس فى المال الذى غصبه ، أو ظلمه بشىء ، ثم رد عليه .

وكان قتادة يقول : لا زكاة فى المال الضمان وينجو منه .

قال إسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور : الضمان العائب الذى لا يزكى .

وقال الشافعى : فيها قولان : أحدهما: أن لا زكاة عليه لما مضى حتى يحول عليه الحول ، من يوم قبضه صاحبه ، أو تكون عليه الزكاة لما مضى ، وقال أصحاب الرأى ، فى المال يغلب عليه العدو أو يقبضه المرء : لا زكاة عليه فيه .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا فى هذا الفصل ، نحو ما حكى من الاختلاف . ففى بعض قولهم : إنه يزكيه لما مضى من السنين ، قليلا كانت أو كثيراً .

وقال من قال : إنه يزكى لما مضى لسنة ، ثم يستقبل زكاته ، فيزكيه إذا حال حوله .

وقال من قال : ليس عليه فيه زكاة ، حتى يحول حوله من بعد أن قبضه ، ويخرج معه كأنه فائدة استفاده .

ويشبه فيه عندى ما حكى عن الشافعى من أحد معنيين : إما بمنزلة الفائدة ، وإما أنه مال بزكاته ، فيزكى عما مضى .

وأشبه فيه بمعنى الأحكام على قول من يقول: إن الزكاة شريك، إن الزكاة فيه لما مضى ؛ لأنه قد علم أن فيه الزكاة متى وجد المال وجده بزكاته .

وإن لم يكن متعبَّداً بأداء زكاة المعدوم، فإنه متى وجده وقدر عليه، كان مالاً بزكاته ، كما أنه لو كان له مال ولغيره فمتى وجده وقدر كان لشريكه .

وعلى قول من يقول : إن كان الضمان على ربها ، فيشبه فيه عندى أنه لم يستطع أداء الزكاة ، وزال عنه حكم المخاطبة لما مضى ، إذا كان فى حال العدم . فإذا وجده كان كأنه مال مستفاد . وقد انتقضت أحواله ، التى كان يعمل بها فيه ، إلا أن يكون له مال غيره . فإنه يحمله عليه ، إذا كان وقت زكاته فى قول أصحابنا .

ولا يبين لى فى الفائدة فى قولهم : اختلاف إلا انها محمولة على المال فى وقت الزكاة ، ومن أى وجه كانت الفائدة .

مسألة :

اختُلِفَ فى زكاة الآجل من الدين غير السلف .

فقول : لا زكاة فيه حتى يُحْمَلَ ويُقْبَض .

وقول : فيه الزكاة من رأس مال باعه من العروض .

وقول : إذا حل وجبت فيه الصدقة لما مضى من السنين .

وقول : ليس فيه إلا حتى يحل ، ويقدر على أخذه بمحله .

وأما السلف فقول : يؤدى من رأس ماله ، مالم يحل . ولو حل حتى يقبض .

وقول : حتى يقبض .

وقول : إذا حل أدّى عنه .

وقول : حتى يقبضه . فإن حل ولم يقبضه أدّى عن رأس ماله مالم يقبضه ، حتى يحل ويقبض .

مسألة :

وعن امرأة جرى بينها وبين زوجها فراق فاصطلحا على أربع مائة درهم، ولها حلىّ قد كانت تؤدى عنه ، فاصطلحا قبل محـــل صدقتها ثم جاءت صدقتها ، فطلبت إلى مطلقها ، فاعتذر بالعسر وهو معسر، غير أنها إن رفعت عليه استوفت. ولـكن كرهت أن ترفع عليه ، وتركته إلى أن يوسر ويعطيها . فرأى الشيخ عليها الزكاة مع حليها .

ومن غيره :

مسألة :

وقد قيل فى مثل هذا : إنه ليس عليها زكاة فيما على المطلق ؛ لأنه قيل : ليس عليها الزكاة ، إلا إذا كانت على قدرة من أخذه ، متى شاءت أخذته . وهذا إذا لم ينصفها من نفسه إلا أن ترفع عليه ، فليس ذلك بإنصاف ولا تلك على مقدرة من أخذ حقها .

وقد قيل فيه أيضا : الزكاة إذا كانت إذا رفعت عليه وصلت إلى حقّها .

مسألة :

عن هاشم ومسبّح : وعن رجل فى يده مضاربة لرجل دراهم، فاشترى أربعين شاة ، يريد بها الربح ، فبقيت الغنم فى يده ، حتى حال عليها الحول : ماترى عليه من الزكاة : من الدراهم أو من الغنم ؟ .

فقالا : تُقَوَّمُ الغنم ثم يعطى الزكاة من الدراهم وهو رأيهما .

قلت : فإن كانت قيمة الغنم أقل من مائتى درهم ؟ قال : ليس فيها شىء .

قال أبو عبد الله : إن بلغ فيها الزكاة ففيها شاة . وإن لم تبلغ ، وكان له دراهم غيرها قومت الغنم ثمنا ، ثم حملت الدراهم على ثمن الغنم . فإن بلغت مائتين ففيها الزكاة .

مسألة :

ويروى عن موسى . أو قال : بلغه أن موسى قال : إنه لم ير على المرأة فى نقدها زكاة مالم تقبضه .

ومن غيره :

مسألة :

قال : نعم . وذلك إذا لم تكن على قدرة من أخذه . فإذا كانت على قدرة من أخذه . فقد قال من قال : إنه بِمَنْزِلَةِ الدين ، وعليها فيه الزكاة . وقد قيل بالقول الأول .

مسألة :

ومن جواب أبي المؤثر رحمه الله : وعن دين لك على قوم لا يعطونك إياه ولا أنت تطلبه إليهم . فَسَألتَ : هل عليك فى هذا الدين زكاة ؟ .

قلتَ : وإنما كان هذا الدين لوالدك هو الذى دَيَّنَ الدَّيَّانَ حتى مات ، ثم لم يعطوك أنت شيئا . ولا طلبته إليهم : هل عليك فيه زكاة ؟ .

فإن كنت على مقدرة من أخذه إذا طلبته . فإن عليك فيه الزكاة . وإن كنت لا تقدر على أخذه ، ولا تصل إلى إنصاف ، أو يكون الغرماء مفاليس ، فليس عليك فيه زكاة .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : ومن كان له دين على مفلس أو على من لا يرجوه ، فلا زكاة عليه فيه حتى يقبضه ، ثم يعطى ما لزمه له من الزكاة فيما مضى .

وكذلك إن ذهبه مال من بر أو بحر ثم وجده ، أو كان له فى موضع ولم يعلم ، أو كان معه شيء له أقل من مائتى درهم ، فلم يخرج زكاة ذلك ، أو ذهب الآخر فإذا عاد إليه ، فإنه يخرج ما لزمه من زكاته لما مضى . وعلى هذا كل ما كان من هذا الباب .

وقال بعضهم : لا زكاة فيه إلا لِسَنَةٍ . والرأى الأول هو الأكثر وأحب إلىّ .

مسألة :

وسألت أبا عبد الله رحمه الله : عن رجل كان معه خمس مائة درهم يزكيها ، فاشترى بها متاعا ، وباعه بألف درهم إلى عشر سنين ، يحل له كل سنة من الألف مائة درهم .

قال : فإذا جاء وقت زكاته . وقد حل له من حقه مائة درهم أخرج زكاتها ، ثم كلما أخذ مائة درهم ، أخرج زكاتها ، حتى يستوفى الخمس مائة درهم التى هى رأس ماله .

فإن جاء الحول فأخذ مائة درهم من الربح . وقد أتلف الخمس مائة ، درهم ، لم يكن عليه فى المائة درهم زكاة ، حتى يحول على مائتى درهم منها حول ، وهما فى يده ، وقد حلت له ، أو كانت الخمس مائة درهم التى هى رأس ماله ، لم يزكها قبل ذلك ، فلا زكاة عليه فى المائة التى يأخذها ، حتى يحول على مائتى درهم منها حول وقد قبضها ، أو حلّتا له عليه .

وفى موضع آخر : عن أبى عبد الله فى هذه المسئلة قال : يقوّم عليه الطعام والسلعة التى اشتراها بهذه الخمس مائة درهم ، إذا جاء وقت زكاته ، ثم تؤخذ قيمة زكاة ذلك .

فإذا جاء الحول قُوِّمَ عليه ذلك الطعام ، أو السلعة ، ثم يطرح ما كان أخذ منه الزكاة فى العام الماضى . وما أخذوا إن كان تلف ما أخذ طرح عنه زكاة

ما أخذ . فإن كانت فى يده جُمِلَت عليه ، ثم أُخِذَ منه الزكاة مما بقى . هكذا فى كل سنة حتى يحل الحق .

مسألة :

فيمن حضرت زكاته ، وله حب فى بلد آخر يباع له . فإن كان من سِلَع تِجَارَته ، كان عليه الزكاة فيه متى وصل إليه ، إذَا خاف عليه خطر الطريق ، وبَعَثَ به من قبل مَحَلِّ زكاته ، لأنه لا تلزمه زكاته إذَا صار فى مَوضِع خَطَر قبل محل الزكاة .

وإن لم يخرج هذا الشىء من موضع الأمن عليه ، إلا بعد محل الزكاة ، فعليه زكاته فافهم تقدير الفصلين والتمييز بينهما .

وإن كان هذا الشىء من ثمار أصول ملكها ، أو إجارات مستأجريها ، فليس عليه زكاة فى أثمانها ، إذا كان بيعها من بعد أداء زكاة ماله إلى أهلها .

وإن بيعت هذه الأشياء ، وزالت بعقدة البيع ، من قبل محل الزكاة ، وصار ثمنها دَرَاهِمَ أو ذهبا ، فعليه الزكاة متى وصلت من موضع الخطر .

وكذلك إن بيعت بعد محل الزكاة ، ولو بقى عليه درهم من الزكاة ، فعليه الزكاة ولو كان من ثمرة ماله .

مسألة :

ومنه : وكل من لم يكن له إلا دين آجِلٌ من صداق امرأة أو غير ذلك ،

فلا زكاة فيه حتى يحل ، ثم يحول عليه حول مذ حل . ثم تؤخذ منه الصدقة ، إذا بلغت فيه .

وإن كان صداق آجل لامرأة على زوج لها مفقود . فإذا اعتدّت منه ، وأماته المسلمون ، وقسم ماله بعد أربع سنين . فإذا حال عليها الحول من ذلك الوقت ، وجبت فيه الصدقة ، إذا كانت تبلغ فيه .

مسألة :

وعن أبي سعيد فيما أحسب : وفيمن يؤدي زكاة ماله في شهر معروف ، فيُعطِي رجلا رأس مالٍ مضاربةً ، فيجيء وقت زكاته . قلت : أعليه أن يخرج زكاة ما سلّم إلى الرجل مع زكاته ؟

فعلى ما وصفت . فإذا علم سلامةَ ماله في يد المضارب ، كان عليه أن يخرج عن زكاة ذلك . ولو كان ذلك لم يحل عليه الحول مع المضارب ، وليس للمضارب هاهنا دخل في زوال الزكاة ، ولا وجوبها . وإنما هذا ما زال من ماله .

فإن علم أنه سالم أدّى عنه ، وإلا فليس عليه أن يؤدي عنه حتى يعلم بسلامته .

فإذا علم بسلامته أدّى عنه ، على ما هو عليه ، وعلى ما كان على ذلك اليوم زائدا أو ناقصا . فافهم ذلك .

قلت : وكذلك إن أعطى رجلا دراهم مضاربة ، فضرب بها وربح : أترى عليهما الزكاة .

فليس على المضارب زكاة حتى يبلغ الذى له مائتى درهم ، ويحول على ذلك الحول ، وهو فى يده منذ بلغ مائتى درهم .

وأما ما استحقه رب المال من تلك الدراهم ، بربح أو برأس ماله . فإذا جاء وقت زكاته حمل جميع ذلك على جملة ماله، وأدّى الزكاة على حسب ذلك لبث المال مع المضارب قليلا أو كثيراً . فافهم ذلك . والله أعلم بالصواب .

مسألة :

بعد جواب لأبى على لأبى مروان أرجو أنها عنه: وسألت عن امرأة تؤدى فى شهر معلوم ، فتزوجها رجل بعاجل وآجل ، وهى على قدرة من أخذ العاجل: أيحمل العاجل على ما فى يديها من حلى أو ورق .

فاعلم أنا أدركنا الناس ، ولانعرف النساء يُحَاسَبْنَ على عاجل صداقهن قبل أن يُعْطَيْنَهُ .

مسألة :

ومما أحسب عن أبى على رحمه اللهُ : وعن رجل جرح رجلا ، وثبت الجرح بالبيّنة . وفرض الجرح أرشا وإن صاحب الجرح لم يطلب حقه ، حتى حال عليه الحول .

فإذا فرض أرش الجرح دراهم ، وحال عليه الحول ففيه الصدقة، إلا أن يكون عرضا ، فلا زكاة فى العرض .

وإن كان الذى عليه الأرش مفلساً ، فلا زكاة إلى يوم يؤخذ . فإذا أخذ حقه ففيه الزكاة .

مسألة :

وعن رجل يتجر فى أزكى ، فأسلف رجلا من أهل منح بُبرّ ، وحل الحق ، ووكل فيه رجلا من أهل منح فتقاضاه ، وباع الحب فى وقت محل الصدقة .

فأقول : إن زكاة ذلك الحب تعطى فى أزكى ، إلا أن يحول عليه الحول فى منح . فإن حال عليه الحول فى منح ، أخرج زكاته فى منح .

مسألة :

فيمن تزوج امرأة على أربع مائة درهم نقداً ، فلم يدفعها إليها حتى حال عليها معه حول ، فإن كان مليا فعلى المرأة زكاةُ مائتىَ درهم من أربع مائة وتنتظر بزكاة المائتين الباقيتين حتى يدخل بها فإذا دخل بها أخرجت زكاتها لما مضى .

وقول : ليس عليها فيما مضى زكاة ، لأنها لم تكن مستحقة لها حينئذ ولو طلقها ، وإن الأربع مائة سلّم إليها الزوج ، وبقيت فى يدها ، حتى حالت حولا مذ يوم تزوجها إن كان مليا ، أو مذ يوم سلمها إليها إن كان مفلسا ، فعليها زكاة الأربع مائة درهم يؤديها .

وإن طلقها الزوج من قبل أن يدخل بها ، ردت عليه مائتى درهم ، وهو نصف

النقد . وكان ما أخـــرجت منها من الزكاة من نفسها لأنها يوم أخرجت الزكاة كانت الدراهم لها . وإنما استحقها هو من يوم طلقها .

قال غيره : وقيل : تؤدى عن النصف . فإن دخل بها أدت عن الكل لما مضى؛ لأنها قد قبضته .

وإن طلقها قبل أن يدخل بها ، كانت الزكاة فى المائتين على الزوج ؛ لأنها كانت له حينئذ .

مسألة جَوَاب : ورجل كان يطلب رجلا بألف درهم قال للطلوب : اطَّنِي من ثمرتى بحقك فأخذ منه بألف درهم ، فطلب إليه للصدق الزكاة من الدراهم الألف ، فقال : يَسْوَى ثَمَنَ خمس مائة درهم وإنما اغْتَرَضْتُهُ[1] منه لأنى أطلبه ، ولكنك خذ صدقتك تمرا ، فهو ألْزَمَ نفسه . فالمصدق بالخيار ، إن شاء أخـذ تمرا وإن شاء أخذ دراهم .

قال غيره : ـ أحسب أبو سعيد ـ وذلك إذا كان على قدرة من أخذ ماله ، وليس هو كفافا . وأحب ذلك بعد محل الزكاة .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : ومن كان فى يده مال يزكيه ، وله دين آجل . فقال من قال من الفقهاء : لا يؤخذ من دينه ، إلا أن يحل دينه مع زكاته .

---

(١) اغترض الشيء : جعله غرضه ، والغرض : البغية ، لغة اصطلاحية اه عبد الله بيده .

وقال من قال : يعطى الزكاة مما فى يده ، ومن دينه الآجل ومن قال بذلك على مابلغنا : أبو عثمان .

وفى حفظ أبى صفرة : فى مثل هذا إنه يخرج الزكاة من رأس مال دينه الآجل مع زكاته .

وقال من قال : إذا جاء وقت محل صدقته من الورق ، قبل محل دينه أخرج زكاته فى وقته. فإذا حل دينه أخرج زكاته. وهو قول موسى بن على وعلى بن عزرة وبه نأخذ .

مسألة :

وأما السلف فلا زكاة فيه إلا من رأس ماله ، حتى يقبضه ولو حل .

وقال من قال : إذا حل وأمكنه قبضه ففيه الزكاة . والرأى الأول هو الأكثر .

وأما دين غير السلف ، فإنه إذا كان حالا فى غير توان . وهو مما تجب فيه الزكاة أخرجت منه ولو لم يقبض .

* * *

الباب السابع والخمسون

ما يملك المرء من إجارة عبيده وكراء مساكنه .

ومن الكتاب :

قال أبو بكر : واختلفوا فى الرجل يؤجر عبيده ، ويكرى مسكنه بما يجب عليه من الزكاة . فكان مالك بن أنس يقول : لا تجب فى شىء من ذلك زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه . وبه قال النعمان إذا لم يكن له مال غير ذلك .

وقال يعقوب ومحمد : إذا قبض منها درهما زكّاه . وبه قال أبو ثور .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا : إن الإجارات الثابتة هى بمنزلة الديون ، إلا أنه يختلف عندى فى معانى قولهم فى ثبوت الكِراء ، إذا كانت الإجارة سنين أو سنة أو شيئا معروفا . ففى بعض قولهم : إنه إذا كانت الأجرة صحيحة ، كان للمال مستحقا من حين وقت الأجرة .

وفى بعض قولهم : حتى تنقضى المدة التى وقعت عليها الأجرة من العمل والسكن . ثم حينئذ يستحق المؤجر أجرته . فإذا استحقها بأحد وجهين ، كانت مالا حالًا عندى .

فإذا كان على قدرة من أخذها ، فالقول فيها عندى بمنزلة الدين المأخوذ .

وإن كان لا يقدر على أخذها ، فالقول فيها كالقول فى الدين المؤيس منه ولا يبين لى فى الأجرة فرق غير معانى الديون ، إلا أن يكون ثم سبب ، لم أقف عليه . فالله أعلم .

ومن غيره :

مسألة :

من الحاشية امرأة تزوجت على ماشيةٍ بغير أعيانها ، أو صالح رجل من دماء أو غيره على ماشيةٍ حالّةٍ ، فحال عليها الحول ، فلا صدقة على أحد من هؤلاء ، حتى يملك الشيء بعينه ، وتؤخذ الصدقة من التى هى فى يده . وإنما هو ضامن ماشيته إن شاء أعطى غير ما فى يده ، وإن شاء أعطى مما فى يده . ولو كانت الماشية من المهر والصلح بأعيانها ، وتزكيها المرأة والمصالح فى يده ، أخذت صدقتها وكان كماشية رجل مودوعة . وكانت الصدقة على مالكها إذا حال الحول مذ يوم ملكها .

رجع إلى الكتاب .

* * *

الباب الثامن والخمسون

فيما يقبضه السيد من مكاتبة عبده

قال أبو بكر : واختلفوا فيما يقبضه السيد من مكاتبة عبده . وكان مالك ابن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو ثور وأصحاب الرأى يقولون : لا زكاة عليه في شيء من ذلك حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه .

وقال سفيان الثورى وإسحاق بن راهويه : إذا قبضه أدّى الزكاة لما غاب عنه .

وقال الأوزاعى : إذا حلّت نجومه فأخّرها وهو موسر زكّاه ، وإن كان معسراً فلا زكاة عليه .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : إن المكاتبة بيع من البيوع . وإن شرى المكاتب نفسه من سيده عتقه .

فإن كانت المكاتبة إلى أجل ، فحلها آجالها أو ما كان منها إلى أجل ، وما كان منها إلى غير أجل ، فهو حالٌّ . والحالُّ من الحقوق فكلها عندى معنى واحد .

فإذا كان على قدرة من أخذه بعد محله ، كان فيه الزكاة بمعنى المال الموجود ، وما لم يكن على قدرة من أخذه ، فمعى أنه معنى المال المؤيس منه . وقد مضى القول فيهما جميعا .

مسألة :

وعن رجل ترك مائتى درهم وعليه مائتا درهم دينا ، فزعم أنه ليس عليه فيها زكاة .

مسألة :

من جواب أبى عبد الله محمد بن محبوب ، رحمه الله ، إلى الصلت بن مالك :

وذكرتَ ، رحمك الله ، فى رجل كان له دية على قوم ، وكانوا يَدْعُونه إلى قبضها . فكره إلى أن خلا لها سنون كثيرة ، ثم بدا له قبضها فأخذها .

وقلتَ : إن كان الذين عليهم الدية ، كانوا مفاليس ، إلى أن وقع لهم ميراث ويسار أو رفد ، وأخذ حقه منهم . فإن كان أخذ إبلا ، فلا زكاة عليه فيها .

وإن كان الحاكم فرض له أرشه دراهم ، فأخذها صاحبها دراهم ، فما فرض الحاكم ، فعليه الزكاة من يوم حلت لما خلا إلى يوم قبضت .

وكذلك إذا قبضها من المفلس ، فعليه الزكاة مذ يوم حلت إلى يوم قبضها إذا كانت مائتى درهم أو أكثر ، ويطرح عنه كل سنة ما وجب من الزكاة فى السنة الأولى .

ومن غيره : وفى الحاشية : أرجو أنه أبو سعيد ، قال : وهذا إنما عليه الزكاة فى الدراهم مذ يوم حلت له الدراهم ، مذ يوم حكم بها الحاكم . وإلا فالدية إبل لا زكاة فيها ، إلا أن يحكم بها الحاكم دراهم .

مسألة :

وعن أبى عبد الله إن المرأة تحاسب على زكاة نصف عاجلها ، مالم يدخل بها زوجها . فإذا دخل بها زوجها كان عليها زكاة الجميع .

قال : الذى وجدت عن أبى سعيد فى هذا اختلافا ، فيه رد منه .

وقال من قال : تحاسب على الزكاة إذا كان الصداق حالا إذا جاء وقت زكاتها ، وتكون بمنزلة من له دين على غيره .

وقال من قال : لا تحاسب عليه ، ولا زكاة عليها فيه حتى تقبضه . فإذاقبضته أخرجت زكاة ما مضى . والله أعلم .

مسألة :

وعن رجل باع تمرا إلى سنة ثم جاءت السنة . فقال الشيخ مسبح : لاصدقة عليـــه .

ومن غيره :

قال : نعم قد قيل : لاصدقة عليه فى الآجل حتى يحل قَبضُهُ ، ثم يحول عليه حول مذ حل .

وقال من قال : عليه فيه الزكاة ، ويؤديها عنه كل حول إلى محله .

وقال من قال : عليه الصدقة لما مضى إذا جاء محل الدين .

وكذلك صداق المرأة قال من قال : لا زكاة عليها فيه حتى تقبضه .

وقال من قال : إذا كانت على مقدره من أخذه فعليها الزكاة .

مسألة :

ومعنى أنه قد قيل : عليها زكاة النصف ، لو كانت على مقدرة من أخذه مالم يدخل بها .

فإذا دخل بها كان عليها زكاة الجميع، إذا كانت على مقدرة من أخذه على قول من يقول بذلك .

مسألة :

من جواب أبي على إلى أبي مروان : وعن رجل هلك بعمان ، وله زوجة ، ولها دين عليه دنانير أو دراهم ، قد أثبتها على نفسه بكتاب وشهود ، وزوجته بالبصرة أو بغيرها . فلما هلك ظهر ذلك . وقد خلا لذلك سنون .وعلم أن الزوجة لا دين عليها ، فسئلت عن الزكاة فى السنين الماضية . فقالت الزوجة : إنه لا دين عليها بحجة،أو كانت غائبة .فلاأحب أن يتعرض لما كان لها إن شاء الله عز وجل.

* * *

الباب التاسع والخمسون

فى المعروف فى الزكاة والاقتصاد فى المال

قال أبو المؤثر : رفع إلينا الحديث فى قول الله تبارك وتعالى : « وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات » الآية . فذكر لنا أن ثابت بن قيس ابن شماس الأنصارى خطيب رسول الله ﷺ ، كان له خمس مائة نخلة فجدَّها ثم فتح الباب ، ثم حلف : لا يرد منها سائلا حتى تُوارَى بالحجاب فأمسى وقد أنفقها ، ولم يبق لعياله منها شىء ، فأنزل الله : « وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات » . قالوا : هو الكرم ، منه ماهو معروش مُحَشَّى ، ومنه ما هو قائم على ساقه . « والنخل والزرع مختلفا أكله » .

يقول : وأنشأ الزيتون والرمان متشابها وغير متشابه « كلوا من ثمره إذا أثمر » سمعت بعض المفسرين يقول : « كلوا من ثمره » النخل الرطبَ والعنب : العناقيد الرطبة ، ثم قال : « وآتوا حقه يوم حصاده » إذا أينع وصار الرطب تمرا يابسا ، وصار العنب زبيبا يابسا .

وقد اختلف المفسرون فى حقه يوم حصاده ، فقال بعضهم : الزكاة المفروضة .

وقال بعضهم : هو حق غير الزكاة المفروضة ، تعطى عند صرام النخل والزبيب والزرع ، شيئا مرضوخا شيئا ، مسمى بكيل وبوزن .

وقد كان محمد بن محبوب يرى ذلك ، إلا أنه لم يكن يراه فى مال اليتيم ، ولا مال الغائب .

وقد حدثنى بعض من حدثنى : أن عبد الله بن على كان يعمل للناس . فسأل الشيخَ بشيرا عن المعروف . وقال له : قد يأتينى الرحم . ومن أحبُّ أن أرتفقه ، فقال بشير : من الضبط إلى الضبطين فى جزاز البر وهو المعروف .

وذُكِرَ لنا أن خلف بن حجر كان يعمل لليتامى ، فلما أراد أن يجز وصل إلى بشير ، فاستأذنه فى إعطاء المعروف من مال اليتامى ، فقال له الشيخ بشير : ليس فى مال اليتامى معروف .

وأقول : إن مال اليتامى فيه الزكاة إذا وجبت فيه الزكاة . والزكاة على اليتامى ، وعلى غيرهم فى أموالهم ثم أنزل فى ثابت بن قيس ومافعل . ولاتسرفوا ، يقول : ولا تنفق جميع مالك فيضر ذلك بعيالك . وابق لنفسك ولعيالك . وابدأ بمَن تَعُولُ . وهو كقـــول الله عز وجل : « ولا تجعلْ يدك مغلولة إلى عنقك ولا تَبْسُطْها كلَّ البَسْط فتقعدَ مَلوماً محسورا » يقول : لاتجعـــل عطيتك فسكدة . ولا تبذر عطاك .

وقال فى موضع آخر : « والذين إذا أنفقوا لم يُسْرِفوا ولم يَقْتُروا وكان بين ذلك قَوَاماً » ، وقال : « إنه لايحب المسرفين » يعنى التبذير والعطـــاء لغير الله .

وقال آخرون : بل الإسراف فى هذا الموضع : الشرك بالله . وقد أخبر الله عن المشركين وقال : « وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزعمهم » ، فقال من قال : كانوا يعطون المشركين ، « وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصلُ إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء مايحكمون » يستخفّون بحق الله ، ولا يوفّرونه ويوفرون حق شركائهم . فازدادوا كفرا مع كفرهم . قال الله : « ولا تسرفوا » لا تجعلوا للأصنام شيئا ، « إنه لا يحب المسرفين » يعنى المشركين . فقد سمعنا تفسير الآيتين . والله أعلم .

مسألة :

وسألت أبا سعيد رحمه الله عن قول الله : « وآتوا حقه يومَ حصاده » . أهو الزكاة أم غيرها ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك .

وقال من قال : إنه المعروف. يوم حصاده .والحصاد هو الجزاز عندى ؛ لأن الزكاة إنما تؤدى عند الدَّوْسِ .

قال له أبو القاسم سعيد بن محمد : يوجد فى كتاب الأصفر أن الجاز يعطى ضبطاً وضبطين لمن يكرم ، أو رحم أو نحو هذا من قوله ما أراد بذلك .

قال : عندى أن ذلك لتفاضل الناس فى زمانهم ؛ لأنه قد يكون من الفقراء من يستحق أن يفضل على غيره ، من عظم حقه ، لرحم أو فضل له يكون فى الإسلام .

فقال : فهذا إذا جعل له رب المال . أعنى جعل للعامل .

قال عندى : أنه قد قيل ذلك .

وقيل : إن ذلك جائز أن يطعم بغير رأى رب المال . وقد قالوا إن ذلك جائز من مال اليتيم أيضا : لأنه قد ثبت المعروف وفى ذلك قول من يقول ذلك . وهذا المعنى من قوله .

مسألة :

وعن قول اللهِ تبارك وتعالى : « وآتوا حقه يوم حصادِه ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين » ، بلغنا أنه يوم كيله .

ويقول إسحاق : بلغنى لو أنفق الرجل ماله ليس فيه إسراف ولكن تفسيره لا تسرفوا ، لا تطعموه من لاحق له فى الصدقة ولكن مَنْ هو فى موضع صدقة، ويوجد أن المعروف يسير من الضبط والضبطين فى جزاز البر هو المعروف .

* * *

الباب الستون

فى تفسير الماعون

محبوب بن الرحيل : سألت عن الماعون ما هو ؟ فقال : هو يقال : الماء والله أعلم .

ومن غيره :

قال : وقد قيل : هو الزكاة المفروضة .

ومن غيره :

وقال من قال : لهب النار .

وقال من قال : الماعون : الفأس والخوزة والدلو وأشباه ذلك .

• • •

الباب الواحد والستون

فى قبض الصبى لنفسه من الزكاة وقبض غيره له من ذلك

وسئل عن الصبى : هل يُسَلَّم إليه من الزكاة ويبرأ صاحب الزكاة أم لا ؟

قال : إنه قد قيل فى ذلك باختلاف . فقال من قال : إنه يجوز أن يسلم إليه على الاطمئنانة إذا أمن على ذلك .

وقال من قال : لا يجوز ذلك على حال .

قيل له : وهل له أن يسلم إلى والده له من الزكاة : هل يجوز ذلك كان ثقة أو غير ثقة ؟

قال : هكذا عندى إن الذى يثبت الوكالة فى الزكاة يثبت قبض الوالد ، للولد ، كان ثقة أو غير ثقة ، لأنه حق قد ثبت لولده .

قيل له : فعلى قول من لا يجيز الوكالة لا يجيز ذلك ، إلا أن يكون ثقة .

قال : نعم هكذا عندى .

مسألة :

قلت له : فيخرج عندك معنى الاتفاق أن يعطى الصبى من الزكاة إذا قبض له والده والكفارة .

قال : أما الزكاة فيعجبنى أن يكون له ذلك . وأما الكفارة فلا يخرج ذلك

عندى من الانفاق ؛ لأن فى الأصل أن بعضا يقول : إنه لا يعطى الصبى من الكفارة ، وأنه لا حقّ له فيها حتى يبلغ .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : والصبى المرضع يعطى من الصدقة مع أبويه ، إذا كان فقيرا ويعطى الرجل من الصدقة لأولاده الصغار ، إذا كانوا معه ، أو كان لهم عليه فريضة مع غيره . فإن لم يكن لهم عليه فريضة ، ولم يكونوا معه أعطى لهم من يمونهم ، إذا كانوا فقراء ولا يعطى لأولاده الكبار .

***

الباب الثانى والستون

ما يجب عـــلى من اتهم بالزكاة

عن أبى المؤثر : قال من قال من المسلمين من اتهم بغلول الزكاة استحلف .

وقال بعضهم : لا يحلف أحد على الزكاة. وذلك إلى أمانتهم. وبالقول الأول نأخذ .

مسألة :

فى استحلاف أرباب الأموال على ما أظهر .

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى استحلاف أرباب الأموال ، على ما أظهروا من الصدقات ، فقال طاوس وسفيان الثورى وأحمد بن حنبل : لا يستحلفون لأنهم مؤتمنون على أموالهم .

وقال مالك بن أنس والشافعى وأبو ثور والنعمان : يستحلفون إذا اتهموا .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا ، نحو ما حكى من هذا الاختلاف .

مسألة :

وجدت أن المتهم بكتمان الزكاة يحلف ، والله الذى لا إله إلا هـو الرحمن

الرحيم ، إنك ما كتمتَ ولا سترتَ مالًا عندك ، يجب للهِ تعالى فيه حق من الزكاة .

مسألة :

رجل قدم بمال فسئل عنه ، وطلبت إليه صدقة . فقال لِذِمِّيٍّ فإنه لا يصدق ، إلا أن يقيم بينة ، أو يكون ممن لا يتهم .

* * *

الباب الثالث والستون

ذكر وجوب الزكاة من الثمار المحبسة أصولها مثل الصوافي والفقراء والأرض الخراجية

من كتاب الأشراف :

وقال أبو بكر : قال مالك فى الحوائط المحبسة فى سبيل الله ، أو على قوم بأعيانهم : تؤخذ منها الزكاة . وبه قال الشافعى ، فى الصدقة الموقوفة ، تكون خمسة أوسق . وروينا عن مكحول أنه قال : لا زكاة فيها . وروى ذلك عن طاوس .

وقال أحمد بن حنبل : إذا أوقف أرضا على المساكين ، لا أرى فيها العشر ، إلا أن يوقف الرجل على ولده . فيصيب الرجل خمسة أوسق ففيها الصدقة .

وقال أبو عبيد : إذا كانت الصدقة على أهل الخراج ، فلا زكاة فيها ، وإن كان على قوم بأعيانهم ففيه الصدقة . قال أبو بكر : هذا حسن .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : إذا كان الوقف على الفقراء ، أو على المساكين ، أو فى سبيل الله ، أو ابن السبيل ، على وجه الإطلاق ، أو لسبيل من سبل الله تبارك وتعالى ، أو لشىء من الفضائل ، إن هذا كله لا زكاة فيه ، لأن هذا ليس من خوطب بالزكاة .

وإن كان لقوم معروفين ، ممن يزول حكم وقفهم إلى ملك معروف ،

ولو لم ينتقل إلى مواريث ، إلا أنه يقع على أملاك معروفة ، فعلى أصحاب الأملاك المتعبدين بحكم الزكاة ، إذا ثبت معنى الزكاة فى المشاع ، على قول من يقول بذلك .

وكذلك إن اقتسموا فوجب لكل واحد منهم فى حصته ما تجب فيه الزكاة فلا اختلاف فى ذلك فى وجوب الزكاة فى هذا المعنى . وهذا الوجه من الموقوف.

ومن غير الكتاب :

وفى جواب أبى زياد رحمه الله : وعن زكاة الصوافى . فقيل : فيما بلغنا فيها أقاويل ثلاثة .

قال من قال : لا زكاة على العمال حتى يبلغ لكل واحد ثلاثون جريا .

وقال قوم : إذا بلغت حصة العمال ثلاثون جريا ، أخذ من كل واحد منهم من حصته الزكاة .

وقال من قال : الصوافى بمنزلة قطعة واحدة فإذا بلغ فى الصافية الزكاة ، أخذ من العمال مما قل وكثر الزكاة .

ومن غيره :

وقال من قال : لا زكاة فى الصوافى؛ لأن أصلها لله ليس مما تجب فيه الزكاة .

مسألة :

من جامع أبى محمد : وليس فى الحوائط المحبسة على الفقراء زكاة لأنها لا يملك غلتها معيّن فى الناس .

الباب الرابع والستون

فى وجوب العشر من أرض الخراج

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : اختلف أهل العلم فى وجوب العشر ، فيما يخرج من أرض الخراج من الحب . فقال أكثر أهل العلم: العشر فى الحب،والخراج على الأرض .

كذلك قال عمر بن عبد العزيز وربيعة بن عبد الرحمن والزهرى ويحيى الأنصارى ومالك بن أنس والأوزاعى وسفيان الثـــورى والحسن بن صالح وابن أبى ليلى وعبد الله بن للبارك والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد .

وقالت طائفة قليلة عددها : لا يجب فيما أخرجت أرض الخراج العشر ، ولا نصف العشر .

قال أبو بكر : فلا معنى لقول خالف قائله الكتاب والسنة .

فأما فى الكتاب فقوله : « وآتوا حقه يوم حصاده » .

وأما فى السنة فقول النبى ﷺ : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة .

قال عبد الله بن المبارك : لقول الله عز وجل : « ومما أخرجنا لكم من الأرض » ثم قال : نزل القول لقول أبى حنيفة .

قال أبو سعيد : معنى أنه يخرج معنا سبب أرض الخراج فى معنى قولهم هذا . فى الأرض التى ثبتت صافية للمسلمين وأخذها أهلها بالخراج ؛ لأنهم يقولون : الخراج على نحو ما قال الله ، على نحو ما يروى عن عمر بن الخطاب : إنه مات شيخ على الأرض على خراج معروف .

وإذا ثبت المعنى هكذا إن كان ، فمعى أنه يخرج فى قول أصحابنا فى الصوافى أنه إن كانت الزراعة للمسلمين فى جملة مال المسلمين ، فلا زكاة فيها . ولا أعلم أن فى هذا الفصل اختلافا .

وكذلك إن كانت المشاركة للمسلمين على شىء منها ، بسهم معلوم ، فى جملة ثمرتها ، فلا زكاة فى سهم المسلمين قل أو كثر ، بلغت الزراعة الواحدة الزكاة أو لم تبلغ . أو بلغت الجملة .

وأما ما ثبت للمتعبدين بأحكام الزكاة من ثمرة الصافية على معنى الزراعة . فإن كان الخراج أجرة معروفة ، ليس بسهم معروف من المسلمين لهم ، لم يتخرج عندى فى معنى الانفاق على الزرع ، لهذه الصوافى ، على هذا النحو الزكاة ، لأنها مال له قد استحقها بالأجرة ، ولا شركة للمسلمين معه .

ومعى أنه يختلف فيه إن كان المسلمون شركاءه بسهم معلوم من الزراعة . فمعى أنه فى بعض القول : لا زكاة على شريكهم فى الزراعة على الحال .

وفى بعض قولهم : إن على شريكهم الزكاة على حال ، إذا كان جملة ما فى أيديهم من مال الله ما تجب فيه الزكاة إذا كان عاملا فى هذا الفصل .

وإذا لم يكن عاملا ، وكان داخلا فيه بسبب مشاركة ، فلا يكون تبعاً لهم، حتى تجب فى زراعته هو الزكاة .

وفى بعض القول: حتى تجب عليه فى ماله خاصة الزكاة، كل واحد على الانفراد. ولو كانت الزراعة واحدة ، لم يحمل بعضهم على بعض القول : إنه إذا كانت الزراعة واحدة، فيصيب جميع الشركاء ماتجب فيه الزكاة ، وجب عليهم، وحملوا على بعضهم بعض .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد: والأرض الخراجية إذا بلغت فيها الزكاة كانت الزكاة فى الكل، ولا يسقط الخراج شيئا من الزكاة، لأن الخراج بمنزلة الإجارة للأرض فأرض عمان ليست بأرض خراجية .

* * *

الباب الخامس والستون

فى زكاةِ الصّوافى

وعن رجل طلب إلى الإمام صافية وزرعها ، فوصلت ماتجب فيه الزكاة : هل عليه زكاة ؟ .

قال : معى أنه قد قيل : لازكاة عليهِ .

وقال من قال : عليه الزكاة ، وأما إذا زرعت للإمام لجملة مصالح الإسلام ، فلا زكاة فيها . ولاأعلم فى ذلك اختلافا ، لأنهم أهلها ولازكاة عليهم .

مسألة :

وقال أيضا فى عمال الصوافى : هل عليهم زكاة ؟ .

فقال : قالوا فيها ثلاثة أقاويل :

قال من قال : لازكاة عليهم ؛ لأن الأصل فَيْء .

وقال من قال : إذا أصاب العامل الواحد ثلاث مائة صاع : أخذمنه الزكاة ماأصاب . ولازكاة فيما أقل من ذلك .

وقال من قال : إذا بلغت الصافية ثلاث مائة صاع: أخذمنهم زكاة أصاب، كان قليلا أو كثيرا .

والقول الأوسط أحب إلينا وبه نأخذ .

ومن غيره : قال : نعم قد قيل : هذا كله .

وقال من قال أيضا : إن الصوافى كلها مال واحد . وإن العامل تبع للمال . وإن كان فى حصته الزكاة . إذا أصيب من جميع الصوافى ثلاث مائة صاع، لأن العامل تبع للمال ، فعليه فى حصته الزكاة .

وقال من قال : إذا أصاب العمال من الصافية ماتجب عليهم فى حصصهم الزكاة ، حمل بعضهم على بعض ، وكانوا شركاء فى حصصهم ، كأنه مال مشاع . كذلك سائر الشركاء غير العمال .

وقال من قال : يحمل العمال وسائر الشركاء فى زراعة الصافية ، بعضهم على بعض ، كانت زراعتهم مشاعة مشتركة ، فقد وجب عليهم فى حصصهم الزكاة، كانت حصصهم كأنه شركة ، وجبت فيهـا الزكاة ، ويطرح عنهم ما استحقته الصافية لأنه ليس فى حصة الصافية زكاة ثم تؤخذ منهم الزكاة إذا بلغ فى جميع مالهم الزكاة . كل واحد مالزمه .

وقول : لازكاة فى الصافية على عامل ، ولاعلى غيره ، وجب فيها الصدقة أو أو لم تجب ، أصاب كل واحد من العمال ماتجب فيه الصدقة ، أو لم يصب .

وقول : على جميع الشركاء الزكاة، من عامل أو شريك، إلا حصة الإمام؛ لأنه استُحِق بالأصل . والأصل لاصدقة فيه .

* * *

الباب السادس والستون

زكاة ما أخرجت الأرض من الحبوب

قال أبو بكر : أجمع عوام أهل العلم : أن الصدقة واجبة: فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب .

واختلفوا فى وجوب الصدقة فى سائر الحبوب من الثمار .

فقالت طائفة : لاصدقة إلا فى هذه الأربعة الأشياء. هذا قول الحسن البصرى ومحمد بن سيرين والشعبى وابنُ أبى ليلى وسفيان الثورى ومحمد بن صالح وعبد اللهِ ابن المبارك ويحيى بن آدم وأبى عبيدة .

وفيه قول ثان : وهو ضم السلت إلى الأصناف الأربعة . هذا قول ابن عمر .

قيل : إنَّ السلت نـــوع من الشعير . فإن كان هكذا ، فهو موافق لقول هؤلاء .

وفيه قول ثالث : وهو ضم الذرة إلى الحنطة والشعير والزبيب والسلت . هذا قول إبراهيم النخعى .

وفيه قول آخر وهو إيجاب الصدقة فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسلت والزيتون . روينا هذا القول عن ابن عباس .

وفيه قول خامس : وهو إيجاب الصدقة فى النخل والعنب والحبوب كلها . هذا قول عطاء بن رباح ومكحول وعمر بن عبد العزيز وحماد بن أبى سليمان .

وقال الزهرى : فى القطانى العشر . وبه قال مالك بن أنس والأوزاعى .

وفيه قول سادس : وهو ماجمع مازرعه الآدميون ، وَيُيَبَّسُ ويدَّخر ، ويقتات به مأكولا ، خبزا أو سويقا أو طحنا ، ففيه الصدقة .

مسألة :

فى الزرع متى تجب فيه الزكاة إذا حصدوديس وصار حبا ؟ .

قال : إذا أدرك قيل: إذا أخذ مقدار حقه، وودع فى الأرض من الزرع بقدر الزكاة ، قال : عليه أن يؤدى أمانته إلى أهلها .

قيل : فهل يقسمه سنبلا ويسلّم مقدار الزكاة سنبلا إلى الفقراء ؟

فإن سلّم ما يجب عليه بحكمٍ أو احتياط ، فليس عليه عندى أكثر من ذلك.

مسألة :

والقطانى فيها الزكاة ، وليس فى الأبازير ، ولا القت، ولا القثاء ، ولا حبوب البقول ، ولا السوس صدقة .

ولا يؤخذ من شىء من الشجر صدقة إلا النخل والعنب. هذا قول الشافعى .

وقد اختُلِف فيه عن أحمد بن حنبل فحكى عنه : أنه كما قال أبو عبيد ، وحكى عنه أنه قال : كل شىء يدخر ويبقى ففيه الزكاة .

وقال إسحاق : كل ما وقع عليه اسم الحب ، فهو مما يبقى فى أيدى الناس ، مما يشترى فى بعض الأزمنة عند الضرورة طعاماً لقوم،فهو حب يؤخذ منه العشر.

وقال أبو المؤثر : فى الحنطة والشعير والأرز والحمص والعدس والذرة ، وكل جميع ذلك مما يؤكل ويدخر . والتمر والزبيب والسلت والدخن واللوبيا والقرطم وما أشبه ذلك صدقة .

وقال أصحاب الرأى : فى الحنطة والشعير والحلبة والتين والزيتون والذرة والزبيب والسمسم والأرز وجميع الحبوب كلها، إذا كان فى أرض الصدقة العشر.

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا ، بما يشبه الاتفاق من قولهم : إن الزكاة مما أنبتت الأرض فى ستة أصناف . وهو التمر والزبيب والبر والذرة والشعير والسلت .

واختلفوا فى معنى السلت فقال من قال : إنه الشعير الأقشر . والذى يثبت هذا منهم ، لا يرى فى سائر ما أنبتت الأرض صدقة ، غير هذه الأصناف .

وقال من قال : إن السلت هو سائر الحبوب ، مما يستنبق فى أيدى الناس ، ويقتات به مما هو سنبلة . وما كان على غير معنى السنبلة فى جميع ذلك ، فلا زكاة فيه .

وقال من قال : إن السلت جميع ما وقع عليه اسم الحب مما كان فى سنبله ، أو قرونا مثل الباقلا واللوبيا وأشباه ذلك .

وما كان سنبلة هو مثل الدخن والأرز وأشباه ذلك، فعلى حسب هذا يخرج معانى قولهم عندى ولا أعلم فى غير هذه الصنوف معهم زكاة . ولو كان يبقى فى أيدى الناس مثل الثوم والبصل وأشباه ذلك ، ولو كان يقتات به .

ولا أعلم مراد قولهم : إن الزكاة تجب فى شىء مما أنبتت الأرض إلا فى المأكول ، إلا أنه قد يوجد عن بعضهم فى القطن الزكاة .

ولا أعلم ذلك مما عمل به الأئمة ، إلا أنه قد يوجد أنه عرض على بعضهم فلم يثبته ، فقال له : أفأضرب عليه ؟ قال : لا . فالله أعلم ما أراد بذلك إنه لم يخرج معه إلى معنى الباطل ، أو كان له فيه نظر .

مسألة :

ومن كتاب أبى جابر : والصدقة فى الثمار فى التمر والزبيب .

ومن غيره : عن أبى زياد أن الزبيب يحمل على التمر فى الصدقة .

ومن غيره : ولا يحمل الزبيب على التمر إذا لم تجب فى أحدهما الزكاة ، ولا البقر على الإبل ، ولا الإبل على البقر .

رجع : والحنطة والشعير والسلت والذرة . وقيل : السلت هو الشعير الأقشر .

وقال من قال أيضا من الفقهاء : والصدقة أيضا فى السمسم والعدس والدرسق والدخن والماش واللوبيا والجرجر .

وقال من قال : الصدقة فى الحبوب كلها المأكولة ، إلا حب البذور مثل البقل والبصل ، وما كان يشبهه فى الطعام .

ومن الكتاب المعروف بكتاب الأموال: تأليف أبى عبيدة القاسم بن سلام.

قال أبو عبيدة : يروى أن رسول الله ﷺ أمر معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ الصدقة من الحنطة والشعير والنخل والعنب .

قال أبو عبيدة : ويروى أو قال : من التمر والزبيب . وقال : إنه كان يأخذ الثياب بصدقة الحنطة والشعير .

قال أبو عبيدة : وعن الحسن أنه كان لا يرى العشر إلا فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب .

وكذلك يروى عن الحسن .

قال أبو عبيدة : وبهذا القول كان يأخذ ابن أبى ليلى وسفيان بن سعد : أن الصدقة لا تجب فى شىء مما يخرج من الأرض إلا فى هذه الأربعة أصناف ، على ما سن رسول الله ﷺ وأمر به معاذاً . ثم قال ابن عمر : قال أبو عبيدة : وقد قال قوم أئمة سوى هذا القول ، فزادوا فى هذه الأصناف ونقصوا منها.

فمن زاد : ابن عباس وإبراهيم وعمر بن عبد العزيز ومكحول والزهرى والأوزاعى . ومالك بن أنس وأهل العراق .

وعن ابن أبى ليلى وسفيان . وممن قال بقولهم وممن كان نقص منهم : شريح والشعبى .

وأما الذين زادوا فروى عن ابن عباس أنه قال : الصدقة فى الحنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة والسلت .

فأما من قال بالنقصان ، فيروى عن شريح قال : تؤخذ الصدقة من الحنطة والشعير والتمر . وكان لا يرى فى العنب صدقة . وكذلك يروى عن الشعبى مثله .

وكان مذهب هؤلاء أن النبى ﷺ إنما حكم على العرب فى صدقاتهم بما يعرف من أقواتها ، مما هو طعام فى حاضرتها وباديتها ، فلم تكن إلا فى هذه الثلاثة أصناف .

وكانت الحنطة والشعير لأهل المدر . وكان التمر لأهل الوبر . وخرج الزبيب من هذا المعنى .

يقولون : فإنما وجبت الصدقة للفقراء على الأغنياء ، فيما لا حياة لهم بعد الله إلا به ليعيشوا معهم ، كالإبل والبقر والغنم التى خصها رسول الله ﷺ بالصدقة من جميع سوائم الخيل والبغال والحمير . فجعل الله ألبان تلك ولحومها معاشا للناس دون هذه ، فلذلك وجبت فى تلك الصدقة دون الأخرى .

يقولون : وكذلك هذه الأصناف الثلاثة من الطعام ، والحنطة والشعير والتمر ، هو قوت للناس ومعاشهم عند العرب .

قال أبو عبيد : الذى أختارُ من ذلك الاتباع لسنة رسول الله ﷺ قال : لا صدقة إلا فى الأصناف الأربعة التى سماها وسنها ، مع قول من قاله من الصحابة والتابعين ، ثم اختار ابن أبى ليلى وسفيان إياه . وذلك أن النبى ﷺ حين خص بالصدقة وأعرض عما سواها ، قد كان يعلم أن للناس أموالا مما تخرج الأرض . وكان تزكية ذلك عفوا منه ، كعفوه من صدقة الخيل والرقيق .

الباب السابع والستون

فى زكاة المال المدرك إذا أخذه السلطان أو شيئاً منه

وعن رجل خرم عليه السلطان خرما فى ماله ، فلا زكاة فيما ذهب به السلطان، قال : أرأيت إن كان ذا مال كثير ، فعد ثمرته بدراهم ، أو قوّم عليه السلطان خرمه دراهم ؟

قال : كل شىء ذهب به السلطان من ثمرة أو دراهم ، قوّمها عليه بالثمرة ، فلا زكاة عليه فيها إن أعطاه ثمرة ، فلا زكاة فيها . وإن أعطاه دراهم بالثمرة ، فى زكاة فى تلك الثمرة التى فداها بالدراهم ، وقومت عليه دراهم . إنما الزكاة فيما بقى بعد خرم السلطان .

ومن جواب لأبى الحوارى :

وذكرت فى أمر الزكاة وما قال فيها أبو المؤثر .

فإنى أعلمك ما كان أبو المؤثر يقول فى ذلك :

وكان من قوله : إن السلطان إذا خرص على رجل ثمرته أو دنانير ، فباع صاحب الثمرة ، وأدّى إلى السلطان الذى خرم عليه من الدراهم والدنانير .

فكان أبو المؤثر يقول : إن بقى من الثمرة فى يد صاحبها شىء منها ، فإنما عليه زكاة ما بقى فى يده من ثمرته من بعد الخرص .

فناظرناه فى ذلك ، فاحتج بقول من قال من الفقهاء ، فيمن كان له ثمرة من حب وتمر ، فأخذ زكاتها سلطان غير عادل . فإنما على صاحب الثمرة أن يزكى ما بقى فى يده من ثمرة ، من بعد أخذ السلطان .

وقد قال بهذا بعض الفقهاء من المسلمين ، وكان أبو المؤثر يحتج بهذا القول فى أمر السلطان ، وهو قول موجود فى آثار العلماء .

وكان أبو عبد الله نبهان يقول فى ذلك : إن على صاحب الثمرة الزكاة من جميع ذلك ولا عذر له فيما أخذ السلطان ، إذا كان قد خرصها على صاحبها دراهم أو دنانير ، فباع صاحب الثمرة ثمرته ، وأدّاها إلى السلطان ، فكان نبهان يقول : عليه الزكاة فى الجميع ، ولا عذر له فى ذلك إذا كان صاحب الثمرة هو يلى بيعها ، ويدفعها إلى السلطان .

وإن كان السلطان هو الذى يصرمها ويبيعها فلا زكاة على صاحب الثمرة .

وكان من حجة نبهان فى ذلك بقول من قال من الفقهاء ، فيمن كان له ثمرة من حب وتمر ، وكالَه ، وعرف كيله ، ثم جاء السيل فاحتمله . فقد قال من قال من الفقهاء : إن عليه الزكاة فيما حمل السيل أو أخذ السارق ، إذا كان قد علم كيله . فإن لم يكن صاحب الثمرة كالها ، ولا علم كيلها حتى احتمله السيل ، أو أتت عليها آفة ، فذهبت بها ، فلا زكاة عليه فى ذلك . وهذا قول معروف ، وهو موجود عند الفقهاء .

وكان نبهان يقول هكذا ويتعجب من قول أبى المؤثر . ثم إنى دخلت

عل نبهان يوما وفى يده كتاب يقرؤه من آثار المسلمين فقال لى ها هنا ما قال أبو للؤثر فى أمر الزكاة . وقد وجدنا ما قال أبو المؤثر فى آثار المسلمين ، ولم أعلم أن نبهان رجع عن ذلك . ولم أعلم أن أبا المؤثر رجع عن قوله . وكلاهما على الصواب إن شاء الله ، إلا أنا نقول : إن عليه الزكاة ، إذا كان صاحب الثمرة هو الذى باعها ودفعها إلى السلطان .

ومن أخذ بقول أبى المؤثر فهو واسع له إن شاء الله . والله أعلم بالصواب .

مسألة :

وفى الذى غصب السلطان له نخلا كثيرة ، مما تجب فى ثمرتها الزكاة ، وغاب عنه ما حصد منها ، ثم رجع إليه منها ثمرة .

قلت : هل تجب عليه فيما صار إليه ؟

فإذا كان الأغلب من أمورها أنها تجب فى ثمرتها الزكاة، على ما لا يشك فيه. وهى على الأغلب من أمورها ، ففيها الزكاة فيما قدر عليه من ثمرتها ، وصار من ثمرتها إليه . فما صار إليه فيه الزكاة يؤديها ، وما حيل بينه وبينه منها ؟

فقال : لا زكاة عليه فيه ، تدبر ما وصفت لك ، ولا تأخذ من قولى إلا ما وافق الحق والصواب .

مسألة :

من كتاب أبى جابر :

وفى حفظ أبى صفرة ، فى رجل جمع زرعه ونقاه ، وكال بعضه . وجاء

سلطان جائر ، فأخذه كله ، ما كال وما لم يكل ، فإنه تلزمه زكاة ما كال . وما لم يكل لا يلزمه .

قلت : سلطان جائر وثب على ثمرة رجل فيها زكاة ، فباعها وأخذها ؟

قال : لا زكاة عليه فى ذلك .

قلت : هو أو وكيله لو كان قد كالها ، وعرف ما يجب عليه من الصدقة ؟ وقلت : فإن باعها رجل ممن يعينه ، من قِبَل نفسه بلا رأيه ، فأخذه السلطان ؟

قال : لا زكاة عليه . وكذلك رأينا .

مسألة :

عن أبى سعيد فيما أرجو : وأما الذى كال زرعه فى الجنور ، ومن يلتمس لها من يحملها فأخلفه عليها جائحة ، فتلفت من سلطان أو غيره . فمعى أنه قد قيل : إنه إذا كاله ثم تلفت فعليه الزكاة .

ومعى أنه قد قيل : إذا لم يقصر فى إخراج الزكاة حتى تلف الحب ، فلا زكاة عليه لأنها أمانة .

وكذلك إن حملها إلى بلده فتلفت . فكذلك يلحقه الاختلاف مثل الأول .

• • •

الباب الثامن والستون

فى ماليس فيه زكاة وذكر إسقاط الصدقة عن الخضرة والفواكه

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : روينا عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب أنهما قالا : ليس فى الخضراوات صدقة. وبه قال مالك بن أنس وابن أبى ليلى وسفيان الثورى والأوزاعى والليث بن سعد والحسن بن صالح وسعيد بن عبد العزيز وجابر بن زيد والشافعى وأبو ثور .

وقال النعمان: فى الرياحين والبقول والرطاب القليل والكثير الزعفران والورد، فى قليله أو كثيره العشر أو نصف العشر .

قال يعقوب ومحمد : ليس فى هذا زكاة ، إلا ما كان له ثمرة باقية ، إلا الزعفران ونحوه ، مما يوزن ، فإنه إذا خرج منه خمسة أوسق، أدى مايكون قيمة الوسق ، ففيه العشر هذا قول يعقوب .

وقال محمد : لايكون فى الزعفران شىء حتى يكون خمسة أمنان .

وقال محمد فى قصب السكر ، الذى يكون منه السكر ويكون فى أرض العشر، مايكون فى الزعفران .

وقال آخرون : لازكاة فى الخضر ، ولكن تزكى أثمانها إذا بيعت ، وبلغ ثمنها مائتى درهم . هذا قول الحسن البصرى والزهرى .

وأما مذهب مالك والشافعى والثورى ، فلا صدقة فيه ولا فى أثمانها ، حتى يحول على أثمانها الحول فى ملك مالكها .

وقال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

قال أبو سعيد : معى أنه قد مضى القول بمعانى مايثبت فيه الزكاة ، فى قول أصحابنا . ويوافق ذلك عندى من هذه الأقاويل قول من قال : لازكاة فيها ، ولا فى أثمانها ، حتى يحول الحول على الثمن وهو مائتا درهم ، أو يكون له مال من ورق أو تجارة . وقد باعه بذهب أو فضة يبيعه بشىء من العروض ، يريد به التجارة ، ويحول عليه الحول ، فإنه يحمل على زكاة ماله فى زكاة الورق والتجارة .

مسألة :

وسألته عن اللوبيا والحمص والعدس .

قال : كان بعض الفقهاء لايرى الزكاة إلا فى البر والشعير والتمر والذرة والزبيب .

وكان بعضهم يرى فى الحبوب مايؤكل ويدخر : أن فيه العشر : والله أعلم .

وأما البصل والثوم وحب الرمان ، فليس فيه زكاة .

وكان أبو عبيد لايرى أن يخلط البر والشعير ، حتى يكون البر خمسة أوسق والشعير خمسة أوسق . فتحل الزكاة من كل نوع واحد .

وقد قيل أيضا يحمل أحدهما على الآخر . والله أعلم .

الباب التاسع والستون

ذكر العشور

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع أهل العلم على أن لاعشور على المسلمين فى شىء من أموالهم ، إلا فى بعض ماأخرجت أروضهم .

قال أبو سعيد : يخرج عندى فى معانى ماقيل : إنه لاعشر على المسلمين من جميع أهل القبلة، فى شىء مما يثبت فى أيديهم من الأملاك لازم فى معنى الأعشار ، مايلزمهم من أسباب الزكاة العشر ، إلا فيما أخرجت أروضهم ونخيلهم وأعنابهم مما سقته الأنهار . ولعله إنما أكّدَ هذا لِئَلَّا يُشَبِّهَهم يُرِيدُ أن يُثْبِتَ على أهل الشرك من العشر فى أموالهم .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : روى عن النبى ﷺ أنه قال : عفى لكم عن صدقة الخيل . قال قوم : هذا عموم . وقال آخرون : إذا لم يكن للتجارة .

* * *

الباب السبعون

فى زكاة الثمار إذا هَوَّنَ فى حصادها وفى دراكها

وسألت زيادا عن نخل أينعت فلم يَجُدَّهَا صاحبها حتى تلفت ، أو كانت فى مسطاح فتلفت .

قيل : أن تسكال أنه لاضمان عليه فى الصدقة .

ومن غيره : قال : وقد قيل : إذا كان على قدرة من جدها أو كيلها ، ولم يحل بينه وبين أداء الزكاة أمر يمنعه . ففيه عليه الزكاة . وذلك حق الله ليس له أن يمنعه . وله أن يفعل فى ماله مايشاء . وذلك على قول من يقول : إنه ضامن للزكاة وإن الزكاة ليست بشريك .

وأما الذى يقول : إنها شريك ثان ، فما لم يَسكِلْ ذلك ويأخذه ، فلا ضمان عليه فى الزكاة .

مسألة :

وسئل عن الزرع ماتجب فيه الزكاة ، إذا نضج وأدرك ، أو إذا حصد ،أم إذا ديس وصار حبا .

قال : معى أنه تجب فيه الزكاة إذا أدرك .

قلت له : فإذا أدرك الزرع ، فأكلته الدواب :هل يلزم صاحب الزرع ضمانُ الزكاةِ فيما أكلت الدواب ؟ .

قال : معى أنه إذا وجبت عليه الزكاة فضيّعها ، كان عليه الضمان فيما ضيّع من الزكاة .

قلت : فيجوز للرجل صاحب الزرع ، بعد إدراكه أن يقسم الزرع ، ويأخذ مقدار حقه ، ويدع فى الأرض بعد إدراكه بمقدار الزكاة؟ أم عليه أن يحصد الجميع.

قال : معى أن عليه أن يؤدى أمانته إلى أهلها .

قلت له : فهل له أن يحصد هذا الزرع . ويقسمه سنبلا، ويسلم مقدار الزكاة سنبلا إلى الفقراء ، ويكون بهذا مسلما ما يلزمه من الزكاة أم لا ؟ .

قال : معى أنه إذا سلم ما يجب بحكم أو احتياط ، فليس عليه عندى أكثر من ذلك .

مسألة :

جواب من محمد بن سعيد رحمه الله إلى رمشق بن راشد :

وقلت : ما صفة دراك الزرع البر والذرة وغيرهما ، مما ينسب إلى الزراعة .

فعلى ما وصفت. فأما دراك البر والذرة ، فإذا أدرك الأكثر من ثمرة البر والذرة ، وكان من ثمرتهما المدرك ، فذلك إدراكه ، وكل ما كانت ثمرته تنصرم من وقت واحد .

وأما ما كانت ثمرته تأتى شيئا بعد شىء ، فلا يقع الدراك على الجملة فى وقت واحد . وإنما يقع الدراك من ذلك على ما أدرك منه ، مثل القطن والباذنجان

والقثاء والأترنج ، وسائر ذلك من الأشجار والثمار ، فالقول على هـذا ، إلا أن يكون القطن أو غيره من الأشجار والثمار ، يترك حتى يدرك كله من وقت واحد ويتلاحق . فالقول فيه كما وصفت ، على حسب هذا عُرِّفناه . والله أعلم بالصواب.

مسألة :

وعنه فيما أحسب : والذى حصد زراعته من ذرة أو بر أو غيرهما ، فأخرج زكاتها سنبلا ، فمعى أنه إذا قصد ذلك إلى أداء زكاته ، بما أدى منه عما يلزمه ، وأتى على مايلزمه فى ذلك بالحكم واحتاط : أن ذلك يجزيه .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : والثمار إذا هلكت قبل الكتل ، وكانت مجموعة ، أو قبل أن تجمع : إنه لازكاة فيها .

وإن كيلت ولم يكن بالحضرة من الفقراء ، أو من يستحق قبض الزكاة منها ، فلا زكاة على أربابها ، وإن لم يكن منهم تفريط فى تأخير الزكاة .

والنظر عندى : أن لا زكاة عليهم ؛ لأنهم أمناء لشركائهم من الفقراء . ولا ضمان عليهم إلا بالتعدى فيها بخيانة تكون بمنع منهم أو تأخير .

* * *

الباب الواحد والسبعون

فى الزكاة يخرجها المرء عن نفسه فتضيع منه

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : قال الحسن البصرى وقتادة : إذا أخرجها فضاعت تجزى عنه.

وقال الزهرى والحكم وحماد وسفيان الثورى وأحمد بن حنبل وأبو عبيد : هو ضامن لها ، حتى يضعها فى موضعها .

وقال مالك : إن أخرجها عند محلها ، فسرقت منه أو سقطت ، أراها مجزية عنه ، وإن أخرجها بعد ذلك بأيام ثم سقطت أو سرقت ضمنها .

قال الشافعى : إذا أخرج زكاة ماله بعد ما حلت، فإن فرط فيها كان ضامنا ، وإن لم يفرط رجع إلى ما بقى من ماله ، فإن كان فيما بقى زكاةٌ زَكّاه ، وإن لم يكن فيما بقى زكاة لم يُزَكِّه .

وقال أبو ثور : إن كان فرط فى أداء الزكاة ، كان عليه زكاة الجميع ، وإن كان لم يفرط كان عليه زكاة ما بقى عليه من المال .

وقال أصحاب الرأى : إذا حال الحول فهلك بعضه ، فليس عليه أن يزكى ما هلك ، ولكن يزكى ما بقى .

وقال بعض أهل العلم ، فى المال يهلك بعد حول الحول ، وقد تبقى مائتا درهم ، فمنها خمسة دراهم ، وإن هلك ولم تبق إلا عشرة ، أدّى زكاتها مثل الشريكين :

إن يتلف بعض المال يكونان شريكين فيما بقى ، قال أبو بكر : هذا صحيح .

قال أبو سعيد : معى أنه يشبه معانى ما قال، كله يخرج عندى فى معانى قول أصحابنا فى الاختلاف منهم فى أمر الزكاة .

ويخرج فى قول : إن الزكاة إذا وجبت مضمونة فى الذمة وعليه إخراجها . فإن أخرجها أدّى عن نفسه .

وإن لم يخرجها حتى تلفت أو تلف ماله ، مَيَّزَها أو لم يميزها ، بعد أن يقدر على إخراجها فلا يخرجها ، وهو ضامن لها بأى وجه كان تلفها ، وبأى وجه كان إمساكه عنها . وإخراجها إلا من عذر لا يمكنه إخراجها فيه .

فإذا لم يمكنه إخراجها حتى تلفت ، أو تلفت ، أو تلف ماله ، فلا أعلم فى ذلك اختلافا بينهم إنه لا شىء عليه فيما تلف .

وأما ما بقى من ماله مما كان يجب فيه الزكاة ، وتلف ما تلف منه بعذر يجب له ، فيخرج عندى فى معانى قول أصحابنا : إن ما بقى من المال إذا كان تجب فيه الزكاة ، ففيه الزكاة على حال . وإن كان لا تجب فيه . ففى بعض القول مما يخرج من قولهم : إنه لا زكاة فيه .

وفى بعض القول : إنّ فيما بقى الزكاة إن كان مما تجب فيه الزكاة ، وهذا القول يقتضى معنيين : أحدهما عندى الذى يقول : لا تكون الزكاة فى المكسّر فلا تكون إلا فى أربعين درهما فصاعدا ، أو فى عشرة أصواع من الثمار .

وقول : إن الزكاة فى جميع المـال بمنزلة الشريك . وإذا لم يحدث فى المال حدثاً، من بعد وجوب الزكاة معنا ، لا يكون للشريك دون شريكه ، حتى يتلف المال على اعتقاده لأداء الزكاة ، فلا ضمان عليه فى ذلك .

وإن أحدث فيه حدثا ، أو ضيعه بما لايجوز فيه تضييع الأمانة ، أو فرط فيه، فتلف ، فهو ضامن ، فعلى هذين الفصلين ، يخرج عندى معانى القول فى الزكاة .

فإذا خرج معناها أمانة ، فميزها ولم يفرط ، ولم يضيع حتى تلفت ممـيزة ، أو صارت إلى من يستحقها ، فلا ضمان عليه ، لأنه هكذا القضاء فى الأمانة .

وعلى وجه ما يكون مضمونة فلا يبرأ منها إلا بأدائها ولو ميزها ، إلا أن لايقدر على أدائها بوجهٍ ، ولم يحدث فيها حدثا ، فإنه قد مضى القول فى ذلك .

مسألة :

قلت له : فرجل ميز زكاته ، وكان بمصرِه فقراء أجزاه لو أعطاهم زكاته ، وتركها ينظر بها فقراء أفضل من ذلك فتلفت : هل عليه ضمانها ؟

قال : معى أن فى ذلك اختلافا ، فإن كان ينظر إماما أو أحداً ، ممن يلى أمر الصدقة عن الإمام، ممن لايجزئه أن يدفع ذلك إلى غيره،فتلفت لم يلزمه فى ذلك شىء عندى .

قلت له : فإن كان يأخذ بقول من لايعطيها إلا وليًّا ، ولم يجد بحضرته وليا وتلفت ؟

قال : معى أنه لا ضمان عليه .

الباب الثانى والسبعون

ذكر إذا أمكن إخراج الزكاة ولم يفعل حتى هلك المال

قال أبو بكر : واختلفوا فى المال يحول عليه الحول ، ويمكن المرء دفعُها إلى المساكين ، فلم يفعل حتى ضاع المال .

فقال مالك بن أنس والحسن بن صالح والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور : يضمن الزكاة وهى دين عليه .

وفرق مالك بين زكاة المواشى وبين زكاة سائر الأموال ، فقال فى الماشية لا تجب فيها الزكاة وإن حال الحول حتى يجىء المصدق ، فإن تلفت قبل مجيئه فلا شىء عليه .

قال أبو سعيد : إنه يشبه قول أصحابنا معانى ما قال ، وقد مضى القول فيه قبل هذا الفصل بما أرجو أن يستدل به عليه .

وإذا كان المال زكاته مدفوعة إلى الفقراء من رب المال ، وقدر على أداء الزكاة ، بحضور أهلها ، والقدرة على أدائها ، ثبت معنى الاختلاف فى ذلك عندى ، ولم تختلف معانى شىء من الزكاة ، من ماشية ، ولا ورق ، ولا ذهب ، ولا حبوب ، إلا معنى ما يكون شيئا شنقا من غير جنس الماشية . فقد يتعلق معنى ضمان ذلك على حال ، إذا كان من الغير . وقد يشبه معنى أشباهه لسائر المال ، إذ هو غير محجور عندى أن يؤدى من غيرها .

وأما إذا ما كانت الزكاة إلا إلى السلطان . وكان منتظرا لصاحبهم ، إذ لا يجوز الدفع إلا إليه ، فلا يبين لى فى ذلك ضمان ؛ لأنه ممنوع فى الأصل دفع ذلك إلى غيره .

للمسألة :

وعن رجل حصد زرعه ثم إن رجلا أحرقه ، ثم غرم له دراهم . أللمساكين فيه صدقة أم لا .

قال : لا ؟

قلت : فإن أعطاه حبا ؟ .

قال : نعم .

قلت : فإن كانت الزراعة لم تدرك فأعطاه حبا ؟ .

قال : نعم ليس لهم شىء ؛ لأنه إنما غرم بمعناه حبا .

مسألة :

فتيص أحرق فاتهم به رجل ، وحبس فى الحبس ، فأعطاهم حبا مكان ما أحرق من فتيصهم ، فلا نعلم فيما أعطاهم زكاة على هذا الوجه .

وقول : عليهم الزكاة فيما أخذوا من غرم ذلك لهم ، كان حبا مثله أو دراهم ، فعليهم الزكاة .

* * *

الباب الثالث والسبعون

فيمن ميز زكاته ثم تلفت قبل أن تصير إلى أهلها

وعن الرجل إذا ميز زكاة ماله ، ثم سلّمها إلى رجل ليسلّمها إلى الفقراء ، فتلفت الزكاة ، قبل أن يسلّمها إلى الفقراء : هل على صاحبها ضمان ؟ .

قال : معى إذا كان هذا الذى سلّمها إليه ليفرقها ، فتلفت منه إذا كان القابض للزكاة أقامه الإمام العدل ، أو أميفا للمسلمين أقامه جماعة المسلمين ، فتلفت من يده ، لم يكن عندى على صاحب الزكاة ضمان .

وأما إن كان رسول أرسله هو بزكاته إلى أحد بعينه ، كان الرسول ثقة أو غير ثقة ، فتلفت الزكاة من يده ، كان عليه الضمان عندى .

مسألة :

ومن غيره : وعن أبى الحسن رحمـــه الله : وسألته عن الذى يبعث بزكاته ثقة إلى فقير يسلمها إليه ، أو إلى الإمام أو إلى الوالى .

قال : هو ضامن لها مالم تصل إليهم .

قلت : فإن أعطى زكاته رجلا ثقة وقال : ليسلمها إلى أهلها ، وأمّنه على ذلك ، وهو فى عصر إمام أو غير إمام ، فهلكت فى يد الثقة : هل عليه غرم ؟ .

قال : ليس عليه غرم ، وقد أجْزَتْ عنه .

قال : وأما إن كان سلمها إلى رسول الإمام ، أو إلى الوالى ، فقبضها الرسول الإمام ، ثم ضاعت من يد الرسول ، قبل أن تصل إلى الإمام ، فإنها تجزيه عن زكاته ، ولاضمان عليه فى ذلك .

مسألة :

وسألت عن رجل وجبت عليه الزكاة ، وهو بأرض الإسلام ، فأخرج زكاته وميزها من ماله . وكان فى حين ذلك قادرا على تسليمها إلى من يبرأ بتسليمها إليه منها ، فى قول من يقول : إنها تجب لأهل القبلة ، فَذَخَرَهَا لغائب يرجو أوبته ، أو لآخر فى قرية غير قريته ، فتلفت هل يضمنها ؟ .

قال : معى أنه ضامن لها إن لم يكن له عذر .

قلت : فإن كان إنما ادّخرها لولىّ لأنه لم يجد وليا حاضراً ؟ .

قال : أما فى عامة قول أصحابنا فإنه يضمن إذا تلفت ، قبل أن يدفعها إلى أهلها .

وأما ماذهب إليه أصحابنا من أهل خراسان أنها لاتدفع ، إلا إلى ولى ، فإنه لايضمن كما قد قيل فى من كان فى أهل الحرب ، فوجبت عليه الزكاة ، فلم يجد من فقراء المسلمين من يسلمها إليه حتى تلفت وهو بأرض الحرب : إنه لاضمان عليه .

قلت له : أرأيت إن كان فى أرض الإسلام ، فوجبت عليه ، فلم يجد حتى تلفت ؟ .

قال : هكذا معى .

مسألة :

قلت له : فإن ميزها فى بلده فتلفت ، هل يضمن ؟ .

قال : عندى أنه إذا كان منتظرا بها الإمام ، أو أعوان الإمام العدل فتلفت ، فلا ضمان عليه . ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، إذا لم يكونوا بحضرته ، ولم يقدر على تسليمها إليهم إلا بانتظارهم .

قلت : فعلى قول من يقول : إنه لايجوز أن يسلمها إلا إلى ولى ، فميزها ينتظر بها الولى فتلفت ؟ .

قال : عندى أنه لاضمان عليه . ولاأعلم فى ذلك اختلافا على هذا القول .

قلت له : فإن كان ينتظر بها ضُعَفَاءُهُمْ أحق بها من الحاضرين : هل يضمن الزكاة على هذه الصفة ؟ .

قال : عندى إذا كان يبرأ بتسليمها إلى الحاضرين ، فأخرها فتلفت . فمى أنه يختلف فى ذلك . فقيل : عليه الضمان . وقيل : لاضمان عليه .

مسألة :

فيمن أخرج زكاة غنمه وميزها فنتجت ، واجتمع منها سماد . فقد اختلف فى تمييزها إذا كان له عذر منتظر لأربابها . فقول : هى الزكاة . وإن تلفت فلا شىء عليه .

وقول : هى من ماله . وعليه الزكاة .

قال : ويعجبنى إذا كان عليه الضمان إن تلفت : أن يكون مانتجت فى جميع مالها .

قلت : فعلى قول من يقول : إن تمييزها يقع موقع الزكاة ، فأنفذ الأمهات وبقت الأولاد ثم استفاد ماتجب . فيه الزكاة : هل عليه الزكاة ؟

قال : لا يبين لى ذلك حتى يحول حوله . وأما على القول الآخر فيلحقه ذلك عندى .

مسألة :

ومن ميز زكاته ليد فعها إلى الوالى ، أو إلى الفقراء ، أو بعثها مع رسول له إليهم ، قبل ذلك ، فهو لها غارم . وإن سلّمها إلى الوالى ، أو إلى رسول له إليهم ، فقد برىء منها ولو تلفت من عندهم .

* * *

الباب الرابع السبعون

فيمن وجبت عليه الزكاة

فأخرج من غير جنسها ولم يقبضها الفقراء

قلت ، فيمن باع من ثمرة الزكاة بدراهم ، وكسا بالثمن فقيرا ، أو قضى عنه دينا ، أو أنفذ فى مصلحة فقير : أيبرى من ذلك ويجزى عنه أم لا ؟

قال : معى أنه إذا كان برأى الفقير ، قبل أن تصير إليه فيقبضه . فمعى أنه يختلف فيه إلا أن يطعمه من الزكاة وهو فقير ، ويصير إليه بأكله . فمعى أنه قد قيل : إنه جائز وإن لم يعلم ، ولا كان عن رأيه .

وكذلك إذا كساه إياه ، فقد قيل بإجازة ذلك .

وقيل : لايجوز إلا بأمره .

وقيل : لا يجوز عل حال أن يشترى بالزكاة غيرها . وإنما ينفذها بعينها ، أو مثلها من كل صنف .

قلت له : ومن كان معه دراهم من زكاته ، أو دراهم يفرقها على الفقراء من وصية ، فطولب ببعض من تجب له بالخراج . وقال له هذا للزكى ، أو للمفرق للوصية : أنا أعطيك دراهم أو درهما واحدا ، فقال له : ما كنت تريد أن تُعْطِينِيهِ فأَعْطِه فى الخراج ، فيعطى عنه ذلك ويبرأ ؟ أم لايجزى عنه حتى يقبضه ذلك بيده ويعطيه ؟

قال : معى أنه يختلف فى ذلك إذا كان بأمره ، قبل أن يقبض . ولا يعجبنى فى غيرها إلا بأمر الورثة . فإذا كان برأى الورثة أو الذين يفعلون ذلك أشبه عندى معنى الاختلاف .

مسألة :

وسئل عن رجل وجبت عليه زكاة حب : هل يجوز أن يعطى عن قيمتها دراهم ؟ .

قال : معى أنه يشبه معنى ماقيل فى الاختلاف فى الأول .

مسألة :

وعن رجل معه زكاة تمر أو حب ، فَيَخبِزُ الحبَّ ، ويخرج التمر ويطعم ضيوفا نزلوا عليه : لمن تجب لهم الزكاة ؟

قلت : أيبرى من تلك الزكاة أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل : يبرى . وقيل : لا يبرى حتى يعلِّمهم .

وقيل : لا يجزيه على حال ، وَأحِبُّ أن يجزيه إذا كانوا ممن يستحقون الزكاة ، ولم يكن ممن يلزم نفسه لهم الضيافة على حال . وكان ذلك مصلحة لهم .

قلت : إن باع من ذلك الحب أو التمر ، واشترى لفقير ثوبا كساه إياه ، أو شاة يضحيها ، أو لحما فى الفطر ؟ .

قلت : أيجوز ذلك ويبرى أم لا ؟ .

قال : معى أنه قد قيل فى ذلك باختلاف كما قيل فى الإطعام .

مسألة :

وعن رجل يعزل من زكاة له لبعض أرحام له فقراء، فى بلد غير بلده ، ويرسل إليهم يعرفهم ذلك ، فيرسلون إليه : أن يشترى لهم بما عزل لهم من زكاته شيئا ، أو يعطيه فى أجرة صبغ ، أو كراء ثوب ، أو يحمل شيئا يعمل فيه قبل ذلك .

قلت : فيجوز ذلك ويبرى من تلك الزكاة أم لا .

قال : معى أنه يختلف فى مثل هذا . وأرجو أنه يجزيه ، على قول من يجيز الوكالة والأمر فى ذلك .

مسألة :

وعن رجل معه زكاة ، فأحب أن يعطى زكاته رجلا من المسلمين . وكان ذلك الرجل محتاجا إلى ثوب . وقال : أحب أن أستعمل لك ثوبا ، كيف ترى أن يفعل حتى يصير الثوب إلى الرجل ، ويكون يحسبه من الزكاة ، ويجوز ذلك. فهذا لايجوز له أن يستعمل له ثوبا من زكاته ، إلا أن يسلم إليه الذى يريد أن يعطيه من زكاته ويقبضه ، ثم يشترى له بعد ذلك ماشاء . وليستعمل به بعد ذلك ماشاء ، إذا قبض الذى أراد أن يعطيه إياه .

ومن غير الكتاب :

قال : الذى عرفنا فى هذا اختلافا ، قال من قال : له أن يستعمل له الثوب ،

ويحسب مما عليه من الزكاة . وكذلك إن أعطاه طعاما بسعر البلد ، ورفع له ثمنه مما عليه من الزكاة ، فذلك جائز .

وقال من قال :لايجوز شيء من هذا،إلا أن يسلم إليه الزكاة بعينها. ويوجد بما يشبه هذا عن أبي الحسن رحمه الله .

مسألة :

ومن غيره : ومن جواب أبي الحوارى : سألت ـرحمك اللهـ عن رجل معه شيء من الزكاة ، مثل حب أو تمر ، فيرى ضعيفا أو يتيما عريانا ، فيأخذ له ثوبا، ويعطى من ذلك التمر كما يكون السعر فى البلد .

فعلى ماوصفت . فإذا كان هذا الذى تجب عليه الزكاة ، يشترى الثوب من غيره ، أو يعطى من عنده كراء النساج . والنساج غيره ، فلا بأس بذلك . وهو جائز إن شاء الله .

وقد قيل : إنه جايز فى بعض القول .

وأما إذا كان يعطى الثوب من عنده ، أو يكون هو الذى يعمل الثوب أو عنده ، ويحسب ذلك من زكاته ، فلا يجوز ذلك .

وقد قيل أيضا فى بعض : إن أعطى فقيرا ثوبا وحسبه من زكاته . فقد قيل: إن ذلك جائز فيما يروى عن معاذ بن جبل رحمه الله ، ومن فعل ذلك لم نخطئه . والقول الأول أحب إلينا ، وسواء ذلك كانت الزكاة من الحب والتمر والورق ،

على ماوصفت لك من القول الأول ، فهو جائز عندنا إن شاء الله ، وسواء ذلك أشار على الفقير بذلك ، أو لم يشر عليه ، أعلمه أو لم يعلمه ، إذا قبضه الفقير وصار إليه .

وكذلك إذا طحن من حب الزكاة وخبزه ، وأطعمه الفقراء وابن السبيل فجائز ذلك .

وكذلك إن كان يتيما ، فذلك جائز ، ولا يعلمهم بذلك إذا صار إليهم وقبضوه. فقد أجزا عنهم ذلك إن شاء اللهُ تعالى، وسواء ذلك فى العبد أو فى غيره.

وكذلك إن اشترى لهم لحما يوم العيد من زكاته ، أو اشترى ضحية فى يوم الأضحى من زكاته ، جازله ذلك . وكل هذا يشتريه من عند غيره .

وأما أن يعطيه من عنده ويحسب ثمنه من زكاته ، فلا يجوز ذلك فى القول الأول الذى نأخذ به .

وأما فيما يروى عن معاذ بن جبل ، فإن ذلك جائز ، كان من عنده أو من عند غيره . وفقنا اللهُ وإياك إلى الصواب .

ومن غيره :

قال : وقد قيل : لايجوز من هذا شىء إلا أن يسلم الزكاة إلى الفقراء ثم يفعل الفقير فى الزكاة ماشاء بعد ذلك . وإن اشترى بها بعد ذلك برأيه جاز ذلك.

ومن غيره :

من جواب موسى بن محمد : وما تقول إن وجبت عليه الزكاة شعيراً فأخرجها فقال للفقير إذا أتاه: تأخذ منى بدل مايقع لك من زكاة هذا الشعير ذرة، أو وجب عليه بر ، وأراد أن يفرقها فقال للذى يعطى : تأخذ منى بالذى أعطيك من زكاة البر شعيرا ، ففعل ذلك الفقير أتراه يبرأ على هذه الصفة ؟ فإن فعلا ذلك برأيهما فلا بأس بذلك على السعر . ومن غيره : وقيل : إن ذلك لايجوز .

ومن غيره :

وقد قيل : إنه يجـــوز أن يرافع الفقير بما عليه له من الدين ، مما لزمه من الزكاة ، ويبرأ من ذلك .

وكذلك يجوز أن يعترض الفقير صاحب الزكاة بالدراهم ، عوضا عما اتفا .

وقيل : إذا أقام الفقير وكيلا يقبض له الزكاة ، جاز ذلك لمن يسلم إليه له من الزكاة .

وقال من قال : لايجوز ذلك على حال ، وقال من قال : يجوز ذلك إذا صار إلى الفقير من يد الوكيل .

وقال من قال : إذا أنفذه الوكيل بأمر الفقير ، حيث يأمره بإنفاذه جاز ذلك.

وقال من قال : لايجوز أن يرافع الفقير بما عليه من الدين من الزكاة ، ولا يأخذ بالدراهم عروضا ولا بالعروض دراهم من صاحب الزكاة . وأجاز ذلك من أجازه.

وقيل : إن معاذ بن جبل ، رحمه الله ، كان يعترض الثوب وغيره من العروض من الزكوات ، وهو وال على اليمن . وكان فقيه الأمة على عهد رسول الله ﷺ .

مسألة :

ومن جواب أبى محمد ، رحمه الله : وذكرت فى رجل يمسك زكاته ، حتى ينزل به ضيف يطعمه منها، يريد بذلك توفير ماله ، فاعلم -رحمك الله- أن الزكاة لا يراد بها توفير مال ، ولا مكافأة. فإن نزل به أحد ممن يستحق الزكاة، وأطعمه منها ، وعرفه أنها من زكاته من قبل أن يطعمه ، فأرجو أن لا يكون عليه غرم إن شاء الله .

مسألة :

قال أبو سعيد ، فيمن وجبت عليه الزكاة فى حبوب مختلفة من ردئ ووسط: إنه قد اختلف فى ذلك . فقال من قال : يجوز أن يعطى من الردئ أو الوسط بقيمتها ، من الجيد بقيمته ، أو يخرج من الدون بقيمته عن الوسط ، والجيد بقيمتهما فإن فعل ذلك جاز على هذا القول .

وقال من قال : لا يجوز ذلك إلا عن الردىء من الجيد ، مكوك بمكوك ، وكذلك من الوسط ؛ لأنه يعطى عن الدون أفضل منه . ولا تجوز القيمة مع صاحب هذا القول ، فيما معى أنه قيل. والله أعلم .

مسألة :

وسئل أبو سعيد، رحمه الله. عن رجل كان معه شيء من الزكاة أراد أخذها ويعطى بدلها أيجوز لهذلك ؟

قال : معى أنه إذا كان من زكاة ماله . وإنما ميزها ليؤديه ، ولم يكن أنفذه ، فله الخيار إن شاء أمسكه ، وأعطى مكانه أفضل منه ، وإن شاء أنفذه ، إن لم يكن تغير فى إمساكه ، أو من وجه من الوجوه وهو لغيره ، أو زكاة تحسيلا منها ، فليس له ذلك عندى إلا برأى صاحب الزكاة .

قلت : فإن كانت الزكاة من عنده فأبدل ما هو أدون ، إلا أنه أكثر هل يكون سواء ؟

قال : معى إذا لم يكن مِثْلًا من الزكاة أو أفضل منها ، خرج بمعنى العروض فى بعض ما قيل .

وعندى أنه يختلف فى أداء الزكاة من غيرها ، يلزم من العروض بالقيمة من الدنانير ، والدراهم عن الطعام. فأجاز ذلك بعض ولم يجزه بعضهم ، إلا أن يكون القابض لذلك سلطانا أعنى سلطان المسلمين ؛ لأن الزكاة لهم خاصة ، فإذا كان لهم دون غيرهم ، فإن شاءوا أخذوها وإن شاءوا أخذوا بها ما شاءوا من غيرها وكذلك الفقير فى معنى القول .

ومعى أنه فى بعض القول أنه إذا كان العطاء من جنس الزكاة ؛ إلا أنه دون ما وجبت لم يقع بمنزلة العروض إذا خرج فى القيمة، ولو كان عروضا لحق

ملحق الاختلاف . وكذلك الدون من الجنس غير اختلاف الأجناس من الأنواع فى بعض القول .

مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله ، فى رجل أعطى رجلا نخلا رطبا وبسرا ، وحسبها عليه ، مما يلزمه من زكاة الثمرة : إن ذلك عندنا بمنزلة العروض ، ولا يجزيه على بعض القول ، حتى يصير تمراً يابساً على معنى قوله .

قوله :

وعن رجل يخرم على رجل نخلة من زكاته هل يجوز له ذلك ؟ فقد أجاز ذلك بعض الفقهاء إذا كانت النخلة قد أدركت .

مسألة :

وإن كان صاحب الصدقة من الورق فى مكان ، رأى أن الطعام أصلح أن يفرقه على الفقراء ، فاشترى بصدقته طعاما ، وفرقه على الفقراء فلا بأس .

وأما أن يبيع صدقته من الطعام بدراهم ، ويفرق ذلك على الفقراء ، فلا يعجبنى إلا أن يكون فى موضع مثل إبرا وغيرها ، ويريد أن يحمل الطعام إلى الفقراء ، فلم يمكنه . يبيعه بالاجتهاد ، ويفرق ثمنه على الفقراء ، أو يشترى بثمنه طعاما كمثله .

* * *

الباب الخامس السبعون

فى مقاصصة الدين وتسليم الزكاة من غير جنسها

وقبض الرجل حقه من الفقير إذا سلم إليه من زكاة بشرط أو بغير شرط

من جواب أبى الحسن رحمه الله : وذكرت رحمك الله فى رجل عليه زكاة دراهم وذهب ، قد اجتمعت عليه ، وصارت عليه زكاة كثيرة وأراد الخلاص منها .

قلت : هل يجوز له أن يدعو الذى يعلم أنه محتاج إلى الزكاة ويقول له : إن علىّ زكاة ، وأحب أن أعطيك منها . وهل تحتاج إلى شىء من الحب والتمر حتى أبايعك ؟ . فيقول : نعم . فيبايعه . فلما أن صار عليه الثمن قال له : عندك لى كذا وكذا درهما ، فيقول : نعم ، فيقول : هى لك من زكاتى .

قلت : هل له على هذه الصفة ؟ فعلى ماوصفتَ فهذا على ماتأخذ لايجوز .

قال أبو سعيد : وقد قيل : يجوز ذلك على بعض القول .

وقلت : أرأيت إن قال له لما بايعه ، وصار عليه الثمن : أعطيك من زكاتى وتقضينى ؟ فيقول : نعم وأعطاه دراهم أو دنانير من زكاته وقضاه الذى له عليه ما كان اشترى من الحب والتمر ، فهل يجوز له على هذه الصفة ؟ . فعلى ماوصفت فهذا لايجوز على الشرط .

وقلت : ماتقول إن قال له : على زكاة، وأريد أن أعطيك منها ؟ فأيهما أحبّ إليك أعطيك دراهم ، أو تأخذ منى حبا أو تمرا بسعر البلد ؟ فاختار أن يأخذ منه طعاما بسعر البلد ، فالذى نأخذ به نحن فى هذا لايجوز .

قال أبو سعيد : وقد قيل : يجوز ذلك .

قلت : وكذلك إن عرض عليه ثوبا أو شاة أو غير ذلك من العروض ، فاختار هذه العروض على الدراهم ، وأعطاه ، هل يجزى ذلك ؟ فعلى ماوصفت ، فلا يجزى معنا ذلك ، على جميع ماذكرت ، على القول الذى نأخذ به . والله أعلم بالصواب ، وعلى حسب ماقلنا عرفنا فى قول من عنه أخذنا .

وقلت ماتقول إن بايعه شيئا من الطعام أو العروض، وفى نيته أنه يحسبه من زكاته ، ولم يطلع الذى باع عليه على ذلك ، فلما صار عليه الحق قال له : عليك لى كذا وكذا درهما . فيقول له : نعم ، فيقول : هى لك من زكاتى ، هل يجوز له على هذه الصفة ؟فلا يجزى ذلك عندنا على ما وصفتَ ، ولا ترفع الديون من الزكاة . والله أعلم بالصواب .

قال أبو سعيد : نعم قد قيل يجوز ذلك .

قلت : وإن كان له عليه دين ، فأراد أن يحسب ذلك الدين من زكاته أيجوز ذلك ؟ فقد أعلمناك قبل هذا أنه لايجوز رفع الديون من الزكاة فى الذى نأخذ نحن به .

مسألة :

وأما التى أعطت القطعة بالزكاة . فإن كانت الزكاة معروفة كم هى وأنها قد أعطته القطعة بذلك ، فأرجو أن تكتفى ، وأصلح من ذلك أن تبيع القطعة بكذا وكذا . فإن حضرت الدراهم أعطاها وأعطته ، فهو الذى ينبغى ، وإلا قاصصته مما عليها من الزكاة .

مسألة :

ومن جواب أبى على الأزهر بن محمد : وأما التى عليها زكاة ، وباعت لفقير بعشرة دراهم ، جعلتها له من الزكاة التى عليها ، فأما أنا فأرجو أن يجزيها ذلك.

وقال من قال : إن ذلك لايجزى حتى تسلم إليه العشرة الدراهم والله أعلم .

مسألة :

أحسب أنها عن أبى سعيد: وسألته عن رجل تجب عليه الزكاة،وعنده عبد ينسج الثياب ، فأخذ ثوبا لفقير نسجه له ، ولم يأخذ منه ورافعه ، ونيته مما يجب عليه من الزكاة من مِزَّ ثوبه ، ولم يعلمه بذلك : هل يجوز ذلك ويبرأ من الزكاة؟

قال : معى أنه لايبرأ فيما قيل ،وإن ترافعا فمعى أنه قد قيل: يبرأ. وقيل: لايبرأ.

وعلى قول من يقول إنه يبرأ يقول : قد قاصصتك بما عليك لى من هـذا الثوب ، وهو دراهم بما يجب علىّ من الزكاة ، وهو أربعة دراهم .

وإن قال : قد رافعتك ، جاز ذلك فيما مضى على معنى ماقيل فى المقاصصة .

مسألة :

عن أبى سعيد رحمه اللهُ فيما أرجو . وقال فيمن لزمه زكاة حب حنطة ، فأدّى من غيرها أدون منها : إن بعضا يقول : لايجزيه ، ولايقع ذلك ، ويكون عليه أن يخرج الزكاة بجملتها من الذى وجبت فيه أو أفضل .

وقال من قال : يثبت له ذلك ، ويكون عليه تمام مانقص من قيمة الذى وجب عليه من الزكاة التى وجبت عليه . وعلى هذا قول من يقول له: أن يؤدى الزكاة عروضا ؛ لأن هذا صار بمنزلة العروض .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : وأجمع الناس على جواز إخراج البدل عما يجب من الزكاة . واختلفوا فى دفع القيمة عن الواجب .

مسألة :

وعن من لزمه زكاة من التمر ، فباع زكاته ، وفرق ممنها دراهم هل يبرأ ؟ .

فعلى ماوصفت فلا يبرأ ، وعليه الغرم لأن الزكاة لاتباع حتى تقبض ، إلا زكاة الورق ، فقد قال من قال : إن اشترى بالدراهم طعاما ، وفرقها على الفقراء جاز ذلك له .

مسألة :

وعن رجل ينزل به ضيف : هل له أن يطعمه من زكاته ؟ .

فعلى ماوصفت ، فقد سمعنا أنه يستشيره فى طحن ذلك الحب له من الزكاة .

وأما التمر فإذا اعلم أنه مستحق لها أطعمه من التمر ؛ لأنه قائم بعينه، ولايحتاج أن يحدث فيه حدثا والله أعلم .

مسألة :

ومن جواب أبى على الأزهر بن محمد بن جعفر : وعن امرأة لها حلىٌّ ، ورثته عن كابر ابن كابر ، لايعرف وزنه : كيف تخرج زكاته ، وعندها فيه خبر والديها ، ثقة عن ثقة ؟ .

فعندى أنها تأخذ بذلك الخبر ، وتخرج الزكاة على الاستحاطة . وليس عليها كسره .

وقلت : إن دفعت إلى ضعيف ثوبا من زكاتها : أعليها أن تخبره بكم تعطيه وتخيِّره ؟ .

فنعم تبيِّن له ماتريد من الدراهم من الزكاة. فإن اختار أن يأخذ الثوب بذلك اكتفيت إن شاء اللهُ ، وإن أعطته الدراهم ، لم يكن عليها أن تبينّ له، وأما إذا كان غير الدراهم فتبيّن حتى يكون برأيه .

مسألة :

وسألته عن الزكاة يخرجها الرجل من ماله : هل يجوز أن يشترى ببعضها

كسوة للفقراء أو يعطى فى ثمن كفن، أو فى ثمن قبر أوبناء منزل رجلٍ يحتاج من المسلمين ؟ .

قال : فأما صاحب المال نفسه فقد كره له ذلك . وأما الذى يلى قبض الصدقات ويفرقها بين الفقراء ، فذلك إليه ، يرى فى ذلك رأيه فى الكسوة .

وأما كفن الميت أو ثمن القبر ، فيسأل فيه ، ولا يعطى من الصدقة .

وأما رجل احترق منزله وخرب بيته ، فيعطى الفقير من الصدقة فلا بأس .

وسألته عن الفقراء : هل يكسون من الزكاة ؟

قال : إن الذى يلى ذلك ، فليس عليه بأس أن يكسو ، أو يقرى الضيف ، ويعين المسافر ، كل ذلك جائز له .

مسألة :

وسألته عن رجل وجبت عليه الزكاة : هل يجوز له أن يشترى منها ثوبا لفقير على وجه الاحتساب ، ويسلمه إليه ، ويجزيه ذلك من زكاته أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل : فى ذلك اختلاف .

مسألة :

وسئل عن رجل وجبت عليه زكاة دراهم : هل له أن يعطىَ الفقراء بقيمتها حبًا إذا كان أوفر ؟ .

قال : عندى أنه قد قيل ذلك : إنه يجوز من عنده بقيمته ، أو يشترى ذلك من عند غيره .

وقال من قال : لايجوز ذلك من عنده ، ولامن عند غيره ولو كان أوفر .

وقال من قال : يجوز أن يشترى من عند غيره ، ولا يجوز أن يعطى من عنده ولو كان أوفر .

قلت : أرأيت لو وجبت عليه زكاة حيوان : هل القول فيه سواء ؟ وله أن يعطى دراهم أو عروضا عن قيمة ما وجبت عليه فيها من الزكاة ، فريضة أوشنقة ؟ قال : معى أنه سواء إذا ثبت معنى ذلك .

قلت : فما الفريضة وما الشنقة ؟ .

قال : معى أن الفريضة إذا وجبت فى الإبل إبل مثلها، أومن البقر بقر مثلها، أو من الغنم غنم مثلها .

وأما الشنقة فمعى أنه إذا وجبت غنما عن الإبل ، وعن البقر من غيرها .

قلت : إذا وجبت على الرجل أحد هذه الأصناف ، وأراد أن يعطى من غيره قيمته ، يقوِّمه بنداء أو بغير نداء ؟ .

قال : معى إنما القيمة بالنظر. ولاأعلم أنها تكون بالنداء وإنما ذلك فى البيع .

قلت له : فيجوز أن يقوِّم هو ذلك بنظره أو يكون معه ؟

قال : معى أنه إذا كان هو ينظر القيمة ، نظرا لايشك فيه من سعر البلد ، وإلا كان يولى من ينظر ذلك ممن يصح نظره .

قلت له أفيقوّمه على الأوفـــر من السعر فى اجتهادهم ، أو على الوسط من السعر ؟ .

قال : معى أنه قيل بسعر البلد للشىء الذى وجب فيه الزكاة فى مثله ، فإن اختلفت الأسعار ، فمعى أن الاحتياط بالأوفر ، ويجزيه عندى السعر الأوسط إذا ثبت معنى ذلك .

قلت له : فيجزيه أن يكون معه واحد فى القيمةِ أو أكثر ؟ .

قال : معى أن الواحد الذى لا يشك فى نظره فى مثل ذلك ويستدل بقوله : إذا لم يشك فى نظره ، ووافق عدل مادخل فيه ، أجزاه ذلك عندى .

قلت : فإن كانت امرأة ؟

قال : معى أنها إذا كانت تبصر عدل ذلك مع اجتهاده ، أجزاه حضورها .

* * *

الباب السادس والسبعون

حمل الأموال بعضها على بعض

وذكر صنوف الأموال التى يجوز ضم بعضها على بعض

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم : على أن الإبل لاتضم إلى البقر ، وعلى أن البقر لاتضم إلى الإبل ، ولا إلى الغنم ، وعلى إسقاطِ الزكاة عن كل صنف فيها ، حتى يبلغ المقدار الذى يجب أخذ الصدقة منها ، إلا ماذكرنا من اختلافهم ، فى صدقة البقر .

وكذلك لايجوز ضم تمر النخل إلى الزبيب .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا نحو ما قال ، بمايشبه الاتفاق إنه لايضم شىء من الأنعام إلى غيره ، وذلك مثل الإبل إلى غيرها من الأنعام والغنم إلى غيرها والبقر إلى غيرها . وأن هذه الصنوف الثلاثة لايحمل بعضها إلى بعض .

ومعى أنه يخرج بمعنى قولهم : إن الضأن محمول على المعز ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وإن النجاب محمولة على الإبل . وإن الجواميس محمولة على البقر . وأكثر القول عندهم بما يقع لى .

ومنه : واختلفوا فى ضم سائر الحبوب . فقالت طائفة : لايضم منهما نوع إلى

نوع غيره ، ولا تجب فيها الزكاة حتى يكمل من كل نوع منها خمسة أوسق . هذا ابن أبى رباح ومكحول والأوزاعى والثورى والحسن بن صالح وشريك والشافعى وأحمد بن حنبل وأبى عبيد وأبى ثور .

وقالت طائفة : يضم القمح إلى الشعير ، ولا يضاف إلى القمح والشعير . هذا قول مالك بن أنس .

قال مالك : الحنطة السمراء والبيضاء والسلت والشعير صنف واحد ، والقطنية هو الحمصُ والعدسُ واللوبيا والحلبا ، فإذا حصد الرجل من ذلك خمسة أوسق ففيه الصدقة .

وقال الزهرى : ولا يضم القطانى إلى القمح والشعير .

قال الحسن البصرى : القمح نصاب .

وقال طاووس وعكرمة قولا ثالثا : وهو أن الحبوب تجمع .

قال أبو بكر : ولا نعلم أحد قال بجملة هذه .

والذى نقول به : أن لا يضم شىء من الحبوب إلى صنف غيره جاء عن النبى ﷺ أنه قال : الوسق ستون صاعا . وهذا قول لكل من نحفظ عنه عن أهل العلم .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا فى ضم الشعير إلى الحنطة فى الزكاة فى أكثر معانى قولهم ، وأنه محمول بعضه على بعض .

الباب السابع والسبعون

حمل الثمار بعضها على بعض إذا كانت مختلفة

محبوب فيمن يزرع الذرة زراعة مختلفة . ولها أسماء بعضها أقدم من بعض ، فيحصد بعضها قبل بعض ، ويؤكل وتدرك الأخرى بعدها بأشهر .

فإن كان الذى حصد أولا لا تجب فيه الزكاة ، فليس عليه شيء حتى يدرك بعضه بعضا ، وما أكل أو باع أو أتلف ، فليس عليه شيء ، وما بقى فى يده إلى حصاد القطعة الأخرى ثم يجمعها جميعا ، ثم يزكى إن كان من جنس .

وقول : يحمل منها ما أدرك حصاده قبل أن يقسم الأول ، فإن قسم الأول قبل دراك الأخرى لم يحمل ، ولعله قد قيل : إنما يحمل ما أدرك قبل أن يحصد الأول ، كانت الثمرة ثمرة واحدة ، وإلا كانت متفاوتة .

قال أبو الحوارى : ما أدرك فيما دون الثلاثة الأشهر ، حمل الأول على الآخر .

وقول آخر : إذا اخضر الآخر قبل أن يحصد الأول حمل ، وإلا لم يحمل .

مسألة :

وسألته عن ثمرة تكون فى سنة مرارا : هل يحمل بعضها على بعض ، ولم يلحق الأول الآخر ؟

فإذا كانت هذه الثمرة مدركة ففيها الزكاة ، ولو لم يلحق بعضها بعضا . وذلك

فى زراعة تزرع ، فيكون فى أولها ومن أوسطها وآخرها ، فذلك يحمل بعضه على بعض ؛ لأنه قد حدث فى زمن واحد.

فإن كانت قد أدركت الآخرة والأولى محبوسة لم تقسم ففيها أيضا الصدقة.

وإن كانت قد قسمت وأكلت ، فلا نرى أن يجمع الأول على الآخر .

قال أبو الحوارى : قال بعض الفقهاء : وإذا كان بين الثمرتين ثلاثة أشهر ، لم يحمل الآخر على الأول ، ولو أدركتها لم تقسم .

وقالوا : الفضار ثمرة ثانية ، ولا تحمل على الأولى التى نضرت من أصولها ، ولو أدركتها لم تقسم ، وبهذا نأخذ .

مسألة :

ومن جواب أبى الحسن رحمه الله : وقلت : ماتقول فيمن زرع ذرة سريعة ، فأصاب منها عشرين جرنا ، وله ذرة بطيئة ، أدركت البطيئة ، ولم يبق من السريعة شيء ، وأصاب من البطيئة عشرين جرنا ، وأدركت الذرة الآخرة ومعه من الأولى ، مالم تتم فيه الزكاة : هل تجب على هذا الرجل على هذه الصفة زكاة ؟

فعلى ماوصفت ، فالذى عرفنا فى هذا ، من جواب الشيخ أبى الحوارى ، رحمه الله . قال : قد كان أبو المؤثر رحمه الله ، يقول عن محمد بن محبوب : إذا كان بينهما ثلاثة أشهر ، لم يحملا على بعضهما بعض فى الزكاة . وإن كان أقل من ذلك ، كان فيها الزكاة . ونحن نأخذ بهذا القول ، على مارفع عن المؤثر ، يرفعه عن أبى عبد الله رحمهم الله جميعا .

مسألة :

عن أبي زياد أن الزبيب يحمل على التمر فى الصدقة .

مسألة :

ولا يحمل الزبيب على التمر إذا لم تجب فى أحدهما الزكاة ، ولا البقر على الإبل ، ولا الإبل على البقر .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : ولا يحمل شيء من الثمار على بعضهما بعض إلا الشعير ، فقد قال من قال : إنه يحمل على البر . وممن قال بذلك : أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله . ومن شاء الله من الفقهاء : أنه لا يحمل . وكل رأى العلماء واسع لمن أخذ به إذا تحرى العدل .

مسألة :

وعن رجل له حروث متفرقة فى قرى شتى ، لا يبلغ فى شيء منها الصدقة إلا أن تجمع الحروث نوع واحد . فنرى أن ما كان منها نوع ، ففى جماعته الصدقة .

وذكرتَ أنه إن يخرج ذلك فى أرض واحدة ، فلا نرى بذلك بأسا إن شاء فرقها فى قراها ، وإن شاء أخرجها فى قرية واحدة .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : وقال من قال : إن النضار الذى يأتى من أصول الذرة تحمل ثمرته على الذرة الأولى ، إذا أدركت شيئا منها ، بقدر ما يكون ثلاث مائة صاع .

وقال آخرون : لا يحمل النضار على الذرة الأولى ، ولا تؤخذ منه الصدقة حتى تجب فيه .

قال محمد بن محبوب : كفت ممن يقول : إنه يحمل ثم رجعت إلى قول من قال : إنه لا يحمل . وهذا القول أحب إلينا .

مسألة :

وعن عبد الله بن محمد بن بركة : اختلف أصحابنا فى الثمار إذا تداركت فى وقت واحد ، نحو البر والشعير إن أحد الجنسين يحمل على الآخر ؛ لتتم به الزكاة . وهو قول أبى عبد الله محمد بن محبوب .

وقال غيره من فقهائنا : لا يحمل أحدهما على الآخر . وإنما زكاة كل واحد منهما فى عينه . فإن حصل ثلاث مائة صاع من كل حب ، بصاع النبى ﷺ ، أنه قال : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة . الوسق يشتمل على جملة المكيال ، سواء كان من جنس واحد ، أو أجناس مختلفة ، وأيضا فإنها لما كانت زكاة واحدة ، ووقتها واحدا كانت كالدراهم والدنانير ، يحمل بعضها على بعض . وكذلك المكيال . والله أعلم .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : واختلفوا فى حمل الشعير على البر فى الصدقة . قال محمد ابن محبوب رحمه الله : يحمل أحدهما على الآخر لتتم به الصدقة ، ثم يخرج منهما .

وأما واثل بن أيوب ، فكان لا يحمل الشعير على البر فى الصدقة ، ورآهما جنسين مختلفين ، وثمرتين متفاوتتين .

وخالفه فى أيامه موسى بن أبى جابر ، ورأى أن أحدهما يحمل على الآخر . وبالله التوفيق .

وكان محمد بن محبوب لا يجوِّز أخذ الذكر من البقر عن الأنثى فى الصدقة. وقال : لم أسمع بجواز ذلك . ورأى جواز أخذ ابن لبون مكان بنت مخاض من الإبل فى الصدقة . فهذا عندى سنة متفق عليها،فترك القياس مع وجوب السنة .

* * *

الباب الثامن والسبعون

الثمار إذا حال عليها الحول أو باع الحب وحال عليه الحول

أرجو أنه عن بشير بن محمد بن محبوب : وسألته عمن كان معه مال تجب فيه الزكاة ، ثم جعله فى منزله حتى حالت السنة أيعود يزكى مادام معه ؟ أرأيت إن كان حبا أو مثل ذلك ، فحبسه حتى حالت عليه السنة أتجب عليه فيه الزكاة ؟

قال : أما الحبوب ، فلا تجب عليه فيها زكاة فى السنة الثانية .

وأما العين والورق فإنه تجب عليه ما كان فى يده .

والتجارة إذا كانت فى المتاع ، فإذا وجبت فيه الزكاة ، أخرجت منه .

قال أبو الحوارى رحمه الله : إن كانت الحبوب من الزراعة ، فهو كما قال. وإن كانت من غير زراعة يريد بها التجارة ، زكاها كل سنة .

مسألة :

أحسب أنها عن محبوب بن الرحيل رحمه الله .

وقال فى رجل أطنى ماله ، أو داس زرعه وأخرج زكاته ، ثم باع الحب بدراهم، وحلت زكاة دراهمه: إنه ليس عليه فى الذى خرج صدقة ثمرة نخله أو ثمرة بره شىء ، حتى تحول السنة ، ثم يخرج من تلك الدراهم . وأكثر القول عندنا أن هذا يحمل على الورق . وبه نأخذ .

* * *

الباب التاسع والسبعون

فيمن لا يخرج الزكاة

على نسق مسائل عن أبى عبد الله محمد بن روح. وعمن علم بقريب أو شريك: إنه لا يخرج الزكاة تغافلا منه عنها .

فاعلم أنه لا تزر وازرة وزر أخرى . وليس على من علم ذلك إلا ما يلزمه من الإنكار والنصيحة . وليس له أن ينكر على الناس على ما يسعهم فى دينهم، إلا أن يعلم أنهم قد خرجوا من السعة إلى الضيق. ومن الضيق فى ذلك أن لا يدين بالزكاة ، ويتأمل إخراجها ، ولا يتم أمل ولا عمل إلا بفضل الله وعفوه .

مسألة :

ومن غيره : وعن رجل عليه زكاة فطلبها إليه المسلمون .

قال : نعم ثم تربص فى ذلك ، ثم مات ولم يوص . فإن كان مات مطلق اللسان ، فأهون ما يكون من أمره إلى الوقوف عنه .

وإن كان ممن يقر بالزكاة، ويدين بها ، غير أنه بُلِيَ بالتوانى ، فمات ممسك اللسان أو مفاجأة ، أخذت الزكاة من ماله، ولم يبلغ به إلى أن يحوّل عن ولايته التى كانت له من قبل .

مسألة :

وعن رجل وكل رجلا فى ماله ، وأمره أن لا يخرج زكاته ، وأمره أن يتركها فى جملة الطعام أو الدراهم : أيجوز له الدخول فيه على هذا ؟

فإذا كان الوكيل يعلم أن الذى يوكله لا يخرج الزكاة ، فلا يدخل له فى هذه الوكالة ، وقد قيل عن بعض الفقهاء : قبح الله مالا لا يزكى وقبح أهله .

مسألة :

ويوجد فى الرواية أنه قال : كفى بالمرء خيانة أن يكون أمينا لخائن ، أو أن يكون أمينه خائنا .

مسألة :

ويوجد وقيل : من كان له مال تجب عليه الزكاة فلم يكن يؤدى الزكاة حتى افتقر ، فله أن يأخذ من الزكاة ، ويؤدى مالزمه من الزكاة التى قد لزمته .

قال : ويوجد فى بعض قولهم : إنه إذا كان المرء مسرفا على نفسه، وتتلف زكاته، ويضيع حقوق الله ثم تاب من ذلك : إنه لايلزمه ضمان من حقوق الله ، ويرجى له أن يعفو الله عنه ، ولو كان يقدر على أداء ذلك عنه بعد التوبة .

قال غيره : يعجبنى إذا كان قادرا على أداء ذلك أن يؤديه . وإن عجز عن أدائه ، فالعاجز معذور والله أعلم فينظر فى ذلك .

مسألة :

ومن كتاب أبى جابر : ومن أقر بالإسلام وأنكر أنه لازكاة عليه ، ودان بذلك ، ثم تاب . فإن عليه الزكاة لما مضى ؛ لأنه مقر بالجملة .

مسألة :

ومن ضيع الزكاة حتى هلك وأوصى بها ، كانت مع الوصايا فى ثلث ماله ، وهو على ولايته .

مسألة :

ومن جحد الزكاة ، ثم أقيم عليه الحجةُ لله . فإن تاب قُبِلَ ، وكذلك إن أقر بالزكاة ، وكره أن يعطيها قتل .

وقول : إذا أقر بالزكاة ولم يقاتل ، غير أنه منع الزكاة ، فلا يقتل ، ولكن يحبس حتى يؤدى الزكاة .

مسألة :

وقيل فى امرأة كان لها دراهم على رجل تجب فيها الزكاة ، فلما وجبت الزكاة ، صيرت الدراهم لولدين لها يتيمين أو غيرهما .

قال إنها ضامنة للزكاة فى مالها .

فإن ماتت المرأة أو أفْسَلَتْ[1] ، ولم يقدر لها على شىء ، والدراهم قائمة . فأحب أن تؤخذ الزكاة منها ، لأن تلك زكاة قد كانت وجبت ، ولم يكن لها أن تضيّعها .

---

(١) أفسلت : أفسدت . وأصلها من الفسل وهو الردىء الرذل اه عبد الله بيده .

وإن كانت صيرت ذلك بحق لمن صيّرته إليه ، رجع إليها بمثل ما أُخذ من الزكاة .

مسألة :

واختلف فيمن عُلِم أنه لايخرج زكاته . فقول : لايجوز بيع تمرِ ماله الذى تجب فيه الزكاة . وإنما يجوز تسعة أعشارها .

وقول : يفسد البيع كله لأنه يُشْتَرى فى صفقة .

وقول الربيع : إنه بيع فيه عَيْبٌ إن أتمه المشترى تمّ ، وإلا انتقض .

وقول : إنه جائز والمصدّق بالخيار إن شاء أخذ من الثمرة أو الثمن .

وقول : لايجوز بقدر الحلال .

* * *

الباب الثمانون

ذكر الخرص

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : إن رسول الله ﷺ خرص على امرأة حذيفة لها بوادى ، وبعث ابن رواحة الأنصارى إلى اليهود ، فخرص عليهم النخل ، حيث يطيب أول الثمر .

وممن كان يرى الخرص عمر بن الخطاب وسهل بن جثيمة ومروان بن الحكم والقاسم بن محمد والحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح والزهرى وعمرو بن دينار وعبد الكريم بن أبى المخارق ومالك بن أنس والشافعى وأبو عبيد وأبو ثور .

وقال آخرون : الخرص اليوم بدعة . روى ذلك عن عامر الشعبى .

قال أبو بكر وقد ثبت أن رسول ﷺ عامل أهل خيبر على شطرِ مايخرج من ثمرة أو زرع . وبعث ابن رواحة خارصا على خيبر . وهذا قول عَوَامّ أهل العلم ، إلا النعمان فإنه أنكر ذلك . وقال : من دفع نخلا معاملة : على أن للعامل من ذلك شطر مايخرج من الثمر ، فهى معاملة فاسدة ، وخالفه أصحابه ، فأجازوا المعاملة فى النخل والأشجار . ففى قول النعمان منفردا مخالفا لسنةِ رسول الله ﷺ . وقولِ أهل العلم .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا معنى ماقال : إن الخرص لأنه لانعلمه : مما قالوا به ، ولاعمل به أحد منهم. ولايخرج معنى ثبوته بوجه يثبت فيه الحكم . وكل مالم يثبت فيه الحكم، فلامعنى للتعبد فيه من المسلمين والسلطان، إلا أن يرى ذلك أوفر فى الزكاة فى التقدمة عليهم بذلك .

فإذا وجبت الزكاة كانوا إلى أماناتهم فى ذلك. وكان وجها على هذا النظر، لم نر فى ذلك ، وفارا على معنى الزكاة ، على حال لم يكن للخرص عليهم معنى .

ومنه : وقال عطاء بن أبى رباح وابن سيرين ومالك بن أنس والشافعى: إن وقته إذا بدَا صلاحُها وجاز بيعها .

وقال عمر بن الخطاب لسهل بن أبى حنيفة : إذا أثبت على كل قوم فى نخل، قد خرصها قوم فتدع مايأكلون ، وبه قال الليث بن سعدوأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وأبو عبيد .

وكان مالك بن أنس يقول : إذا كان الخارص مأمونا ، فزاد ونقص فهو جائز على ماخرص .

وقال ابن سيرين : ترد الزيادة إلى الصدق .

وكان الشافعى يقول : إن ذكر أهل التمر أنهم أحصوا جميع مافيه ، كان فى الخرص عليهم أكثر ، قُبِلَ منهم مع أيمانهم . فإن كانت زيادة أخذوا منه .

وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم : على أن الخارص إذا خرص التمر ثم أصابتها جائحة : أن لاشىء عليه ، إذا كان ذلك قبل الجداد . هذا قول عطاء ابن أبى رباح ومالك بن أنس والأوزاعى والشافعى وجماعة غيرهم .

قال أبو سعيد : معى أنه إذا ثبت معنى الحرص ، باجتهاد النظر من الإمام للتوفير على الزكاة ، فيشبه معنى الاتفاق ما قال : إنه لازكاة على أرباب الأموال فيما يذهب بجائحة ، وأنهم إلى أمانتهم فيما أصابوا من أموالهم . فمن اتهم منهم فقد قال من قال من المسلمين : إنه يحلف إذا اتهم فى خيانة زكاته .

وقال من قال : لايمين عليه فى ذلك ، وهم إلى أمانتهم . ويشبه عندى معنى الحكم أن لايمين عليهم ؛ لأن المال مشترك . وإذا كان مشتركا زال عنه الإيمان فيما يشبه هذا من جميع الأمور .

ومنه : واختلفوا فيمن تؤخذ منه زكاة الزرع يباع فى أكمامه ، أو الثمر يباع بعد أن يبدو صلاحه .

فقال الحسن ومالك بن أنس والأوزاعى وسفيان الثورى وأحمد بن حنبل : الزكاة على البائع. وبه قال الليث بن سعد : إنه على البائع، إلا أن يشترط المتاع .

وفيه قول ثان : إن البيع فاسد ؛ لأنه باع مايملك وما لا يملك .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا نحو ماحكى من القولين جميعا .

وقول ثالث : إن المصدق بالخيار : إن شاء أخذ من رب المال من الثمن ،الذى باع المال به ، وإن شاء لحقها من يد المشترى وأخذها ، ورجع المشترى على البائع بثمن الزكاة التى أخذت منه ، من جملة ثمن المال .

* * *

الباب الواحد والثمانون

ذكر إسقاط الزكاة عما دون خمسة أوسق

مما فيه الزكاة من الحبوب والثمار

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : ثبت أن رسول الله ﷺ قال : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة . وهذا قول ابن عمر وجابر بن عبد الله وأبي أمامة بن سهل بن حنيف وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وعطاء ابن أبي رباح وجابر بن زيد ومكحول وإبراهيم النخعي . وبه قال مالك بن أنس وسفيان الثوري ، ومن وافقه من أهل العراق والأوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وعبد الله بن المبارك وشريك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور ويعقوب ومحمد. ولا أعلم أن أحدا خالف هذا غير النعمان . فإنه أحدث قولا خلاف ما عليه أصحابه وأهل العلم من علماء الأمصار . وزعم أن الزكاة في كل ما أخرجته الأرض قليلا ذلك أو كثيرا ، إلا الطرف والقصب والفارسي والحشيش والشجر ، الذي ليس له ثمر مثل السمر وما أشبهه .

قال أبو سعيد : معنى أنه يخرج في معاني قول أصحابنا بما يشبه معنى الاتفاق: إنه لا زكاة في شيء مما أنبتت الأرض ، من جميع ما تجب فيه الزكاة، وإن اختلف معاني ذلك عندهم فيما أقل من خمسة أوسق، وهي ثلاث مائة صاع بصاع النبي ﷺ؛ لأن الوسق ستون صاعا .

ومن غير الكتاب : وعن أبي عبد الله : إنه ليس فى الكسر فيما يؤخذمنه نصف العشر ، فيما زاد على ثلاث مائة صاع ، ما دون عشرين صاعا شيء ، حتى تبلغ الزيادة عشرين صاعا .

مسألة :

قال : الذى أحفظ عن أبى سعيد فى هذا اختلافا .

قال من قال : ربعه من الزكاة .

وقال من قال : يؤخذ منه كذلك أيضا كان فيه العشر إذا لم يتم العشر . وكذلك من الاختلاف إذا كان قد وجب فى أصل المال الزكاة . والله أعلم.

* * *

الباب الثانى والثمانون

ذكر الأرض يستأجرها المرء ويزرعها

من كتاب الأشراف :

قال أبو بكر : واختلفوا فى الأرض يستأجرها المرء ، ويزرعها فتخرج حبا ، فقالت طائفة : الزكاة على رب الزرع المستأجر دون رب المال . هذا قول مالك ابن أنس وسفيان الثورى وشريك وعبد الله بن المبارك وأبى ثور. وحكى أبو ثور ذلك عن الشافعى .

وقال أصحاب الرأى : العشر على رب الأرض وليس على المستأجر شىء .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا ، بما يشبه معانى الاتفاق ، معنى القول الأول . ولا أعلم بينهم فى ذلك اختلافا إذا ثبتت الأجرة .

مسألة :

ومن غير الكتاب : وعن رجل له مال من أرض فأقعد أرضه ، وهى قطع متفرقة أناسا شتى ، فوجبت فى جميعها الزكاة ، ولم تجب على أحد من المقعدين فى زراعته زكاة .

قال : على رب المال الذى أقعده الزكاة فى حصته ، إذا وجبت فى جميع المال

الزكاة . وإن لم تصل فى حصته زكاة ؛ لأن المال الذى زرع ماله، فهو جامع للمال، فهو شريك لهم جميعا. والحكم فيما يلزمه هو من الزكاة ، بالسبب الذى شاركهم به شريك لجميعهم . وكانت الزراعة فيما تلزمه هو زراعة .

وقال من قال : ليس عليه زكاة حتى يصيب من متفرقها ، ماتجب عليه فيه الزكاة ، أو يصيب أحد الشركاء فى الزراعة ، ماتجب فيه الزكاة ، فتكون عليه فى حصته منه الزكاة .

وذلك أن الزراعة إنما فيها الزكاة حين حصادها ، فوجدناها حين حصادها غير مجتمعة ، إلا ماجمعه الأصل. والأصل ليس مبقيا عليه فيه الزكاة إلا بالزراعة معا فى وجوب الزكاة .

مسألة :

وإذا اكترى رجل أرضا لناس شتى ، لا تجب فى كل واحدة من تلك الأرض زكاة ، وإذا جمعت زراعتها وجب فيها الزكاة .

قال : فإن الزكاة تجب فى هذه على المكترى لهذه الأرض . وليس على المكرى زكاة فى أجرة أرضه .

* * *

الباب الثالث والثمانون

زكاة الرموم بمنحة أوغير منحة

وفى موضع : من جواب محمد بن محبوب رحمه الله :

وسألت عن الذين يزرعون فى رم أهل أزكى ،من غير أهل الرم ، بغير منحة من أهل الرم : هل عليهم صدقة ؟

فإنى أرى عليهم الصدقة ، إذا لم يكونوا من أهل الرم ، ولم يكونوا زرعوا فى الرم بمنحة من الرم . وإن أعطوا القوم فليس ذلك بشىء. والمنحة إنما تكون من جهة القوم ، أو من أحد قد أقامه أهل الرم،فى أمر الزراعة والقيام لما يعنيهم.

مسألة :

من كتاب أبى جابر : وقيل : من زرع فى الرم بلا رأى أهله ، وليس هو منهم : إن الصدقة فيما أصاب ولو لم تبلغ ثلاث مائة صاع ، إذا كان أهل الرم تبلغ عليهم الزكاة ؛ لأن الزرع لهم .

وإن زرع برأى أهله، أو كان من أهله، فزرع بمنحة أو بغير منحة،فلا صدقة فى هذه الزراعة حتى تبلغ ثلاث مائة صاع . وهذا قول محمد بن محبوب رحمه الله .

وعن أبى على رحمه الله : أنه لا تؤخذ الصدقة من الذى زرع فى رمّ قوم بلا رأيهم .

مسألة :

ومن جواب لمحمد بن محبوب رحمه الله ، وعن قوم يزرعون أطوى تزجر، وهى رم بينهم يعطونها بالسدس ، ولا تجب فى الأطوى الصدقة. ويجمع أهل القرية سدسهم ، فيبلغ أكثر من ثلاث مائة مكوك ، يقع لكل إنسان مكوك إذا قسموها .

قال : نعم أرى عليهم الصدقة لأنهم شركاء فيها ، فإن أعطوها تزرع بثلاث مائة مكوك ، فهذه إجارة . والإجارات ليس على أهلها فيها صدقة . وليس ذلك مثل المشاركة .

مسألة :

ومنه ولا زكاة فى دراهم لقوم ، من رم لهم ، حتى يقع لكل إنسان منهم مائتا درهم ، ويحول عليه حول ، مذ صارت إليه تلك الدراهم .

* * *

الباب الرابع والثمانون

فيمن يدفع زكاته إلى من يستحقها

أيجوز له بعد ذلك أن ينتفع بها أم لا ؟

وعن أبي الحوارى رحمه الله: وسألته عن رجل يعطى رجلا دراهم من زكاته، فيذهب الآخر، فيدارى بها طعاما ، فدخل هذا عليه، فعرض عليه من ذلك الطعام: هل يسعه أن يأكل ؟

قال : لا يسعه أن يأكل من زكاته .

مسألة :

ومن غير الكتاب : قال : وقد قيل فى ذلك عن بعض المسلمين : إنه إذا تغيرت الزكاة بعينها ، ولم تكن هى التى قبضها منه قائمة العين ، فحولت من شىء إلى غير ذلك : إن له أن يأكل من ذلك ولو أن ذلك دَوْرىٌ مما قبض منه الزكاة .

وقال من قال من المسلمين : إنه لو كانت قائمة العين ، ثم أطعمه منها على وجه الهبة أو العطية : أن يأكل منها وينتفع بها ؛ لأنه حين قبضها الآخر ، فقد صارت مالا له . ويرى هذا منها .

وقد قيل : إن له أن يقبض الهبة ممن وهب له ، وللآخر أن يهب ماله لمن أراد إذا لم يكن فى معصية الله . والله أعلم .

مسألة :

والذى أعطى تمرا من زكاته ، وكنزه معه وتركه ، فغلط به صاحب التمر وأخذه ، فلا بأس بذلك ، ويعطيه مكانه .

وقلت : إن باعه له ؟ فإن باعه له فجائز أيضا . إن شاء الله .

مسألة :

وَرَدَ كتابُكَ تذكر فى رجل سلّم زكاته إلى الفقراء .

قلت : هل يجوز له أن يأكل منه شيئا إن أطعمه الفقير من ذلك ؟ .

قلتَ : وكذلك هل له أن يشتريها من الفقراء ؟ .

فمعى أنه قبلَ أن يقبضهم ، أو من بعدِ أن يقبضهم إياها ؟ .

فعلى ماوصفتَ فأما الإطعام والهبة ، فقد اختلف فى ذلك . فقال من قال : إن ذلك جائز . ونحب التَّنزُّهَ من ذلك ، فإن فعل لم نقل : إنه أكل حراماً لايحل له ولا ضمان عليه .

وأما الشراء قبل القبض ، فقد اختلف فيه ، فقال من قال : يجوز .

وقال من قال : لايجوز ، إلا أن يكون القابض لها الإمام ، أو عامل الإمام ، فإن كان ذلك ، فإنا نأخذ بقول من يجيز ذلك ، فى هذا القول من الزكاة .

وقال من قال من المسلمين : لو كانت قائمة العين . وأما بعد القبض ، فقد اختلف أيضا فى شرائها بعد القبض .

ونحب قول من أجاز ذلك بعد القبض ، كائنا ما كان القابض لها ، فقيرا ، أو إماماً ، أو والى الإمام .

مسألة :

وهذا مختصر من مسألة طويلة . وقد قيل فى بعض قول المسلمين : إن هذه المرأة لو احتاطت بحليها هذا كله ، عما قد لزمها من الزكاة ، فيما خلا من السنين ، وأعطته من يستحق، من زوج أو رحم أو غير ذلك . واستحقه عليها بما قد لزمها من الزكاة ، ثم رده عليها على وجه العطية ، فقد رخص لها فى ذلك من رخص من المسلمين ؛ لأنه إنما رَدَّ عليها مَالَه ، هو ، الذى قد استحقه عليها لاَ مَالَهَا .

فإذا قبلته منه ، ولم يكن الحلى مما يُخْرِجُ المعطَى إلى حال الغنى ، فلا يضيق ذلك عليها ، إن شاء اللهُ فى بعض قول المسلمين . هكذا عرفنا فافهم ذلك .

ولا يضر هذه المرأةَ ما أَكَنَّتْهُ فى نفسها ، إذا أعطت حليها هذا أو منه فقيراً ، أن يرده عليها مالم يكن هنالك شرط والله أعلم، تدبر ما وصفتُ لك ولا تأخذ من قولى إلا ما وافق الحق والصواب .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : ولا بأس أن يشترى الإنسان صدقته ، إذا ميّزها ، وصارت إلى من يلى قبضها .

وكذلك يجوز له أن يأخذ صدقته من الطعام وغيره مِنْ عَنَاهُ وقيامِه مع المسلمين ، إذا أعطاها الوالى ، ثم أعطاه إياها .

وأما أن يأخذ صدقته ، لعناه أو لشرائه ، من قبل أن يبيّنها ، وتصير إلى من يلى قبضها فلا أحب له ذلك .

وقد قال بعض الفقهاء : إنه لا يرجع أن يشترىَ زكاته ؛ وكرّه له أكلها . والرأى الأول أحب إلىّ .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : وجائز للغنى أن يأكل من الصدقة إذا باعها غيره بالفقر .

ومن منع من أصحابنا ، من جواز ذلك . فعندى أنه قد غلط ، لأن النبى ﷺ أكل من طعام تُصُدِّقَ به على بريرة وقال : هو عليها صدقة ، ولنا منها هدية ، وَالاقْتِدَاء برسول اللهِ ﷺ أولَى .

مسألة :

وعن رجل أعطى رجلا فقيرا من زكاته ، فقبض الفقير الزكاة ، ثم أطعم منها صاحبها . قيل : يجوز لصاحبها أن يأكل منها ، بعد أن قبضها الفقير ، وهو يعلم أنها من الزكاة التى سلمها إليه من زكاته .

قال : معى أنه يختلف فى ذلك . قال من قال : إنه يجوز له إذا كان الفقير قد قبضها ، وقد صارت إليه .

وقال من قال : إنه لا يجوز له ذلك ، إلا أن يعطيه إياها بحق ، أو يشتريها منه بعد قبضه لها .

وقال من قال : لا يجوز له ذلك أيضا ، ولو كان بحق ، إلا أن يرجع إليه بميراثٍ .

وقال من قال : إنه لايجوز له على حال ، على معنى قوله .

وكذلك إن خلط صاحب الزكاة شيئا من ماله ، بما أعطاه الفقير من الزكاة بعد أن قبضها ، وتراضيا على ذلك وأكلاه ، لحقه معنى الاختلاف الأول .

* * *

الباب الخامس والثمانون

ذكر الرقاب

من كتاب الأشراف : قال اللهُ تبارك وتعالى : « إنما الصَّدقاتُ للفقراء والمساكين والعاملينَ عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب » .

قال أبو بكر : واختلفوا فى سهم الرقاب . فقالت طائفة : يعتق منها الرقبة . هذا قول الحسن البصرى ومالك بن أنس وأبى عبيد وأبى ثور .

وقالت طائفة : لايعتق منها رقبة كاملة ، إنما يجعل ذلك للمكاتبين . هذا قول الشافعى .

وقال مالك : لايعجبنى أن يعان منها المكاتبون ، وقول الليث بن سعد كقول الشافعى .

وروينا عن إبراهيم النخعى وسعيد بن جبير :أنهما قالا : لايعتق من الزكاة رقبة كاملة ، ولكن يعطى منه فى رقبة ، ويعتق منه مكاتب .

وفيه قول ثالث قاله الزهرى : وهو أن اسم الرقاب نصفان : نصف لكل مكاتب ممن يدعى الإسلام ، والنصف الثانى يشترى به رقاب ، ممن صلى وصام ، وقدم الإسلام ، من ذكر وأنثى يعتقون .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى قول أصحابنا : أن سهم الرقاب إنما هو خاص فى معنى العتق ، وتسريح الرقاب عن الرق .

ويخرج فى معانى قولهم : إن المكاتب حر من حينه ، وإن له سهما فى الصدقة ، بما لزمه من المكاتبة ، دون سهم الفقراء ، كما كان للغريم سهم لسائر الديوان ، غير سهم الفقراء .

وإنما هذا إبانةُ إبَّانُ الله تبارك وتعالى بها مواضعَ مايجعل فيه الزكاة ، إلا أنه فرض السهام فى الزكاة .

ولو ذلك كذلك ، كان ذلك الوارث بمنزلة سهام المواريث . ولكان لايجوز أن يفضل أحدا من أهل السهام على أحد بسبق الفضل ، لمعنى واحد بغير تفضيل .

وإذا ثبت أنها تجوز أن يجعل منها فى هذا الوجه لرقبة قد عتقت ، لم يبعد أن يشترى منها الرقاب . ويعتق إذا كان ذلك موضعا لها ؛ لثبوت المكاتبة ، ولحق المكاتب فيها ، ولأنه لايختلف أن مكاتبة المكاتب ثابتة بينه وبين سيده .

وكذلك إن كاتبه له غيره بلفظ غيره ، وكان ذلك خارجا فى أحكام المكاتبة ، وكذلك لو اشترى بالقصد منها لعتقه ، يخرج معنى ذلك بما يشبه معنى سهم الرقاب .

وقد يوجد ذلك فى قول أصحابنا : إن للرجل أن يشترى العبد بزكاته ، ويعتقه من زكاته . ويعجبنى أن يكون ذلك بأمر العبد ، أن يشتريه لنفسه من سيده ، حتى يعتق ويلزمه الضمان ، ويعطى من الزكاة فيما لزمه .

وإن اشتراه المشترى بالزكاة وأعتقه ،جاز ذلك عندى، وكذلك إن اشتراه هذا بالقصد إلى العتق ، واعتقاده أن يؤدى الزكاة فيه ، كان ذلك عندى مما يشبه معنى الاختلاف ، إذ قد لزمه ضمان ذلك فى ذمته . وإنما كان اعتقاد نيته أن يؤدى فيه الزكاة ، ولو اشتراه على غير اعتقاد ،قد لزمه هو فى ماله .ولا يجوز أن يعتق من الزكاة عليه . ولا يبين لى فى هذا الفصل اختلاف .

* * *

الباب السادس والثمانون

المؤلفـــة قلوبهم

ومن كتاب الأشراف : (وإعطائهم) وجدت فى بعض الكتب : أبو سفيان مائة ومعاوية مائة ، والحكم بن حرام مائة ، والأقرع بن حابس مائة ، والعلى ابن حارثة مائة وزهـــير مائة ، وسهل بن عمر مائة ، والحارث بن هشام مائة ، وصفوان بن أمية مائة ومالك بن عوف مائة. مخرمة بن نوفل خمسين، عمر بن وهب اللخمى خمسين . عمر بن هشام خمسين خمسين ، سعيد بن يربوع خمسين ، العباس ابن مرداس خمسين ، حضر بن حذيفة مائة .

مسألة :

من كتاب الأشراف : فى المؤلفة قلوبهم . قال الله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » فكان الحسن البصرى يقول : المؤلفة قلوبهم : الذين يدخلون فى الإسلام .

قال أبو ثور : لهم سهم يعطيهم الإمام قدر مايرى .

وقالت طائفة : لا سهم للمؤلفة قلوبهم بعد رسول الله ﷺ . هذا قول أصحاب الرأى . قالوا : إنما كان على عهد النبى ﷺ فأما اليوم فلا .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا : إن المؤلفة قلوبهم كانوا أقواما من الأغنياء والرؤساء ، ممن لاحق له فى الصدقة بالفقر ، ولا من العاملين

عليها . إلا أنهم كانوا يُخافون لى الإسلام إذا لم يُعْطَوْا ، أن يظهر منهم الفساد. فجعل اللهُ لهـم سهما بتألف قلوبهم فى الإسلام ، فى كسر شرهم عن الإسلام ، واستمداد معونتهم فيه وله .

فقال من قال : إن سهم هؤلاء مطروح . وإنما كان النبى ﷺ .

وقال من قال : إن نزل أحد فى الإسلام بمنزلتهم ، وكان للإمام وللمسلمين فى ذلك ، على اجتهاد ماللنبى ﷺ . ويعجبنى هذا القول على هذا المعنى .

وإذا ثبت ذلك للنبى ﷺ ، فى قوته ، ونصر الله بملائكته ، وإظهاره له على عدوه ، فأشبه ذلك أن يكون لمن ينزل بتلك المنزلة ، فى معنى اعتزاز الدين ونصره وإحياء أهله . وأن لا يرجى أن لايقوم أحد مقامه ، ولا يؤتى ماأوتى من النصر .

مسألة :

وعن أبى سعيد قلت : فالمؤلفة قلوبهم مَنْ هُمْ ؟ .

قال : أبو سفيان بن حرب ، وصفوان بن أمية ، والأقـــرع بن حابس ، وعيينة بن جبير وحذيفة بن بدر والحارث بن هشام والعباس بن مرداس والحكم ابن حرام .

* * *

الباب السابع والثمانون

فيمن تجب عليه الزكاة ويخرج من ماله بقدرها إلى الفقراء بغير نية وينوى بعد ذلك

وعن رجل عرف زكاته ، وكانت ذهبا أو وَرِقاً ، قام يعطى منها كذا على وجه الصدقة ، ولا يريد به الزكاة ، ولا عما يلزمه من الزكاة ، حتى أخرج بقدرها ، ولم تكن له نية عند العطاء ، ثم اعتقده عما يلزمه من الزكاة ، أو لم يعتقده . قلنا : يكون مؤديا أم لا ؟ .

فعى أنه إن لم يميزها ، فلا يجزيه ، حتى ينوى حين أراد ذلك من الزكاة ، وإن ميزها ثم أنفذها بعينها ، وهى المميزة أجزاه حتى ينوى بها غير الزكاة .

مسألة :

ولو أعطى من المال الذى وجبت فيه الزكاة بعينه ، فقيرا أربعين درهما ، على غير قصد الزكاة من بعد وجوب الزكاة فيه . وكان قد أدى من زكاته دراهم ، إذا جعل فى الفقير على غير نية ، يستحيل أن لا يجوز أن يجعل فيها الزكاة ولو قصد بذلك إلى الصدقة عليه أو الهبة له أو صِلَتِه وبره بأى وجه من الوجوه ، يكون به واصلا على غير وجه ، أن يكون ذلك يقع جُنة لماله أو لنفسه ، مما يلزمه ، أو مما يريد به المواصلة للمكافآت للمال ، أو يحيله عن أمر الزكاة بالقصد : إن ذلك ليس من أمر الزكاة فإن ذلك كله يقع موقع الزكاة ، ويكون مؤديا للدراهم من زكاة ماله زكاة ما أعطى وسلم .

يوجد عن أبى عبد الله محمد بن روح بن عربى رحمه الله فيمن كان معه مائتادرهم ، وأقل من أربعين درهما، فإنما تلزمه خمسة دراهم ، عن جميع مايملك من الدراهم ، لا عن المائتين خصوصا .

كذلك يكون على هذا الوجه الاعتقاد ، على الذى تلزمه الصدقة فى الثمار والأنعام ، كمن معه أربعون شاة ، فعليه فى جميع غنمه شاة .

كذلك من يكون معه أكثر من أربعين شاة إلى عشرين ومائة ، فعليه فى جميع ذلك شاة . وليس عليه تلك الشاة فى الأربعين ، خصوصا دون ما زاد على الأربعين ، بل عليه أن يجعل تلك الشاة عن جميع غنمه .

كذلك مايشبه هذا من جميع الزكوات ، يعتقد النية فى ذلك بجملة ماله ، إذا ذكر قَلْبُهُ عَقْدَ هذا النية . فإن لم يذكر قلبه ونسى ، أجزاه أداء مايلزمه من ذلك فى حكم الحق ، وإن نسى الاعتقاد لذلك ، لأن الناسى كالنائم والنائم كذاهب العقل . وذلك تكون أحوالهم على ماهم عليه، من منزلة حق أو باطل، حتى يتحول عن حق بإرادة عقل ، سالم من النعاس أو الجنون أو النسيان ، أو يتحول عن الباطل ، بصدق إرادة توبة عنه ، إلى الحق بعقل سالم وصدق .

* * *

الباب الثامن والثمانون

فيمن عليه زكاة فى تجارة أو غيرها فأراد أن يترك شيئا لكسوته ونفقته

وعن أبى عبد الله : وعن رجل حوسب على زكاةِ دينٍ له ، وطلب أن تطرح منه له نفقته ، فلا يترك له على ما وصفت نفقة ، إلا أن يكون لا مال من الأصل . وإنما ماله تجارة فى يده .

فإن كان فى يده طعام حاضر ، تركت نفقة إلى وقت زكاته من قابل ، مما حضر فى يده من الطعام .

وإن لم يوجد فى يده طعام ، إلا ما كان له من الطعام على الناس وغيره ، فلا يترك له شىء .

مسألة :

ورجل سلّم إلى أمِّ أولاده ، وهى مطلقة ، ألف درهم نفقة أولاده سنة ، ثم حضر وقت زكاته بعد ذلك بشهر ، فقال : ترفع نفقة شهر ، ثم يخرج زكاة مابقى مما سلّم إليها .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : والتاجر يقوّم عليه كل شىء فى يده للتجارة ، من قليل

أو كثير ، قيمة وسطة ، على سعر البلد الذى هو فيه، ويترك له من الطعام مايقول: إنه يكفيه ويكفى عياله إلى ثمرة أخرى .

وكذلك عن أبى على رحمه اللهُ قال : وأما الكسوة ليس عندنا فيها شىء وإن لم يكن طعام، ولم تكن إلا دراهم. والعروض لم يترك لهم من ذلك للنفقة شىء، إلا أن يقول : إنه يحبس شيئا من الدواب لضيعته والمتاع لبيته . فكل ما قالا به يحبس عن الزكاة قبل وقت زكاته أو بعدها ، ما لم يكن أخرج الزكاة مما بقى .

فإن أراد بعد ذلك أن يرد ماحبس ، ويدخله فى تجارته ، فلا زكاة عليه فيه حتى يجىء وقت زكاته من قابل

* * *

الباب التاسع والثمانون

زكاة مال العبد

قال أبو بكر : كان سفيان الثورى وأحمد بن حنبل والشافعى وإسحاق يقولون : زكاة مال العبد على مولاه . وهو مذهب أصحاب الرأى.

وقال آخرون : ليس عليه فيه شىء ، ولا على مولاه . هـذا قول ابن عمر وجابر والزهرى وقتادة ومالك وأحمد بن حنبل وأبى عبيد .

وأوجبت طائفة على العبد الزكاة ، روينا هـذا القول عن عطاء . وبه قال أبو ثور . وروى ذلك عن ابن عمر .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معـانى قول أصحابنا : إن مـال العبد لسيده ، وأنه محمول عليه فى الزكاة ، وأنه متعبَّد بزكاة ذلك ، لأنه ماله . فإن شاء زكاه ، وإن شاء أذن للعبد أن يزكيه ، إذا كان العبد مأمونا على ذلك ، وعلى إنفاذه على وجه العدل .

ولا أعلم بينهم اختلافا فيما يَثْبُتُ مال له ، من جميع ما كسبه ، أو ملَّكه إياه سيده بوجه من الوجوه ، ومنه :

مسألة :

فى زكاة مال المكاتب : قال أبو بكر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهـل العلم : على أن لا زكاة فى مال المكاتب ، حتى يعتق غير أبى ثور .

وممن قال بجملة هذا القول : جابر بن عبد الله وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء ومسروق . وبه قال مالك بن أنس وسفيان الثورى والشافعى وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وأصحاب الرأى .

وقال أبو ثور : فى مال المكاتب الزكاة ، كما تجب فى مال الحر .

قال أبو بكر : لا زكاة فى مال المكاتب .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا يوجبه معهم الاتفاق : أن المكاتب حر ، وماله مال حر . وفيه الزكاة إذا كان من أهل القبلة .

مسألة :

من غير الكتاب : وعن حلىّ العبيد يقول المولى : هذا لهم من وصية أو غيرها ، ولا شىء لى فيه . قال : يحمل عليه على كل حال .

مسألة :

من كتاب أبى جابر : وأما المملوك فماله لسيده وليس عليه هو زكاة . والزكاة على المولى . ويقوم العبد بذلك ، من قِبَل مولاه ، حتى يخرج زكاة ما فى يده .

مسألة :

وإذا أعتق العبد وفى يده مال كثير ، قد خلا له سنون لم يؤد منه زكاة ، وصيره المولى للعبد ، فلا زكاة فيه على العبد ، حتى يحول عليه حول مذ صار له ، وعلى المولى زكاة ما مضى ؛ لأنه كان له .

* * *

الباب التسعون

فى الرفد

وحفظت عن إبراهيم ، فيمن استرفد لقضاء دينه ، فأُرفد ، فلما قضى دينه بقىَ من الرفد شىء .

قال : مابقى من الرفد إن عَرَفَ القوم الذين أرفدوه ليرد عليهم . فإن لم يعرفهم أعطاه فى قضاء مدِين أو يفرقه على الفقراء .

قلت : فهل يجوز له أكله ؟ .

قال : لا لأنه أُرْفِدَهُ لقضاء دينه ، ولكن إذا أرفد. قال: هذا لى . فقال له : من أرفده : نعم ، كان له ذلك فيما أحسب .

وعن المكاتب إذا استرفد ليعطى فى مكاتبته فبقى من مكاتبته شىء مما أعطى؟

قال : يعطيه مكاتبا آخر .

* * *

الباب الواحد والتسعون

فى أخذ العامل حصته بزكاتها

ومن غيره : وعن بعض الرقاع وعن العمال (لامرئٍ فى زراعة تجب الزكاة فى ثمرتها جملةً)[1] يؤمر بتفريقها ، أو يُخْرِجُ العشرَ عن الجميع ، ثم يقسم الباقى .

وقد سألتُ عن ذلك موسى بن محمد فى أيامه ، فلم يرأن يعطى العامل حصته بزكاتها .

وقال أبو الحوارى رحمه اللهُ تُسَلَّم إلى العامل حصّتَه كاملة بزكاتها . وأمره أن يفرقها، وقد بريتَ، كان العامل ثقة، أو غير ثقة. وكذلك رفع بعض أصحاب أبى المؤثر .

قال لى محمد بن خالد بن يزيد : إن أبا المنذر رحمه اللهُ كان يقول بذلك ثم رجع ، ذكر أن محمد بن خالد رجع عن ذلك . وقال له : أنتم ثلاثة شركاء ، إذا أخذت أنت الذى لك، وأخذ شريكك الآخرهذا الذى له. وأين مالشريكك الآخر .

مسألة :

قال : نعم فالذى حفظنا فى الزكاةِ وَأَمْرِ العامل ، مع هـذه الأويل قولين آخرين . فقال من قال : يسلم إلى العامل حصته ، وليس عليه أن يعلمه : أن عليه الزكاة إذا علم هو ذلك ؛ لأنه متعبد بما يلزمه هو من الزكاة .

وقال من قال : يسلم إليه حصته ويقول له : إن زكاته فيها .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة الأصل . أه ناسخ .

مسألة :

من جواب أبى الحوارى : وأما العمال فيعطون حصتهم بزكاتهم ، ويعلمهم أن زكاتهم معهم .

مسألة :

ومما يوجد عن بشير بن محمد بن محبوب رحمه اللهُ : وسألت عن رجل يشارك الرجل ، فيصيبان الحب الذى تجب فيه الزكاة جملة . فإذا قسم لم تجب فيه الزكاة .

قال : لايسلم إليه الزكاة .

قلت : فإن سلّمها إليه ؟ .

قال : هو ضامن لزكاة الفقراء .

قال أبو الحوارى : إنما عليه زكاة حصته .

مسألة :

وعن ثلاثة شركاء ، فى مال وجب فى ثمرتها الزكاة أيجوز للمسلم أن يقاسمهما ويعطيهما حصتهما من الزكاة ، وهما غير أمينين على الزكاة ؟

فنعم يجوز للمسلم أن يأخذ حصته ، ويسلم إلى شريكيه حصتهما بزكاتهما ، فهما أولى بذلك .

مسألة :

وسئل عن عامل بسهم : هل قيل : لرب المال أن يسلم حصته ، ولا يأمره بإخراج الزكاة من حصته ، إذ كانا عالمين بوجوب الزكاة فى المال ؟ .

قال : معى أنه قد قيل ذلك .

* * *

الباب الثانى والتسعون

فيمن أُمِر بتفريق زكاةٍ أو كفاراتِ أيمان على الفقراء وأخذ لنفسه أو لمن يعول

وسألته عن رجل سلم إلى رجل زكاته ، وأمره أن يفرقها على الفقراء : هل يجوز له أن يسلم من هذه الزكاة إلى من يلزمه عوله ؟

قال : معى أنه يجوز له ذلك .

قلت له : فكيف قالوا : لا يسعه أن يسلم من الزكاة إلى من يلزمه عوله ؟

قال : معى أن ذلك خاص فى زكاة مال نفسه ، إذا تولى إنفاذها عن نفسه ، وأما زكاة غيره فيجوز له أن يسلم منها إلى من يلزمه عوله .

مسألة :

وعن رجل سلمت إليه دراهم ، يفرقها على الفقراء . وفرق منها ما فرق على الفقراء ، وأخذهو منها لنفسه مائة درهم ، أو مائتى درهم ، وهو فقير عليه من الدين مثل ما أخذ وأكثر . ومات على ذلك : هل تراه سالماً عند الله ، إن كان مستحقا لمثل ما أخذ ، عفيفا فى نفسه ؟

معى أنه قد قيل : إن له فى مثل هذا إذا لم يَحُدَّ له أن يفرقه على أحد بعينه أن يأخذ لنفسه إذا فرق على غيره من الفقراء .

وعلى هذا القول : إذا أخذ بقدر مالا يكون به غنيا ، ويخرجه من حال الفقر ، وَسِعَهُ ذلك . والله أعلم بسلامته عنده . وقد كره له ذلك بعض الفقهاء . وبعض لم يجز ذلك . فانظر معنى ذلك .

فإن كان الذى سلم إليه الدراهم بأن يفرقها ، وأخذ عشرة دراهم ، أو أقل أو أكثر أمر الذى سلم إليه الدراهم : أن يأخذ منها مائة درهم ، كما أمره هو : هل تراها واسعاً ؟

لها ذلك ، إذا كان المعطى مستحقا لمثل ذلك . وعليه من الدين مثل ذلك ، وهو فقير . فإذا كان ذلك بأمر المسلَّم للدراهم ، وهو صاحب المال ، فذلك جائز له عندى . ولا يبين لى فى هذا الموضع اختلاف .

وإن كان المسلَّم إليه وصيا والدراهم من مال غيره . فالمعنى فيه يخرج عندى على القول الأول .

مسألة :

وقلت : إذا وجبت فى مال اليتيم زكاة ، وكان وكيل اليتيم أو وصيه لا مال له ، وله زوجه ، ولا مال لها أو لهما مال ، لا تجزيهما غلته لمؤنتهما وكسوتهما .

قلت : هل يجوز له أن يأخذ من زكاة اليتيم لنفسه ، ويعطى زوجته أم لا يجوز ذلك ؟

فكل ذلك جائز . وعطيته لزوجته أحب إلىّ وأبر للقلب .

أحسب أنها عن أبى سعيد رحمه الله : وسألت عن رجل يجعل الناس عنده زكاتهم ، وكان هو فقيرا : أيجوز له أن يأخذ تلك الزكاة لنفسه إذا كان فقيرا، ولو لم يجعل له ذلك أصحاب الزكاة ؟ .

قال : إذا جعلوا له ذلك أن ينفذها على أهلها . فمعى أنه قيل : قد أجيز له ذلك ، مالم يجد له أحدا .

قلت له : فإن حجروا عليه أن لا يأخذ منها لنفسه ، وكان هو محتاجا إلى ذلك : هل يجوز له أن يأخذ مايجوز له أن يأخذ منها بقدر حاجته ولو حجروا عليه ذلك ؟

قال : معى ليس له ذلك ، إذا كانت زكوات أموالهم .

قلت : وكذلك يجوز أن يعطى من يعول ، ويلزمه عوله بغير رأيهم إذا لم يحجروا عليه ذلك ؟

قال : إذا كانوا فقراء ممن يجوز له قبض الصدقة .

قلت له : فإن أقرّبها الذى سلّم إليه أنهامن زكاة غيره، أو من وصية أوصى بها إليه ، أو غير ذلك ، وحجر عليه الذى سلمها ، أن لايأخذ منها لنفسه ،وكان هو محتاجا : هل يجوز له أن يأخذ منها ولو حجر عليه ذلك ؟

قال معى أن ليس له ذلك ، إذا كان إنما هو زكاة مال مضمونة فى يَدِ رَبِّها أو وَصِيٍّ فيها ، أو مأمون عليها .

وأما إن كانت زكاة من مال المسلمين ، وأقرّبها زكاة إقرارا منه ، أو من الزكاة ، ثم حجر عليه بعد ذلك ، لم يكن قوله فى ذلك عندى بشىء ، إذا لم تكن فيه حجة بينة فى بعض ماوصفت لك . وبالله التوفيق ، وعليه أتوكل .

تم الجزء السادس من كتاب المصنف .

ويليه الجزء السابع ، إن شاء الله تعالى .

وقد وافق الفراغ من تسويد هذه النسخة غرة شهر ربيع الأول عام ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٩ / ١٢ عام ١٩٨١ م .

وكان تمامه بقلم أقل العبيد لله : عبد الله بن أحمد بن حمود الحسينى السروى العمانى .

أودعت هذا الكتاب: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ﷺ .

* * *

فهرس محتويات الجزء السادس من كتاب المصنف

الصحيفة

٣ الباب الأول : فى صدقة العوامل من الإبل والبقر

١٠ الباب الثانى : فى صدقة البقر

١٤ الباب الثالث : من كم تجب صدقة البقر

١٧ الباب الرابع : فى زكاة البقر إذا كانت مشتركة بين اثنين فصاعدا

٢٢ الباب الخامس : فى قبض الساعى من الإبل والبقر والغنم

٢٦ الباب السادس : فى إسقاط الصدقة عن الخيل والرقيق

٢٧ الباب السابع : فى الجمع بين المتفرق والفرق بين المجتمع

٣٠ الباب الثامن : فى زكاة الخلط

٣٨ الباب التاسع : فى تفريق الغنم لأخذ الصدقة

٤٠ الباب العاشر : فى صدقة الغنم

٤١ الباب الحادى عشر : فى ذكر الغنم تزيد على المائتين

٤٥ الباب الثانى عشر : ذكر الضأن والمعز فى الصدقة

٤٨ الباب الثالث عشر : مايعد من المواشى الصغار ويؤخذ منه الصدقة

٥٤ الباب الرابع عشر : مايجوز للساعى أن يأخذ من زكاة الماشية ومالا يجوز

٥٦ الباب الخامس عشر : ما لا يؤخذ من الصدقة

٥٩ الباب السادس عشر : الحد الذى إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة

٦٧ الباب السابع عشر : فى المبادلة فى المواشى

٦٨ الباب الثامن عشر : فى ذكر الأوقاص

الصحيفة

٦٩ الباب التاسع عشر : إذا لم يوجد السن الذى يجب فى المال

٧٣ الباب العشرون : ذكر المال يحول عليه الحول قبل أن تخرج منه الزكاة

٧٦ الواحد والعشرون : ذكر السن الذى يؤخذ من صدقة من صدقة الغنم

٧٧ الباب الثانى والعشرون: إجماع فى أداء أبواب الصدقة من الإبل والبقر والغنم

٧٨ الثالث والعشرون : ذكر الإبل تزيد على عشرين ومائة

٨٣ الباب الرابع والعشرون : فى مايؤخذ من أموال أهل الذمة

٩٠ الباب الخامس والعشرون : فى مال نصارى العرب

٩٢ الباب السادس والعشرون : مايؤخذ من أهل الذمة من الجزية

١٠٦ الباب السابع والعشرون ذكر الذمى يزرع أرضا من أرض العشر

١٠٩ الباب الثامن والعشرون : العشر على بنى تغلب

١١١ الباب التاسع والعشرون : ذكر المال يباع بعد دخول الحول أو قبله

١١٣ الباب الثلاثون : القدر الذى تجب فيه الزكاة

١١٦ الباب الواحد والثلاثون : فى زكاة الذهب

١٢١ الباب الثانى والثلاثون : ذكر الجمع بين الذهب والفضة

١٢٥ الباب الثالث والثلاثون : حمل الذهب والفضة على بعضهما بعضا

١٣١ الباب الرابع والثلاثون : ذكر زكاة المال الذى لاتجب فى أصله ويحول عليه الحول وهو قدر تجب فيه الزكاة

١٣٢ الباب الخامس والثلاثون : ذكر الحلى

١٣٤ الباب السادس والثلاثون : فى المال إذا كانت الزكاة تجب فيه ثم ينقص فلم تجب فيه

الصحيفة

١٤٤ الباب السابع والثلاثون :ذكر إسقاط الزكاة من اللؤلؤ والجوهر والعنبر

١٤٦ الباب الثامن والثلاثون : ذكر العبد يجد الركاز

١٤٧ الباب التاسع والثلاثون : ذكر الصبي والمرأة يجدان الركاز

١٤٨ الباب الأربعون : ذكر الركاز يجده المرء فى مال غيره

١٥١ الباب الواحد والأربعون : ذكر الكنز يوجد فى دار الحرب

١٥٣ الباب الثانى والأربعون : ذكر أبواب الركاز والمعادن

١٥٥ الباب الثالث والأربعون : ذكر اختلافهم فى تفسير الركاز

١٥٦ الباب الرابع والأربعون : ذكر مايجب فى مايخرج من أرض المعدن

١٥٩ الباب الخامس والأربعون : ذكر القدر الذى يجب فيه الخمس من الركاز

١٦٠ الباب السادس والأربعون: ذكر وجوب الخمس فى زكاة الحديد والنحاس

١٦١ الباب السابع والأربعون : ذكر الذمى يجد الركاز

١٦٢ الباب الثامن والأربعون : فى المعادن

١٦٣ الباب التاسع والأربعون : نقل الصدقة من بلد إلى بلد

١٦٧ الباب الخمسون : زكاة الزيتون

١٦٨ الباب الواحد والخمسون : صدقة العسل

١٦٩ الباب الثانى والخمسون : ذكر الأرض تخرج حبا وقد ادَّانَ صاحبه

١٧٢ الباب الثالث والخمسون : فى وقت الزكاة

١٧٣ الباب الرابع الخمسون : فى المفاوضة فى الزكاة

١٨٢ الباب الخامس والخمسون : الزكاة من الدين والسلف والمضاربة وما أشبه ذلك

الصحيفة

١٨٤ الباب السادس والخمسون : زكاة الديون

١٨٥ مسألة ذكر زكاة الدين المؤيس منه

١٩٨ الباب السابع الخمسون : مايملك المرء من إجارة عبيده وكراء مساكنه

٢٠٠ الباب الثامن والخمسون : فيما يقبضه السيد من مكاتبة عبده

٢٠٤ الباب التاسع والخمسون : فى المعروف فى الزكاة والاقتصاد فى المال

٢٠٨ الباب الستون : فى تفسير الماعون

٢٠٩ الباب الواحد والستون : فى قبض الصبى لنفسه من الزكاة وفى قبض غيره له من ذلك

٢١١ الباب الثانى والستون : مايجب على من اتهم بالزكاة

٢١٣ الباب الثالث والستون : ذكر وجوب الزكاة من الثمار المحبسة أصولها مثل الصوافى والفقراء الخراجية والأرض

٢١٥ الباب الرابع والستون : فى وجوب العشر من أرض الخراج

٢١٨ الباب الخامس والستون : زكاة الصوافى

٢٢٠ الباب السادس والستون : زكاة ما أخرجت الأرض من الحبوب

٢٢٥ الباب السابع والستون : فى زكاة المال إذا أخذه السلطان أو شيئا منه

٢٣٠ الباب الثامن والستون : فيما ليس فيه زكاة وذكر إسقاط الزكاة عن عن الخضرة والفواكه

٢٣٢ الباب التاسع والستون : ذكر العشور

الصحيفة

٢٣٣ الباب السبعون : زكاة الثمار إذا هوّن فى حصادها : وفى دراكها

٢٣٦ الباب الواحد والسبعون : فى الزكاة يخرجها المرء عن نفسه فتضيع منه

٢٣٩ الباب الثانى والسبعون : ذكر إذا أمكن إخراج الزكاة ولم يفعل حتى هلك المـــال

٢٤١ الباب الثالث والسبعون : فيمن ميّز زكاته ثم تلفت قبل أن تصير إلى أهلها

٢٤٥ الباب الرابع والسبعون : فيمن وجبت عليه الزكاة فأخرج من غير جنسها ولم يقبضها الفقراء

٢٥٤ الباب الخامس والسبعون : فى مقاصصة الدين وتسليم الزكاة من غير جنسها وقبض الرجل حقه الخ

٢٦٢ الباب السادس والسبعون : حمل الأموال بعضها على بعض وذكر صنوف الأموال التى يجوز ضم بعضها الخ

٢٦٦ الباب السابع والسبعون : حمل الثمار بعضها على بعض إذا كانت مختلفة

٢٧١ الباب الثامن والسبعون : الثمار إذا حال عليها الحول أو باع الحب وحال عليه الحول

٢٧٢ الباب التاسع والسبعون : فيمن لا يخرج الزكاة

٢٧٦ الباب الثمانون : ذكر الخرص

٢٧٩ الباب الواحد والثمانون : إسقاط الزكاة عما دون خمسة أوسق ممـا فيه الزكاة من الحبوب

الصحيفة

٢٨١ الباب الثانى والثمانون : ذكر الأرض يستأجرها الماء ويزرعها

٢٨٣ الباب الثالث والثمانون : زكاة الرموم بمنحة أو غير منحة

٢٨٥ الباب الرابع والثمانون : فيمن يدفع زكاته إلى من يستحقها أيجوز له بعد ذلك أن ينتفع بها أم لا ؟

٢٩٠ الباب الخامس والثمانون : ذكر الرقاب .

٣٩٣ الباب السادس والثمانون : المؤلفة قلوبهم

٢٩٥ الباب السابع والثمانون : فيمن تجب عليه الزكاة ويخرج من ماله بقدرها إلى الفقراء بغير نية وينوى بعد ذلك

٢٩٧ الباب الثامن والثمانون : فيمن عليه الزكاة فى تجارة أو غيرها فأرادأن يترك شيئا نكسوته ونفقته

٢٩٩ الباب التاسع والثمانون : زكاة مال العبد

٣٠١ الباب التسعون : فى الرفد

٣٠٢ الباب الواحد والتسعون : فى أخذ العامل حصته بزكاتها

٣٠٤ الباب الثانى والتسعون : فيمن أمر بتفريق زكاة أو كفارات أيمان على الفقراء وأخذ لنفسه الخ

تمت